

## الفصل الثاني

### نواسخ الجملة الاسمية

#### مدخل:

النسخ في اللغة هو التغيير قال تعالى: ﴿ مَا نَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِّمَّا أَوْ مِثْلَهَا ﴾ [البقرة: ١٠٦]، ومن صور التغيير: إزالة شيء وإحلال شيء آخر محله: ﴿ فَيَنْسَخُ اللَّهُ مَا يُلْقِي الشَّيْطَانُ ثُمَّ يُحْكِمُ اللَّهُ ءَايَاتِهِ ﴾ [الحج: ٥٢] ومن هذا المعنى أطلقوا على العوامل الداخلة على الجملة الاسمية مُعَيِّرَةً هَيْئَتَهَا أو مُسَمِّئَةً رُكْنِيهَا النواسخ؛ لأنَّ المبتدأ والخبر معها يتحوَّلان من مبتدأ أو خبر إلى معمول لهذه النواسخ فيصير اسماً أو خبراً لها أو أحد مفعوليهما.

#### والنواسخ ثلاثة أقسام:

**الأول:** يرفع المبتدأ<sup>(١)</sup> وينصب الخبر، وهذا القسم أفعال وحروف.

أ- الأفعال. وهي نوعان:

١- الأفعال الناقصة أي «كان» وأخواتها.

٢- أفعال المقاربة والرجاء والشروع.

ب- الحروف: وهي الحروف المشبهات بـ(ليس) في إفادة نفي الحكم عن الخبر وهي أربعة أحرف: «ما» الحجازية، و«لا» و«لات» و«إن» ولكل منها شروط.

**الثاني:** ينصب المبتدأ، ويرفع الخبر، وهي ثمانية أحرف تنقسم إلى ثلاثة أنواع:

أ- الأحراف الخمسة أو إنَّ وأخواتها.

(١) فإن قلت: كيف يرفع المبتدأ والمبتدأ مرفوع؟ قيل: رفع المبتدأ بالابتداء، أمَّا رفع الاسم الواقع بعد هذا النوع من النواسخ بالناسخ نفسه، ومن ثمَّ لا يطلق عليه مبتدأ، وإنما ينسب إلى الناسخ فيقال: اسم (كذا) مرفوع.

ب- «لا» النافية للجنس العاملة عمل «إِنَّ».

ح- عَسَى في لغة قومٍ

الثالث: ينصب المبتدأ والخبر: وهو الأفعال الناصبة لمفعولين أصلهما المبتدأ والخبر

وتنقسم إلى:

أ- أفعال رجحان مثل: ظنَّ - حسب - زعم - خال.

ب- أفعال يقين مثل: علم - وجد - رأى.

ج- أفعال تحويل مثل: صيَّر - ردَّ.

ومن الشواهد الشعرية الجميلة الجامعة لأنواع النواسخ قول الشاعر:

**ولست أرى السعادة بجمع مالٍ ولكنَّ التقيَّ هو السعيدُ**

فالتاء اسم ليس في محل رفع وجملة «أرى السعادة جمع مال» في محل نصب اسمها والأصل أنا لا أرى «السعادة جمع مال» و«السعادة» مفعول أول لأرى و«جمع» مفعول الثاني والأصل: السعادة جمع مالٍ، والتقيَّ اسم لكنَّ منصوب والسعيد خبره مرفوع والضمير للفصل والأصل: التقي هو السعيد.

ومثال اجتماعها في كتاب الله، قوله تعالى: ﴿إِنَّ الشَّيْطَانَ لَكُمْ عَدُوٌّ فَاتَّخِذُوهُ عَدُوًّا إِنَّمَا يَدْعُوا حِزْبَهُ لِيَكُونُوا مِنْ أَصْحَابِ السَّعِيرِ﴾ [فاطر: ٦] ﴿الشَّيْطَانَ﴾ اسم إنَّ منصوب، و﴿عَدُوٌّ﴾ خبرها مرفوع، وأصل الجملة قبل النسخ «الشیطان عدوكم» والهاء في ﴿فَاتَّخِذُوهُ﴾ في محل نصب مفعول أول بـ«اتخذ» و﴿عَدُوًّا﴾ مفعول ثانٍ، وأصل الجملة قبل النسخ «هو عدو»، والواو في ﴿لِيَكُونُوا﴾ في محل رفع اسم كان، وشبه الجملة ﴿مِنْ أَصْحَابِ السَّعِيرِ﴾ في محل نصب خبر كان، وأصل الجملة قبل النسخ «هم من أصحاب السعير» أي: حزب الشيطان.

أولاً: ما يرفع المبتدأ وينصب الخبر:

### أ- كان وأخواتها

ويشمل درسها النقاط الآتية:

أولاً: تعريفها وعملها. ثانياً: عددها وشروط إعمالها.

ثالثاً: بين الجمود والتصرف. رابعاً: بين التهام والنقصان.

خامساً: الرتبة في باب كان وأخواتها. سادساً: ما تختص به كان.

**أولاً: تعريفها وعملها:** هي أفعال ناسخة ناقصة تدخل على الجملة الاسمية

فترفع المبتدأ<sup>(١)</sup> ويصير اسماً لها، وتنصب الخبر<sup>(٢)</sup> ويصير خبراً لها.

#### شرح التعريف:

وقولهم «أفعال» يخرج الحروف المشبهات بـ«ليس» التي تعمل عمل كان، وقولهم «ناسخة» تعني أنها تزيل حكم المبتدأ والخبر وتثبت لهما حكماً آخر، فالمبتدأ وإن كان معها مرفوعاً إلا أنه يُزال مسماها ويصير اسماً لها وليس مبتدأ، أما الخبر فيتغير اسمه إلى خبر كان، ولفظه من الرفع إلى النصب، ومحلّه كذلك إذا كان جملة أو شبه جملة.

وقولهم «ناقصة» يخرج الأفعال التامة لازمة ومتعدية وهي ما عداها فمصطلح النقصان خاص بـ«كان» وأخواتها وقد تُسلبه كما سيأتي.

وقولهم «تدخل على الجملة الاسمية» أي المستوفاة لشروط النسخ فليس كل جملة اسمية تصلح للنسخ، فلا تنسخ الجملة إذا كان المبتدأ اسماً له الصدارة كالشرط ﴿مَنْ يُطِيعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ﴾ [النساء: ٨٠]، أو الاستفهام ﴿مَا الْحَاقَّةُ﴾ [الحاقة: ٢]، ﴿مَنْ رَاقٍ﴾ [القيامة: ٢٧]، أو كان اسماً غير متصرف كالدال على الدعاء نحو ﴿سَلِّمْ عَلَيْكَ﴾ [مريم: ٤٧]،

(١) على مذهب البصريين أما الكوفيون فيرون أنه مرفوع بما كان عليه قبل دخول كان.

(٢) اتفاقاً بين النحاة.

﴿ وَيَلُّ لِكُلِّ أَفَّاكٍ أَثِيمٍ ﴾ [الجاثية: ٧]، ﴿ طُونِي لَهُمْ ﴾ [الرعد: ٢٩]، أو اسماً لازم الابتدائية  
 بغيره كالواقع بعد إذا الفجائية نحو ﴿ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ ﴾ [الروم: ٣٦]، ﴿ إِذَا قَوْمُكَ مِنْهُ  
 يَصْدُونَ ﴾ [الزخرف: ٥٧]، أو اللام ﴿ لَمَقَّتْ اللَّهُ أَكْبَرُ مِنْ مَقَّتِكُمْ أَنْفُسَكُمْ ﴾ [غافر:  
 ١٠]، ﴿ وَلَذِكْرُ اللَّهِ أَكْبَرُ ﴾ [العنكبوت: ٤٥]، ﴿ لَمَسَجِدٌ أَتَسَسَ عَلَى التَّقْوَى مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ  
 أَحَقُّ أَنْ تَقُومَ فِيهِ ﴾ [التوبة: ١٠٨].

أو كان الخبر جملة إنشائية طلبية كقوله تعالى: ﴿ وَالَّذِينَ يَكْتُمُونَ الذَّهَبَ  
 وَالْفِضَّةَ وَلَا ينفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ ﴾ [التوبة: ٣٤]، أو غير طلبية كأن  
 يكون الخبر جملة استفهامية كقوله تعالى: ﴿ وَالَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا وَلِقَاءِ الْآخِرَةِ  
 حَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ هَلْ يُحْزَرُونَ إِلَّا مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴾ [الأعراف: ١٤٧] <sup>(١)</sup>.

قولهم «فرفع المبتدأ وتنصب الخبر» بيان لعملها أو أثرها الظاهر على الجملة  
 المنسوخة فهي شبيهة الفعل التام المتعدي لواحد ومن ثم رفعت المبتدأ تشبيهاً بالفاعل،  
 ونصبت الخبر تشبيهاً بالمفعول <sup>(٢)</sup> تأمل الآيات التالية:

\* قال تعالى: ﴿ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾ [البقرة: ٢١٨]، وقال: ﴿ وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا ﴾  
 [النساء: ٩٦] فلفظ الجلالة في الآية الأولى مبتدأ، وفي الثانية اسم كان وكلاهما مرفوع  
 ولفظ «غفور» في الأولى خبر مرفوع، وفي الثانية خبر كان منصوب ومثلها ﴿ وَأَرْضُ اللَّهِ  
 وَسِعَةٌ ﴾ [الزمر: ١٠]، ﴿ أَلَمْ تَكُنْ أَرْضُ اللَّهِ وَسِعَةً ﴾ [النساء: ٩٧].

\* قال تعالى: ﴿ وَهُمْ مُعْرِضُونَ ﴾ [آل عمران: ٢٣]، ﴿ كَانُوا عَنْهَا مُعْرِضِينَ ﴾ [الأنعام: ٤]،  
 وقوله تعالى: ﴿ وَهُمْ مُهْتَدُونَ ﴾ [الأنعام: ٨٢]، وقال: ﴿ وَمَا كَانُوا مُهْتَدِينَ ﴾ [البقرة: ١٦]،  
 فالضمير في الأولى منفصل في محل رفع مبتدأ، وفي الثانية متصل في محل رفع اسم كان،  
 ولفظ ﴿ مُعْرِضُونَ ﴾ في الأولى خبر مرفوع، وفي الثانية خبر كان منصوب.

(١) في الآية أعراب أخرى، انظر: الدر المنصون (٥/٤٥٨).

(٢) وقد سمي سبويه خبرها مفعولاً على سبيل الاتساع.

واعلم أن كان وأخواتها أفعال فلا يقع اسمها ضميراً منفصلاً لذلك بخلاف المبتدأ ومن ثمَّ عند النسخ يتحول المنفصل ﴿ وَأَنْتُمْ شُهَدَاءٌ ﴾ [آل عمران: ٩٩]، ﴿ وَأَنْتَ فِيهِمْ ﴾ [الأطفال: ٣٣]، إلى ما يعادله أو يساويه من المتصل ﴿ أَمْ كُنْتُمْ شُهَدَاءً ﴾ [البقرة: ١٣٣]، ﴿ وَإِذَا كُنْتَ فِيهِمْ ﴾ [النساء: ١٠٢].

فإذا كان الخبر جملة أو شبه جملة يبقى لفظ الجملة بعد النسخ كما هو ويتغير الإعراب تأمل قول رسولنا الكريم ﷺ: « **فمن كانت هجرته إلى الله ورسوله فهجرته إلى الله ورسوله** »<sup>(١)</sup> ف«هجرته» في الأولى اسم كان مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره، وفي الثانية مبتدأ مرفوع، وشبه الجملة «إلى الله ورسوله» في الأولى في محل نصب خبر كان، وفي الثانية في محل رفع خبر.

وإن كان المبتدأ ضميراً أو موصولاً أو إشارة والخبر جملة أو شبه جملة كان التغيير في محلها قال تعالى: وقال تعالى: ﴿ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾ [البقرة: ٤٢]، ﴿ **إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ** ﴾ [البقرة: ١٨٤]، فالضمير في الأولى في محل رفع مبتدأ، وفي الثانية في محل رفع اسم كان والجملة الفعلية في الأولى في محل رفع خبر وفي الثانية في محل نصب خبر كان.

وإليك فصلاً في التدريب على إعراب الجملة المنسوخة بـ«كان» وافيًا شافيًا - إن شاء الله - يدور على محورين:

الأول: إعراب الاسم. الثاني: إعراب الخبر.

**أولاً: إعراب الاسم:**

اسم كان مرفوع لفظاً أو محلاً أو تقديرًا، وهو مفرد أو في حكم المفرد.

أ- رفعه لفظاً:

١- يرفع بعلامة الرفع الأصلية الضمة الظاهرة إذا كان اسماً ظاهراً مفرداً ﴿ وَكَانَ

(١) من حديث عمر رواه البخاري (١).

رُبُّكَ قَدِيرًا ﴿ [الفرقان: ٥٤]، ﴿ وَمَا كَانَتْ أُمُّكَ بَغِيًّا ﴾ [مريم: ٢٨]، ﴿ تَكُونُ السَّمَاءُ كَالْمُهْلِ ﴾ [المعارج: ٨]، أو جمع تكسير: ﴿ وَتَكُونُ الْجِبَالُ كَالْعِهْنِ ﴾ [المعارج: ٩]، ﴿ إِنْ كَانَ آبَاؤُكُمْ ﴾ [التوبة: ٢٤]، أو ما في معناه ﴿ وَقَدْ كَانَ فَرِيقٌ مِّنْهُمْ يَسْمَعُونَ كَلِمَ اللَّهِ ﴾ [البقرة: ٧٥]، أو جمع تصحيح لمؤنث، كقولنا: كانت **الطيبات** ماهرات.

٢- يرفع بالألف إذا كان مثنى ﴿ فَكَانَ آبَاؤُهُ مُؤْمِنِينَ ﴾ [الكهف: ٨٠].

٣- يرفع بالواو إذا كان جمع مذكر سالماً ﴿ وَمَا كَانَ الِّمُّؤْمِنُونَ لِيَنفِرُوا كَأَفَّةٍ ﴾ [التوبة: ١٢٢]، أو من الأسماء الستة ﴿ مَا كَانَ أَبُوكِ امْرَأَ سَوْءٍ ﴾ [مريم: ٢٨].

ب- رفعه محلاً:

يرفع اسم كان محلاً إذا كان ضميراً أو موصولاً غير مثنى أو إشارة غير مثنى.

١- الضمير «إما بارز متصل وإما مستتر».

- ضمير متصل في محل رفع اسم كان مبني على الفتح مع المفرد المخاطب ﴿ وَمَا كُنْتَ تَأْوِيًّا ﴾ [القصص: ٤٥]، ﴿ وَمَا كُنْتَ لَدَيْهِمْ ﴾ [آل عمران: ٤٤]، ونون النسوة ﴿ وَإِنْ كُنَّ أُولَاتٍ حَمَلٍ ﴾ [الطلاق: ٦]، ومبني على الكسر مع المفردة المؤنثة المخاطبة ﴿ إِنَّكَ كُنْتَ مِنَ الْخَاطِئِينَ ﴾ [يوسف: ٢٩]، ومبني على الضم مع المتكلم المفرد ﴿ وَكُنْتَ عَلَيْهِمْ شَهِيدًا ﴾ [المائدة: ١١٧]، أو المخاطب غير المفرد ﴿ كُنْتُمْ شُهَدَاءَ ﴾ [البقرة: ١٣٣]، ﴿ إِنْ كُنْتُمْ تُرَدُّنَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا ﴾ [الأحزاب: ٢٨]، ويبنى على السكون في غير ذلك مع ألف الاثنين ﴿ أَنْ تَكُونَا مَلَكَيْنِ ﴾ [الأعراف: ٢٠]، ﴿ كَانَا يَأْكُلَانِ الطَّعَامَ ﴾ [المائدة: ٧٥]، ﴿ كَانَتَا تَحْتَ عَبْدَيْنِ ﴾ [التحريم: ١٠]، وواو الجماعة ﴿ كُونُوا قَوَّامِينَ ﴾ [النساء: ١٣٥]، ﴿ وَكَانُوا لَنَا حَشِيعِينَ ﴾ [الأنبياء: ٩٠]، ﴿ إِنْ تَكُونُوا صَالِحِينَ ﴾ [الإسراء: ٢٥]، ﴿ فَتَكُونُونَ سَوَاءً ﴾ [النساء: ٨٩]، وياء المخاطبة ﴿ كُونِي بَرْدًا وَسَلَامًا ﴾ [الأنبياء: ٦٩]، ونا الفاعلين ﴿ إِنَّا كُنَّا فَاعِلِينَ ﴾ [الأنبياء: ١٠٤]، ﴿ وَكُنَّا لِحُكْمِهِمْ شَاهِدِينَ ﴾ [الأنبياء: ٧٨].

- ضمير مستتر وجوباً في محل رفع اسم كان تقديره «أنا» بعد المضارع المبدوء بالهمزة ﴿فَلَنْ أَكُونَ ظَهيراً لِلْمُجْرِمِينَ﴾ [القصص: ١٧]، ﴿وَلَمْ أَكْ بِغِيّاً﴾ [مريم: ٢٠]، أو أنت بعد الأمر للمفرد ﴿وَكُنْ مِنَ الشَّاكِرِينَ﴾ [الأعراف: ١٤٤]، أو المضارع المبدوء بالياء للمخاطب المفرد ﴿أَنْ تَكُونَ جَبَّاراً﴾ [القصص: ١٩]، أو «نحن» بعد المضارع المبدوء بالنون ﴿وَتَكُونُ عَلَيْهَا مِنَ الشَّاهِدِينَ﴾ [المائدة: ١١٣].

- ضمير مستتر جوازاً في محل رفع اسم كان تقديره «هو» بعد الماضي الذي لم يتصل به شيء ﴿إِنَّهُ كَانَ تَوَّاباً﴾ [النصر: ٣]، أو المضارع المبدوء بالياء ﴿لَيَكُونَنَّ لِلْعَالَمِينَ نَذِيراً﴾ [الفرقان: ١]، ﴿لَمْ يَكُنْ شَيْكاً مَذْكُوراً﴾ [الإنسان: ١]، أو «هي» بعد الماضي المتصل به تاء التانيث ﴿إِلَّا أَمْرَاتُهُ كَانَتْ مِنَ الْغَابِرِينَ﴾ [الأعراف: ٨٣]، أو المضارع المبدوء بالياء والضمير للمؤنث قبله كقوله تعالى: ﴿مَا يَدْعُو مِنَ السَّمَاءِ تَكُونُ لَنَا عِيداً﴾ [المائدة: ١١٤].

٢- اسم موصول مبني على السكون في محل رفع اسم كان أو مبني على الفتح ﴿لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَالْمُشْرِكِينَ مُنْفَكِينَ حَتَّى تَأْتِيَهُمُ الْبَيِّنَةُ﴾ [البينة: ١].

٣- اسم إشارة مبني على الكسر في محل رفع اسم كان ﴿لَوْ كَانَتْ هَتُّؤَالَاءِ ءِالِهَةً مَا وَرَدُوهَا﴾ [الأنبياء: ٩٩]، أو مبني على السكون ﴿وَكَانَ ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيراً﴾ [النساء: ١٦٩]، ﴿إِنْ كَانَتْ هَذَا هُوَ الْحَقُّ مِنْ عِنْدِكَ﴾ [الأنفال: ٣٢].

### ج- رفعه تقديرًا:

اسم كان مرفوع وعلامة رفعه الضمة المقدرة على ما قبل ياء المتكلم للمناسبة في نحو ﴿فَكَيْفَ كَانَ عَذَابِي وَنُذْرِي﴾ [القمر: ١٦]، ﴿قَدْ كَانَتْ ءِابَتِي تُتْلَى عَلَيْكُمْ﴾ [المؤمنون: ٦٦]، ﴿فَكَيْفَ كَانَ نَكِيرِي﴾ [الحج: ٤٤]، ﴿فَكَيْفَ كَانَ عِقَابِي﴾ [الرعد: ٣٢].

أو الضمة المقدرة على آخره منع من ظهورها التعذر في نحو ﴿عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضِيٌّ﴾ [المزمل: ٢٠]، ﴿فَمَا كَانَ دَعْوَانَهُمْ﴾ [الأعراف: ٥]، ﴿لَيْسَ عَلَيْكَ هُدَاهُمْ﴾ [البقرة: ٢٧٢]، أو الثقل في نحو قولنا: «أضحى المصليّ فائزاً برضا الله»، و«كان الداعي إلى

الباطل شيطاناً».

أو انشغال المحل بحركة حرف الجر الزائد في نحو ﴿ وَمَا كَانَ هُمْ مِنْ أَوْلِيَاءَ ﴾ [الشورى: ٤٦]، ﴿ وَمَا كَانَ مَعَهُ مِنْ إِلَهٍ ﴾ [المؤمنون: ٩١].

أو انشغال المحل بحركة الحكاية للمصدر المؤول في نحو ﴿ مَا كَانَ لِلَّهِ أَنْ يَتَّخِذَ مِنْ وُلْدٍ ﴾ [مريم: ٣٥]، ﴿ وَمَا كَانَ لَكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا رَسُولَ اللَّهِ ﴾ [الأحزاب: ٥٣]، ﴿ فَكَانَ عَاقِبَتَهُمَا أَنَّهُمَا فِي النَّارِ ﴾ [الحشر: ١٧].

أو للجملة في نحو قوله ﷺ: «من كان آخر كلامه لا إله إلا الله دخل الجنة»<sup>(١)</sup> وقوله: «كان آخر قول إبراهيم عليه السلام حين أُلقي في النار حسبي الله ونعم الوكيل»<sup>(٢)</sup>.  
أو الحرف في نحو: كانت «من» زائدة، أو الفعل في نحو: كانت كان ناقصة.

### ثانياً: إعراب الخبر:

خبر كان كالخبر مفرد وجملة وشبه جملة واجتمع ذلك في قوله تعالى: ﴿ وَأَمَّا الْجِدَارُ فَكَانَ لِغُلَامَيْنِ يَتِيمَيْنِ فِي الْمَدِينَةِ وَكَانَ تَحْتَهُ كَنْزٌ لَهُمَا وَكَانَ أَبُوهُمَا صَالِحًا ﴾ [الكهف: ٨٢] فاسم كان في الأولين ضمير الجدار وخبر الأولى شبه الجملة ﴿ لِغُلَامَيْنِ ﴾ والثانية الجملة الاسمية<sup>(٣)</sup> ﴿ تَحْتَهُ كَنْزٌ لَهُمَا ﴾ وكلاهما في محل نصب وخبر الثالثة ﴿ صَالِحًا ﴾ منصوب وعلامته الفتحة الظاهرة، وفي قوله تعالى: ﴿ إِنَّ الَّذِينَ فَرَقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِيعًا لَسَتْ مِنْهُمْ فِي شَيْءٍ إِنَّمَا أَمْرُهُمْ إِلَى اللَّهِ ثُمَّ يُنَبِّئُهُم بِمَا كَانُوا يَفْعَلُونَ ﴾ [الأنعام: ١٥٩].

(١) من حديث معاذ رواه أبو داود (٣١١٦).

(٢) من حديث ابن عباس رواه البخاري (٤٢٨٨).

(٣) نص الشيخ عزيمة رحمته الله على أن خبر كان لم يقع جملة اسمية في القرآن الكريم إلا في قوله تعالى: ﴿ أَنْ تَكُونَ أُمَّةٌ هِيَ أَرْبَىٰ مِنْ أُمَّةٍ ﴾ [النحل: ٩٢]، والآية دليل على وقوعه في غيرها إلا أن يكون الشيخ معتمداً مذهب الأخفش في رفع الاسم بالظرف قبله على الفاعلية، أو يكون قد سها عنها رحمته الله. انظر: دراسات (ق) (١) (٢٦٩).

إِذْ ﴿ شَيْعًا ﴾ ﴿ خَبَرَ كَانَ مَنْصُوبٌ وَعَلَامَةٌ نَصْبُهُ الْفَتْحَةُ الظَّاهِرَةُ عَلَى آخِرِهِ، وَ﴿ مِنْهُمْ ﴾ شَبَّهُ جُمْلَةً فِي مَحَلِّ نَصْبِ خَبَرٍ ﴿ لَسْتَ ﴾ وَ﴿ يَفْعَلُونَ ﴾ جُمْلَةٌ فَعْلِيَّةٌ فِي مَحَلِّ نَصْبِ خَبَرٍ كَانَ. وَكَذَا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ قَالُوا تَاللَّهِ تَفْتُنُوا تَذَكَّرُ يُوسُفَ حَتَّى تَكُونَ حَرَضًا أَوْ تَكُونَ مِنْ آلِهِلِكِينَ ﴾ [يوسف: ٨٥]، وَإِلَيْكَ بَيَانُ إِعْرَابِ كُلِّ نَوْعٍ.

أ- الخبر المفرد:

ما ليس جملة ولا شبه جملة وحكمه النصب لفظاً أو محلاً أو تقديرًا.

١- نصبه لفظاً:

يُنْصَبُ بِالْفَتْحَةِ الظَّاهِرَةِ مَفْرَدًا أَوْ جَمْعَ تَكْسِيرٍ قَالَ تَعَالَى: ﴿ لَتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا ﴾ [البقرة: ١٤٣].

وَيُنْصَبُ بِالْكَسْرِ الظَّاهِرَةِ إِذَا كَانَ جَمْعَ مَوْثٍ سَالِمًا أَوْ مَلْحَقًا بِهِ ﴿ وَإِنْ كُنَّ أَوْلَاتٍ حَمَلٍ ﴾ [الطلاق: ٦].

وَيُنْصَبُ بِالْيَاءِ إِذَا كَانَ مِثْنِي ﴿ أَنْ تَكُونَا مَلَكَيْنِ ﴾ [الأعراف: ٢٠]، أَوْ مَلْحَقًا بِهِ ﴿ فَإِنْ كَانَتَا أَثْنَتَيْنِ ﴾ [النساء: ١٧٦]، أَوْ جَمْعَ مَذْكَرٍ سَالِمًا ﴿ كُونُوا قَوْمِينَ لِلَّهِ ﴾ [المائدة: ٨]، ﴿ إِنْ تَكُونُوا صَالِحِينَ ﴾ [الإسراء: ٢٥]، أَوْ مَلْحَقًا بِهِ ﴿ كَانَ مَقْدَارُهُ خَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ ﴾ [المعارج: ٤].

وَيُنْصَبُ بِالْأَلْفِ إِذَا كَانَ مِنَ الْأَسْمَاءِ السِّتَةِ ﴿ وَلَوْ كَانَ ذَا قُرْبَى ﴾ [المائدة: ١٠٦]، ﴿ مَا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِّن رِّجَالِكُمْ ﴾ [الأحزاب: ٤٠].

٢- نصبه محلاً:

إِذَا وَقَعَ اسْمًا مَبْنِيًّا وَيَقْدَمُ وَجُوبًا إِذَا كَانَ اسْمَ شَرْطٍ ﴿ وَحَيْثُ مَا كُنْتُمْ ﴾ [البقرة: ١٤٤]، ﴿ أَيِنَّمَا تَكُونُوا ﴾ [النساء: ٧٨]، أَوْ اسْمَ اسْتِفْهَامٍ ﴿ فِيمَ كُنْتُمْ ﴾ [النساء: ٩٧]، ﴿ فَكَيْفَ كَانَ نَكِيرِ ﴾ [الحج: ٤٤]، ﴿ كَيْفَ كَانَ عَنقِبَةُ مَكْرِهِمْ ﴾ [النمل: ٥١].

وَيَقَعُ ضَمِيرٌ نَصْبٌ مَتَّصِلًا بَعْدَ ضَمِيرٍ رَفَعٍ مَتَّصِلٍ كَقَوْلِهِ ﷺ: ﴿ إِيَّاكَ أَنْ تَكُونِيهَا يَا

حميراء»<sup>(١)</sup> أو بعد ضمير رفع مستتر كقوله ﷺ: «إِنْ يَكُنْهُ»<sup>(٢)</sup>.

وكذلك يقع اسماً موصولاً واسم إشارة وأجازوه اتفاقاً في قوله تعالى: ﴿فَمَا زَالَتْ تِلْكَ دَعْوَاهُمْ﴾ [الأنبياء: ١٥].

٣- ينصب بالفتحة المقدرة للتعذر كقوله تعالى: ﴿أَوْ كَانُوا غَزَى﴾ [آل عمران: ١٥٦]، واجتمعت الفتحة الظاهرة والمقدرة في قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا وَإِنْ كُنْتُمْ مَرْضَى﴾ [المائدة: ٦]، وللمناسبة في نحو: ستكون صلاتي **نجاتي**.

ولانشغال المحل بحركة حرف الجر الزائد بقلة مع كان كقول الشاعر: لَمْ أَكُنْ بِأَعْجَلِهِمْ<sup>(٣)</sup>، وبكثرة مع ليس ﴿أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ﴾ [الزمر: ٣٦]، ﴿أَلَيْسَ اللَّهُ بِأَحْكَمَ الْحَاكِمِينَ﴾ [التين: ٨].

أو حكاية المصدر المؤول في قوله تعالى: ﴿فَمَا كَانَ دَعْوَاهُمْ إِذْ جَاءَهُمْ بِأَسْنًا إِلَّا أَنْ قَالُوا﴾ [الأعراف: ٥] احتمالاً، وفي قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ هَذَا الْقُرْآنُ أَنْ يُفْتَرَى﴾ [يونس: ٣٧] كذلك<sup>(٤)</sup>.

ب- الخبر الجملة، ويكون جملة فعلية في محل نصب خبر كان ﴿مَا كَانُوا يَسْتَطِيعُونَ السَّمْعَ﴾ [هود: ٢٠]، ﴿إِنَّا كُنَّا مِنْ قَبْلُ نَدْعُوهُ﴾ [الطور: ٢٨].

أو جملة اسمية في محل نصب خبر في نحو: كان محمدٌ علمه غزير، وقوله تعالى: ﴿وَكَانَ تَحْتَهُ كَنْزٌ لَهُمَا﴾ [الكهف: ٨٢]، وورد في قراءة شاذة ﴿فَكَانَ أَبَوَاهُ مُؤْمِنَيْنِ﴾ وعليها فاسم كان ضمير الشأن وجملة ﴿أَبَوَاهُ مُؤْمِنَيْنِ﴾ في محل نصب خبر، ونظيره من الشعر قول القائل:

(١) ذكره ابن منظور في لسان العرب (٢٠٨/٤) وبلفظ قريب رواه نعيم بن حماد في الفتن (١٨٩).

(٢) من حديث ابن عمر رواه البخاري (١٢٨٩) في قصة ابن صياد.

(٣) تمام البيت: وَإِنْ مُدَّتِ الْأَيْدِي إِلَى الزَّادِ لَمْ أَكُنْ \* بِأَعْجَلِهِمْ إِذْ أَجْشَعُ الْقَوْمِ أَعْجَلُ

(٤) انظر: توجيه الآيتين في الدر المصون (٥/٢٥٣، ٦/٢٠١).

إِذَا مِتُّ كَانَ النَّاسُ صِنْفَانِ: شَامِتٌ وَآخِرٌ مُثْنٍ بِالَّذِي كُنْتُ أَصْنَعُ

وعلى الخبر الجملة الاسمية يخرج قول القائل:

لَوْ كُنْتُ كَلْبٍ عَوَى الْقَمْتَهُ حَجْرًا لِأَصْبَحَ الصَّخْرُ مَثْقَالًا بِدِينَارٍ

فجملة الخبر «مثقال منه دينار».

ج- الخبر شبه الجملة وهو إما ظرف ﴿لَوْ كَانُوا عِنْدَنَا﴾ [آل عمران: ١٥٦] أو جار ومجرور ﴿كُنْتُ فِيهِمْ﴾ [النساء: ١٠٢] وقد اجتمعا في مواضع عديدة كقوله تعالى: ﴿أَمَّا السَّفِينَةُ فَكَانَتْ لِمَسْكِينٍ يَعْمَلُونَ فِي الْبَحْرِ فَأَرَدْتُ أَنْ أَعِيبَهَا وَكَانَ وَرَاءَهُمْ مَلِكٌ يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْبًا﴾ [الكهف: ٧٩]، ويقال في إعرابه متعلق بمحذوف خبر كان في محل نصب، أو شبه جملة في محل نصب خبر كان.

### تعدد الخبر:

يتعدد خبر كان كما يتعدد خبر المبتدأ ومنه ﴿إِنَّهُ كَانَ صَدِيقًا نَبِيًّا﴾ [مريم: ٤١]، ﴿وَكَانَ رَسُولًا نَبِيًّا﴾ [مريم: ٥١]؛ إذ لا يوصف الصديق بالنبوة لأنها منزلة أعلى ولا يوصف الرسول بالنبوة لأنها منزلة أخص والرسالة أعم.

بخلاف قوله تعالى: ﴿وَتَكُونُوا مِنْ بَعْدِهِ قَوْمًا صَالِحِينَ﴾ [يوسف: ٩]، ﴿إِنَّهُمْ كَانُوا قَوْمًا عَمِينَ﴾ [الأعراف: ٦٤] فيتعين فيه أن يكون ﴿قَوْمًا﴾ خبراً وما بعدها نعت لها، ولا يصح أن يكونا خبرين لعدم استقلال الخبر بالإفادة دون نعتة فإذا قلت ﴿وَتَكُونُوا مِنْ بَعْدِهِ قَوْمًا﴾ أو تكونوا من بعده قوماً لم يكن هناك إفادة؛ لأنهم قوم من قبل ومن بعد، فاكسب الخبر الإفادة من النعت ﴿صَالِحِينَ﴾ والنعت والمنعوت كالشيء الواحد فبالنعت يصح الإخبار وبدونه لا يصح، كما لو قلت: محمد رجل، لم تغد المخاطب شيئاً فهو لا يتخيل أنه أنثى فتخبره برجولته<sup>(١)</sup>، فلو قلت: محمد رجل صالح، أفاد معنى الصلاح فيه فكان خبراً عنه.

(١) ويصح وقوعها خبراً إذا أردت أنه متصف بصفات الرجولة الحققة على سبيل المدح له كما نقول: كان

فلان رَجُلًا ويعرف ذلك بقرائن السياق.

تأمل الفرق بين قوله تعالى: ﴿إِنَّهُمْ كَانُوا قَوْمًا فَاسِقِينَ﴾ [النمل: ١٢]، وقوله تعالى: ﴿إِنَّهُمْ كَانُوا قَوْمًا سَوِيًّا فَاسِقِينَ﴾ [الأنبياء: ٢١]، ففي الآية الأولى يتعين في ﴿فَاسِقِينَ﴾ الوصفية لما ذكر، وفي الثانية لا يتعين ذلك لإفادة الخبر معنى بالإضافة ﴿قَوْمًا سَوِيًّا﴾ بدليل ﴿إِنَّهُمْ كَانُوا قَوْمًا سَوِيًّا فَاسِقِينَ﴾ [الأنبياء: ٢١] لم يحتج إلى وصف، ومن ثم جاز في ﴿فَاسِقِينَ﴾ في الآية الثانية أن تكون خبراً ثانياً وأن تكون نعتاً أيضاً؛ لأن الفسق ليس شرطاً في أهل السوء فقد يكون الإنسان سيئاً وليس فاسقاً فأريد نعتهم بذلك مبالغة في الذم وبيانا لفسادهم.

بخلاف ﴿كُونُوا قِرَدَةً خَاسِئِينَ﴾ [البقرة: ٦٥] قالوا: لأن ما لا يعقل ﴿قِرَدَةً﴾ لا يوصف بما هو لمن يعقل ﴿خَاسِئِينَ﴾؛ لأنه وصف لجمع المذكر السالم ولا يكون إلا لمن يعقل، ومن ثم فهو خبر عن الضمير «واو الجماعة» وذلك جميل، والأجمل أن يقال: ما فائدة وصف القرود بالخزي والصغار والذلة والهوان إنما ذلك لليهود الذين هم أحسن من القرود منزلة، فقرينة المعنى أقوى من قرينة اللفظ إذ قد يتجاوز في اللفظ لأجل المعنى وليس العكس فينزل من لا يعقل منزلة من يعقل كما نزل المؤنث منزلة المذكر للتغليب ﴿وَكَانَتْ مِنَ الْقَدِيثِينَ﴾ [التحريم: ١٢]، ﴿كُنْتِ مِنَ الْخَائِطِينَ﴾ [يوسف: ٢٩]، ولمراعاة اللفظ ﴿وَمَنْ يَقْنُتْ مِنْكُنَّ لِلَّهِ﴾ [الأحزاب: ٣١] والله أعلم.

### ثانياً: عددها وشروط إعمالها:

المشهور أن كان وأخواتها ثلاثة عشر فعلاً وهي تنقسم إلى ثلاثة أقسام:

الأول: يرفع المبتدأ وينصب الخبر بلا شرط وعدادها ثمانية:

«كان وأصبح وأضحى وأمسى» \*\*\* وبات وظل وصار وليس»

فمثال كان: ﴿وَكَانَ فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكَ عَظِيمًا﴾ [النساء: ١١٣]، ﴿كُونُوا رَبَّنِيذِينَ﴾

[آل عمران: ٧٩]، ﴿فَتَكُونُونَ سَوَاءً﴾ [النساء: ٨٩]، ﴿وَكَانَ أَبُوهُمَا صَالِحًا﴾ [الكهف: ٨٢].

ومثال أصبح: ﴿فَأَصْبَحْتُمْ بِنِعْمَتِهِ إِخْوَانًا﴾ [آل عمران: ١٠٣]، ﴿فَأَصْبَحُوا نَدِيمِينَ﴾

[الشعراء: ١٥٧]، ﴿إِنَّ أَصْبَحَ مَاؤُكُمْ غَوْرًا﴾ [الملك: ٣٠].

ومثال أضحى قول ابن زيدون:

أَضْحَى التَّنَائِي بَدِيلًا مِنْ تَدَانِينَا      وَنَابَ عَنِ طِيبِ لِقْيَانَا تَجَافِينَا

وقول الآخر:

أَنَا مِنْ أُمَّةٍ تُبَاهِي بِعَمْرٍو      وَبِسَعْدٍ وَخَالِدِ بْنِ الْوَلِيدِ  
قَدْ حَبَاهَا إِلَاهُهُ دِينًا فَأَضْحَتْ      تَهَبُ النَّاسَ كُلَّ أَمْرِ رَشِيدِ

ومثال أمسى قوله ﷺ: «يُمْسِي الْمَرْءُ مُؤْمِنًا وَيُصْبِحُ كَافِرًا»<sup>(١)</sup>.

ومثال بات قوله تعالى: ﴿يَبْتَئُونَ لِرَبِّهِمْ سُجَّدًا وَقِيَمًا﴾ [الفرقان: ٦٤] وقوله ﷺ  
عن المرأة التي تغضب زوجها: «بَاتَتْ تَلْعَنُهَا الْمَلَائِكَةُ»<sup>(٢)</sup> وقول الشاعر في ذم أهل  
الدنيا:

بَيْتٌ لَيْلَتَهُ سَهْرَانٌ مُنْشَغَلًا      فِي أَمْرِ أَمْوَالِهِ فِي الْهَمِّ يُفْدِيهَا

ومثال «ظل» قوله تعالى: ﴿ظَلَّ وَجْهَهُ مُسْوَدًّا﴾ [النحل: ٥٨]، ﴿فَظَلُّوا فِيهِ يَعْرُجُونَ﴾

[الحجر: ١٤]، ﴿ظَلَّتْ عَلَيْهِ عَاكِفًا﴾ [طه: ٩٧].

ومثال صار قول الشاعر:

الآن صار لي الزَّمانُ مُؤَدِّبًا      بِمُقَطَّعَاتِ النَّارِ وَالْأَحْزَانِ

وقول علي زين العابدين:

وَاسْتَبَدَلْتُ زَوْجَتِي بَعْلًا لَهَا بَدَلِي      وَحَكَمْتُهُ عَلَى الْأَوْلَادِ وَالسَّكَنِ  
وَصَيْرْتُ وَلَدِي عَبْدًا لِيخْدُمَهَا      وَصَارَ مَالِي لَهُمْ حِلًّا بِلا ثَمَنِ

(١) رواه الطبراني في الأوسط (٤٥٨٣) من حديث حذيفة.

(٢) من حديث أبي هريرة رواه أحمد (٧٤٦٥).

ويعمل عمل صار ما كان بمعناها كـ «ارتد» في قوله تعالى: ﴿فَارْتَدَّ بَصِيرًا﴾ [يوسف: ٩٦]، و«قعد» في قوله تعالى: ﴿فَتَقَعَدَ مَذْمُومًا مَّخْذُولًا﴾ [الإسراء: ٢٢]، و«غدا» و«راح» في قوله ﷺ: «تَعْدُوا حِمَاصًا وَتَرَوْحُ بِطَانًا»<sup>(١)</sup> وقوله تعالى: ﴿وَعَدُوا عَلَىٰ حَرْدٍ قَدِيرِينَ﴾ [القلم: ٢٥] و«عاد» في قوله تعالى: ﴿أَوْ لَتَعُودَنَّ فِي مِلَّتِنَا﴾ [الأعراف: ٨٨]، ﴿حَتَّىٰ عَادَ كَالْعُرْجُونِ الْقَدِيمِ﴾ [يس: ٣٩] واستحال في قوله ﷺ: «فَاسْتَحَالَتْ غَرْبًا»<sup>(٢)</sup> و«رجع» في قوله ﷺ: «فَلَا تَرْجِعُوا بَعْدِي كُفَّارًا»<sup>(٣)</sup> وكذلك تحوّل «أضى» و«حار» ومنه قول الشاعر:

وَمَا الْمَرْءُ إِلَّا كَالشُّهَابِ وَضَوْئِهِ    يُحُورُ رَمَادًا بَعْدَ إِذْ هُوَ سَاطِعٌ

ومثال ليس ﴿لَيْسُوا سَوَاءً﴾ [آل عمران: ١١٣]، ﴿لَسْتَ مُؤْمِنًا﴾ [النساء: ٩٤].

الثاني: يرفع المبتدأ وينصب الخبر بشرط أن يسبق بنفي أو شبه نفي ولو مقدر وعددها أربعة: «زَالَ وَبَرِحَ، فَتِيَءٌ وَأَنْفَكَ» وكلها تفيد الاستمرار.

قال تعالى: ﴿وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ﴾ [هود: ١١٨]، ﴿لَا يَزَالُ بُنْيَانُهُمُ الَّذِي بَنَوْا رِيبَةً فِي قُلُوبِهِمْ﴾ [التوبة: ١١٠]، ﴿قَالُوا لَنْ نَبْرَحَ عَلَيْهِ عَنكِفِينَ﴾ [طه: ٩١].

وقول الشاعر:

لَيْسَ يَنْفَكَ ذَا غِنَىٰ وَاعْتِرَازِ    كُلُّ ذِي عَفَاةٍ مُّقْبِلٌ قُنُوعِ

وقول الآخر:

يَا نَفْسُ تُوبِي فَإِنَّ الْمَوْتَ قَدْ حَانَ    وَاعْصِي الْهُوَىٰ فَالْهُوَىٰ مَا زَالَ فِتَانًا

وشبه النفي النهي، كقول الشاعر:

صَاحَ شَمْرٌ وَلَا تَزَلْ ذَا كِرٍ    الْمَوْتُ فَنَسِيَانَهُ ضَلَالٌ مُّبِينِ

(١) من حديث عمر بن الخطاب رواه الترمذي (٢٣٤٤) وقال: حسن صحيح.

(٢) من حديث ابن عمر رواه البخاري (٣٤٧٩).

(٣) من حديث جرير رواه البخاري (١٢١).

والدعاء، كقول الشاعر:

أَلَا يَا اسْلَمِي يَا دَارَ مَيِّ عَلَى الْبَلَى وَلَا زَالَ مِنْهَا بَجْرُ عَائِكَ الْقَطْرُ

وقد تكون أداة النفي أو شبهه مقدرة ويكثر ذلك بعد القسم والفعل مضارع متصل به كقوله تعالى: ﴿ قَالُوا تَاللَّهِ تَفْتُونَ تَذَكَّرْ يُونُسَ ﴾ [يوسف: ٨٥] أي: لا تفتأ، ويندر إذا لم يسبق بقسم، كقول الشاعر:

تَنْفَكَ تَسْمَعُ مَا حَيْتَ بِهِ الْبَلِكُ حَتَّى تُكُونَهُ

الثالث: ما يرفع المبتدأ وينصب الخبر بشرط أن يسبق بـ«ما» المصدرية الزمانية المؤولة بالمدة أو الوقت وهو «دام» فيكون معناه «مدة دوامي» ومنه قوله تعالى: ﴿ مَا دُمْتُ فِيهِمْ ﴾ [المائدة: ١١٧]، ﴿ مَا دُمْتُ حَيًّا ﴾ [مریم: ٣١]، ﴿ مَا دُمْتُ حُرْمًا ﴾ [المائدة: ٩٦].

### ثالثاً: بين الجمود والتصرف

هذه الأفعال تنقسم من حيث الجمود والتصرف إلى ثلاثة أقسام أيضاً:

الأول: ما يتصرف تصرفاً تاماً فيأتي منه الماضي ﴿ إِنَّ إِبْرَاهِيمَ كَانَ أُمَّةً ﴾ [النحل: ١٢٠]، والمضارع ﴿ وَيَكُونُ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا ﴾ [البقرة: ١٤٣]، والأمر ﴿ كُونِي بَرْدًا ﴾ [الأنبياء: ٦٩] واسم الفاعل كقوله ﷺ: ﴿ إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ كَاتِنٌ لَكُمْ أَجْرًا وَكَاتِنٌ عَلَيْكُمْ وَزَرًا ﴾<sup>(١)</sup> واسم المفعول كقول سيبويه «مَكُونٌ فِيهَا» والمصدر، كقول الشاعر:

بَبْذَلٍ وَحِلْمٍ سَادَ فِي قَوْمِهِ الْفَتَى وَكَوْنُكَ إِيَّاهُ عَلَيْكَ يَسِيرُ

ومثل كان في تمام التصرف بالإتيان بالأزمنة المختلفة للفعل ظل ﴿ فَيُظَلِّلَنَّ رَوَاكِدَ ﴾ [الشورى: ٣٣]، وأصبح ﴿ فَتُصْبِحُ الْأَرْضُ مُخْضَرَّةً ﴾ [الحج: ٦٣] وأمسى وبات وصار وأضحى.

(١) من حديث أبي موسى رواه الدارمي (٣٣٢٨).

الثاني: ما يتصرف تصرفاً ناقصاً فلا يأتي منه الأمر، وهو ما سبق بنفي أو شبهه<sup>(١)</sup>، وهي «زال وبرح، وفتى وانفك» اتفاقاً ﴿تَفْتَوُا تَذَكَّرُ يُوَسِّفُ﴾ [يوسف: ٨٥]، ﴿لَنْ نَبْرَحَ عَلَيْهِ عَنكِفِينَ﴾ [طه: ٩١]، ﴿وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ﴾ [هود: ١١٨] وقول الشاعر:

لَيْسَ يَنْفَكُ ذَا غِنَىٰ وَاعْتِرَازٍ      كُلُّ ذِي عَفَّةٍ مُّقْلٌ قَنْوَعٍ  
وقول الآخر:

قَضَىٰ اللَّهُ يَا أَسْمَاءُ أَنْ لَسْتُ زَائِلًا      أَحْبَبُّكَ حَتَّىٰ يُغْمِضَ الْجَفْنَ مَغْمِضُ  
و«دَامَ» عِنْدَ مَنْ أَثْبَتَ لَهَا مُضَارَعًا.

الثالث: ما لا يتصرف ويلزم صورة الماضي فحسب، وهو «لَيْسَ» اتفاقاً ودام عند الأكثرين لالتزام صلة ما الظرفية الماضية.  
وفي أقسامها بين الجمود والتصرف أقول:

مَا قَدْ نَفِي لَا يُؤْمَرُ      وَسِوَاهُمْ يَتَّصِرُ  
وَجُمُودٌ لَيْسَ قَاطِعٌ      وَجُمُودٌ دَامَ أَظْرَفُ

#### رابعاً: بين التمام والنقصان:

هذه الأفعال إذا تغير معناها تغير عملها واستخدامها في اللغة على ذلك فأحياناً تكتفي بمرفوعها وأحياناً تفتقر إلى الخبر لتمام الفائدة، وعليه يسمون الأولى تامة ﴿كُنْ فَيَكُونُ﴾ [البقرة: ١١٧]، ﴿وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ﴾ [البقرة: ٢٨٠]، والثانية ناقصة ﴿كَانَ تَوَابًا﴾ [النصر: ٣]، ﴿أَنْ كَانَ ذَا مَالٍ وَبَيْنَ﴾ [القلم: ١٤].

والحق أن المعول عليه في هذا الباب هو المعنى وعليه تكتفي أو تفتقر بدليل ورود قراءات متواترة بالرفع على التمام والنصب على النقصان ويفرق بينهما المعنى والسياق،

(١) وذلك لأن شرط السبق بنفي أو شبهه ينافي الأمر.

كقوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَظْلِمُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ وَإِنْ تَكَ حَسَنَةً يُّضَعِفْهَا﴾ [النساء: ٤٠] قرئ برفع «حسنة» على معنى: وإن تقع أو توجد حسنة يضاعف الله ثوابها، وبالنصب على معنى: وإن تك زنة الذرة حسنة يضاعفها.

وهناك ثلاثة أفعال منها لا تستعمل إلا ناقصة فلا تكون تامة وهي: ليس وفتى وزال التي مضارعها «يزال»، وإليك بيان استخدام باقي الأفعال بين التمام والنقصان.

١- كان: تستعمل ناقصة إذا دلت على أحد المعاني الآتية:

أ- اتصاف المبتدأ بالخبر في الزمن الماضي وهو أصل استخدامها كقوله تعالى: ﴿قَدْ كُنْتُ فِيْنَا مَرْجُوًّا قَبْلَ هَذَا﴾ [هود: ٦٢]، ﴿مَا كَانَ أَبُوكَ أَمْرًا سَوًّا وَمَا كَانَتْ أُمَّكَ بَغِيًّا﴾ [مريم: ٢٨].

ب- بمعنى صار دالة على المستقبل ﴿فَكَانُوا كَهَشِيمٍ آلْحَتَّظِرِ﴾ [القمر: ٣١]، ﴿لَكُنْتُمْ مِنَ الْخَسِرِينَ﴾ [البقرة: ٦٤]، ﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ﴾ [آل عمران: ١١٠]، ﴿وَتَكُونُوا مِنْ بَعْدِهِ قَوْمًا صَالِحِينَ﴾ [يوسف: ٩].

ج- بمعنى الاستمرار كأنك تقول «ولا يزال» كقوله تعالى: ﴿إِنَّهُ كَانَ تَوَّابًا﴾ [النصر: ٣]، ﴿إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾ [النساء: ١]، ﴿وَكَانَ اللَّهُ سَمِيعًا بَصِيرًا﴾ [النساء: ١٣٤]، ﴿وَكَانَ رَبُّكَ قَدِيرًا﴾ [الفرقان: ٥٤].

وتستعمل تامة إذا جاءت على معنى الحدوث والوقوع والحصول والإيجاد، كقوله تعالى: ﴿إِلَّا تَفْعَلُوهُ تَكُنْ فِتْنَةٌ فِي الْأَرْضِ﴾ [الأنفال: ٧٣]، أي تحدث أو تقع أو تحصل أو توجد، ومثله: ﴿وَقَتَلُوهُمْ حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ﴾ [البقرة: ١٩٣]، و﴿كُنْ فَيَكُونُ﴾ [البقرة: ١١٧]، وفي الحديث: «مَا شَاءَ اللَّهُ كَانَ وَمَا لَمْ يَشَأْ لَمْ يَكُنْ»<sup>(١)</sup>، و«ستكون فتنٌ كقطع الليل المظلم»<sup>(٢)</sup> وقول ابن أخطب الأنصاري في الصحيح: «فَأَخْبَرَنَا مَا كَانَ وَمَا هُوَ كَائِنٌ».

(١) من حديث بنت النبي ﷺ رواه أبو داود (٥٠٧٥).

(٢) من حديث أبي هريرة رواه مسلم (١٨٦).

فإذا احتمل السياق معنى النقصان أو التمام جاز الاعتباران، كقوله تعالى: ﴿وَلَتَكُنَّ مِّنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ﴾ [آل عمران: ١٠٤] على معنى وَلَتَصِرْ تكون كان ناقصة وخبرها شبه الجملة ﴿مِّنْكُمْ﴾ مقدم على اسمها ﴿أُمَّةٌ﴾، وعلى معنى ولتوجد تكون كان تامة وشبه الجملة ﴿مِّنْكُمْ﴾ حال مقدم على صاحبه و﴿أُمَّةٌ﴾ فاعل.

وكذلك في ﴿وَإِنْ كَانَتْ رَجُلٌ يُورِثُ كَلَلَةً﴾ [النساء: ١٢] فعلى التمام جملة ﴿يُورِثُ كَلَلَةً﴾ صفة وعلى النقصان خبر، إلى جانب ما قرئ تواتراً على الاعتبارين<sup>(١)</sup> نحو: ﴿وَإِنْ كَانَتْ وَاحِدَةً فَلَهَا النِّصْفُ﴾ [النساء: ١١]، ﴿وَإِنْ يَكُنْ مَّيْتَةً فَهُمْ فِيهِ شُرَكَاءُ﴾ [الأنعام: ١٣٩]، ﴿إِنهَا إِنْ تَكُ مِثْقَالَ حَبَّةٍ مِّنْ حَرْدَلٍ﴾ [الفان: ١٦]، برفع ونصب («واحدة» و«ميتة»، و«مثقال»).

٢- أصبح وأمسى: إن دلاً على اتصاف المبتدأ بالخبر في وقتي الصباح والمساء كانا ناقصين واجتمعا في قوله ﷺ: «بِمَسِي الْمَرْءِ مُؤْمِنًا وَيَصْبِحُ كَافِرًا، وَيَصْبِحُ مُؤْمِنًا وَيَمْسِي كَافِرًا»<sup>(٢)</sup> وإن دلاً على الدخول في وقتي الصباح والمساء فحسب دون تقييد الخبر كانا تامين واجتمعا في قوله تعالى: ﴿فَسَبِّحْنِ اللَّهَ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ﴾ [الروم: ١٧] فإذا احتملت المعنيين حملت على الوجهين، كما في قوله تعالى: ﴿وَأُحِيطَ بِثَمَرِهِ فَأَصْبَحَ يُقَلِّبُ كَفِيهِ﴾ [الكهف: ٤٢]، فإذا حملت على معنى أحيط بثمره ليلاً فكان في الصباح يقلب كفيه، كانت ناقصة وجملة ﴿يُقَلِّبُ كَفِيهِ﴾ خبر، وإذا حملت على معنى دخل وقت الصباح وهو يقلب كفيه كانت تامة والضمير مستتر فاعله والجملة في محل نصب حال، وكذلك في ﴿فَأَصْبَحَ فِي الْمَدِينَةِ خَائِفًا يَتَرَقَّبُ﴾ [القصص: ١٨] احتملت خائفاً النصب على الحالية على معنى التمام أو الخبرية على معنى النقصان.

وقد اجتمع التمام والنقصان في قوله خير الأنام: «أَصْبَحْنَا وَأَصْبَحَ الْمَلِكُ لِلَّهِ،

(١) انظر رسالتنا «النحو والقراءات» (ص ٣١٩ إلى ص ٣٢١).

(٢) تقدم تخريجه

وَأَمْسَيْنَا وَأَمْسَى الْمَلِكُ اللَّهُ»<sup>(١)</sup> فالفعل الأول تام؛ لأن معناه دخلنا في وقت الصباح والثاني ناقص؛ لافتقاره إلى الخبر «الله»<sup>(٢)</sup>.

وإذا كانت أصبح بمعنى «صار» كانت ناقصة قولاً واحداً؛ كقوله تعالى: ﴿فَأَصْبَحْتُمْ بِنِعْمَتِهِ إِخْوَانًا﴾ [آل عمران: ١٠٣]، ﴿فَأَصْبَحْتَ كَالصَّرِيمِ﴾ [القلم: ٢٠]، ﴿فَأَصْبَحُوا نَادِمِينَ﴾ [الشعراء: ١٥٧]، وكذا أمسى ويحتملها قوله ﷺ: «اللَّهُمَّ مَا أَمْسَى بِي مِنْ نِعْمَةٍ أَوْ بِأَحَدٍ مِنْ خَلْقِكَ فَمِنْكَ وَحَدِّكَ لَا شَرِيكَ لَكَ»<sup>(٣)</sup>، وكذلك قوله الشريف: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَمْسَيْتُ مِنْكَ فِي نِعْمَةٍ وَعَافِيَةٍ وَسِرِّ»<sup>(٤)</sup> أي صرت بفضلك مُعَافًى مُنْعَمًا مستوراً.

٣- أضحى: تكون ناقصة إذا كانت بمعنى صار كقول ابن زيدون السابق<sup>(٥)</sup>، أو إذا دلت على اتصاف المخبر عنه بالخبر في وقت الضحى كقولك: أضحيت معافى مستوراً، فإذا كانت بمعنى الدخول في وقت الضحى كانت تامة كقول ابن عمر ﷺ: «أَضْحُوا بِصَلَاةِ الضُّحَى» أي: صلُّوها عند ارتفاع الضحى.

٤- بات: تستعمل ناقصة إذا دلت على اتصاف الاسم بالخبر في الليل كقوله ﷺ عن المرأة التي تغضب زوجها: «باتت تلعنها الملائكة»<sup>(٦)</sup> أي: قضت ليلتها ملعونة، وقوله الشريف: «فلا يدري أحدكم أين باتت يده»<sup>(٧)</sup> وإذا كانت بمعنى الدخول في الليل كانت تامة كقولك: بات محمدٌ عندي، أي قضى ليله عندي.

(١) من حديث لبن مسعود رواه الترمذي (٣٣٩٠) وقال: صحيح.

(٢) وذلك بالرجوع لأصل القاعدة في أن الناقص ما كان محتاجاً للخبر.

(٣) من حديث ابن غنم الأنصاري رواه البيهقي في شعب الإيثار (٤٣٦٨).

(٤) من حديث ابن عباس رواه ابن السني في عمل اليوم والليلة كما في كنز العمال (٣٦٠٢).

(٥) انظر: (ص ٥٤).

(٦) تقدم تخريجه

(٧) يعين النقصان تقدم الخبر «اسم الاستفهام».

(٨) من حديث أبي هريرة رواه البخاري (١٦٠).

وكثيراً ما يحتمل المعنى التمام والنقصان والمنصوب بعدها لفظاً أو محلاً يكون على التمام حالاً وعلى النقصان خبراً، ومن ذلك قول ابن عمر رضي الله عنهما: «أما رسول الله صلى الله عليه وسلم فقد **باتَ بِمِنَى وَظَلَّ**»<sup>(١)</sup>، فإن أراد قضي ليله ونهاره مستقراً بمنى كانت ناقصة، وإن أراد قضي ليله ونهاره بمنى كانت تامة، وبالوجهين أعرب «سجداً» في قوله تعالى: ﴿يَبْتَئُونَ لِرَبِّهِمْ سُجَّدًا﴾ [الفرقان: ٦٤].

٥- ظلّ: تستعمل ناقصة في المعنيين الآتين:

١- اتصاف الاسم بالخبر في وقت النهار، كقوله تعالى: ﴿وَأَنْظُرْ إِلَى إِلْهِكَ الَّذِي ظَلْتَ عَلَيْهِ عَاكِفًا﴾ [طه: ٩٧]، أي قضيت نهارك عاكفاً عليه، وكذا ﴿فَنَظَّلُهَا عَنْ كَفِينٍ﴾ [الشعراء: ٧١]؛ لأن عبادة الأصنام كانت نهاراً.

٢- بمعنى «صار»، كقوله تعالى: ﴿إِنْ يَشَأْ يُسْكِنِ الرِّيحَ فَيَظْلَلْنَ رَوَاكِدَ عَلَى ظَهْرِهِ﴾ [الشورى: ٣٣] أي: تصير السفن واقفات ثابتات، وذلك لأن السفن تجري ليلاً ونهاراً لا نهاراً فحسب.

ويحتمل المعنيين قوله تعالى: ﴿وَإِذَا بُشِّرَ أَحَدُهُم بِالْأُنثَىٰ ظَلَّ وَجْهُهُ مُسْوَدًّا وَهُوَ كَظِيمٌ﴾ [النحل: ٥٨] أي: صار وجهه مسوداً من البشارة، أو قضي نهاره على هذه الصفة. وتستعمل تامة إذا دلت على الدخول في وقت النهار، كقولك: أريدك أن تظلّ عندنا ثم انصرف إن شئت.

٦- صار: إذا دلت على التحول من حال لأخرى كانت ناقصة كقولك صار الماء ثلجاً، صار الناس صالحين.

فإذا كانت بمعنى رجوع كانت تامة، كقوله تعالى: ﴿أَلَا إِلَى اللَّهِ تَصِيرُ الْأُمُورُ﴾ [الشورى: ٥٣]، أي: ترجع وكذا الأفعال التي بمعناها إن دلت على الرجوع كانت تامة،

(١) من حديث ابن عمر رواه أبو داود (١٩٥٨).

﴿ وَإِنْ عُدْتُمْ عُدْنَا ﴾ [الإسراء: ٨]، ﴿ إِذَا رَجَعْتُمْ إِلَيْهِمْ ﴾ [التوبة: ٩٤]، ﴿ وَلَا تَرْتَدُّوا عَلَىٰ أَدْبَارِكُمْ ﴾ [المائدة: ٢١]، وقوله ﷺ: «مَنْ عَدَا إِلَى الْمَسْجِدِ أَوْ رَاحَ أَعَدَّ اللَّهُ لَهُ فِي الْجَنَّةِ نُزُلًا كُلَّمَا عَدَا أَوْ رَاحَ»<sup>(١)</sup>.

٧- بَرَحَ: إذا دلت على الاستمرار كانت ناقصة، كقوله تعالى حكاية عن اليهود: ﴿ لَنْ نَبْرَحَ عَلَيْهِ عَدِيفِينَ حَتَّىٰ يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَىٰ ﴾ [طه: ٩١] أي: سنستمر على عبادته حتى يرجع موسى.

وإذا دلت على المفارقة والترك كانت تامة، كقوله تعالى حكاية عن أخي يوسف: ﴿ فَلَنْ أُبْرَحَ الْأَرْضَ حَتَّىٰ يَأْتِيَ لِي أَبِي ﴾ [يوسف: ٨٠]، أي: لن أفارقها أو أتركها.

وإذا احتملت المعنيين حملت على الوجهين، كقوله تعالى حكاية عن موسى ﷺ: ﴿ لَا أُبْرَحُ حَتَّىٰ أَبْلُغَ مَجْمَعَ الْبَحْرَيْنِ أَوْ أَمْضِيَ حُقُبًا ﴾ [الكهف: ٦٠] فإن أراد: سأستمر في السير إلى أن أصل إلى ما أريد كانت ناقصة وخبرها محذوف للدلالة عليه تقديره: لا أبرح أسير حتى أبلغ، وإن أراد: لا أفارقك أو لا أتركك كانت تامة<sup>(٢)</sup>.

٨- انْفَكَّ: إن دلت على الاستمرار كانت ناقصة كقولنا: ﴿ لَا نَنْفَكُ مَأْسُورِينَ بِنِعْمِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾.

وإن دلت على معنى الانفصال والانحلال كانت تامة، كقول ابن زيدون:

فَانْحَلَّ مَا كَانَ مَعْقُودًا بِأَنْفُسِنَا      وَانْفَكَّ مَا كَانَ مَوْصُولًا بِأَيْدِينَا

والعبارة المشهورة: انْفَكَّتْ أَوْ اصْرُ الْمَحَبَّةِ وَعَلَىٰ هَذَا الْمَعْنَى قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَالْمُشْرِكِينَ مُنْفَكِينَ حَتَّىٰ تَأْتِيَهُمُ الْبَيِّنَةُ ﴾ [البينة: ١] فهي اسم فاعل من انفك التامة: أي: لم يكونوا منفصلين.

(١) من حديث أبي هريرة رواه البخاري (٦٣١).

(٢) انظر تفصيل الكلام في الآية في: الدر المصون (٧/٥١٧-٥١٩).

٩- دَامَ: تتميز الناقصة بالجمود «ما دام» وتقديرها بمدة دوام ودالتها على الاستمرار كقوله تعالى: ﴿ مَا دُمْتُ حُرْمًا ﴾ [المائدة: ٩٦]، ﴿ مَا دُمْتُ حَيًّا ﴾ [مريم: ٣١] فإذا خرجت إلى معنى البقاء أي: مَا بَقِيَتْ كانت تامة، وعليها قوله تعالى: ﴿ حَلِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ ﴾ [هود: ١٠٧]، أي: ما بقيت أو مدة بقاء.

وقول الشاعر مادحًا:

فَاسْلَمْ فَمَا دُمْتُ لِي فَالذَّهْرُ طَوْعُ يَدِي      وَكُلُّ مَا نَالَنِي مِنْ بُؤْسِهِ نِعْمٌ

ويرجح أن يكون منها ﴿ قَالُوا يَمُوسَىٰ إِنَّا لَن نَدْخُلُهَا أَبَدًا مَا دَامُوا فِيهَا ﴾ [المائدة: ٢٤] أي: ما بقوا فيها بدليل قولهم قبل: ﴿ فَإِن تَخْرُجُوا مِنْهَا فَإِنَّا دَاخِلُونَ ﴾ [المائدة: ٢٢].

وإذا احتملت المعنيين حملت على الوجهين، كقوله تعالى حكاية عن عيسى عليه السلام: ﴿ وَكُنْتُ عَلَيْهِمْ شَهِيدًا مَا دُمْتُ فِيهِمْ ﴾ [المائدة: ١١٧]، أي: مدة دوامي أو ما بقيت، وعليه فشبّه الجملة «فيهم» خبر على النقصان وحال على التمام.

فإذا تصرفت فأتى منها غير الماضي كانت تامة، كقوله تعالى: ﴿ أَكَلَهَا دَائِمٌ وَظِلُّهَا ﴾ [الرعد: ٣٥]، أي مستمر أو باقٍ، وكعبارتنا المشهورة: **يَدُومُ عِزُّكَ**، وكقولك لأخيك: **دُمٌ طَيِّبًا**، ويكون المنصوب بعدها حالاً.

١٠- «زَالَ» التي مضارعها يَزُولُ أو يَزِيلُ.

إذا كان «زال» مضارعها يزال فهي ناقصة أبداً ولا تكون تامة أمّا إذا كان مضارعها يزول فهي تامة، كقوله تعالى: ﴿ إِنَّ اللَّهَ يُمَسِّكُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ أَنْ تَزُولَا ۗ وَلَئِن زَالَتَا إِنْ أَمْسَكَهُمَا مِنْ أَحَدٍ مِّنْ بَعْدِهِ ۗ ﴾ [فاطر: ٤١]، وقوله تعالى: ﴿ وَإِنْ كَانَتْ مَكْرَهُمْ لِتَزُولَ مِنْهُ الْجِبَالُ ﴾ [إبراهيم: ٤٦]، وقوله ﷺ: «**لَا تَزُولُ قَدَمَا عَبْدٍ يَوْمَ الْقِيَامَةِ حَتَّى يُسْأَلَ عَنْ أَرْبَعٍ**»<sup>(١)</sup> ويكون معناها الانتقال.

(١) من حديث أبي برزة الاسلمي رواه الترمذي (٢٤١٧) وقال: حسن صحيح.

وكذا تكون تامة إذا كان مضارعها «يَزِيل» بمعنى التمييز، كقولهم «زِلْ ضَانِكَ عَنْ مَعْرِكَ» أي: مَيِّزْهَا.

### خامساً: الرتبة في باب «كان» وأخواتها:

أولاً: الرتبة بين الاسم والخبر:

أ- تقديم الاسم وجوباً:

١- إذا كان ضميراً مستتراً وجوباً أو جوازاً أو متصلاً:

أ- ﴿قُلْ إِنِّي أُمِرْتُ أَنْ أَكُونَ أَوَّلَ مَنْ أَسْلَمَ وَلَا تَكُونَنَّ مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾ [الأنعام: ١٤]، ﴿وَنَكُونَنَّ عَلَيْهَا مِنَ الشَّاهِدِينَ﴾ [المائدة: ١١٣]، ﴿وَكُنْ مِنَ الشَّاكِرِينَ﴾ [الأعراف: ١٤٤].

ب- ﴿أَفَمَنْ كَانَ مُؤْمِنًا كَمَنْ كَانَ فَاسِقًا لَا يَسْتَوُونَ﴾ [السجدة: ١٨]، ﴿تَكُونُنَا عِيدًا﴾ [المائدة: ١١٤].

ج- ﴿وَكُنَّا لَخُنُ الْوَارِثِينَ﴾ [القصص: ٥٨]، ﴿قُلْ لَسْتُ عَلَيْكُمْ بِوَكِيلٍ﴾ [الأنعام: ٦٦]، ﴿وَكَانُوا عَلَيْهِ شُهَدَاءَ﴾ [المائدة: ٤٤]، ﴿كُونِي بَرْدًا﴾ [الأنبياء: ٦٩].

٢- عند خفاء العلامة الإعرابية نحو: كان موسى صديقي، وحمل بعضهم عليه ﴿فَمَا زَالَتْ تِلْكَ دَعْوَاهُمْ﴾ [الأنبياء: ١٥] والصحيح أنه في الآية تقديم جائز لا واجب.

٣- إذا أريد حصر الاسم في الخبر كقوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ صَلَاتُهُمْ عِنْدَ الْبَيْتِ إِلَّا مُكَاءً وَتَصَدِيَةً﴾ [الأنفال: ٣٥]، ﴿وَمَا كَانَ اسْتِغْفَارُ إِبْرَاهِيمَ لِأَبِيهِ إِلَّا عَنْ مَوْعِدَةٍ وَعَدَهَا إِيَّاهُ﴾ [التوبة: ١١٤].

ب- تقديم الخبر وجوباً:

١- إذا أريد حصر الخبر في الاسم<sup>(١)</sup> بـ«إنها» كقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا كَانَ قَوْلَ

(١) هذه المواضع أجمع القراء تواتراً على نصب الأول فيكون المصدر المؤول اسم كان مؤخرًا ويجوز العكس وبه قرئ شذوذاً في بعض هذه المواضع؛ لأن الاسم والخبر معرفتان ولذا قال السمين: «وإن قالوا» ممّا يجب تأخيرها لحصره سواء أ جعل اسماً أم خبراً. الدر المصون (٤/ ٥٧٤).

الْمُؤْمِنِينَ إِذَا دُعُوا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ أَنْ يَقُولُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا ﴿ [النور: ٥١]

فقدم الخبر «قول» على الاسم ﴿ أَنْ قَالُوا ﴾ وجوباً، أو ﴿ إِلَّا ﴾ كقوله تعالى: ﴿ فَمَا كَانَتْ جَوَابَ قَوْمِهِ إِلَّا أَنْ قَالُوا ﴾ [النمل: ٥٦]، ﴿ مَا كَانَ حُجَّتَهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا ﴾ [الجنّة: ٢٥]. وقراءة من قرأ ﴿ وَمَا كَانَ صَلَاتُهُمْ عِنْدَ الْبَيْتِ إِلَّا مُكَاءً وَتَصْدِيَةً ﴾ [الأنفال: ٣٥] بنصب «صلاتهم» ورفع «مكاء».

٢- إذا اشتمل الاسم على ضمير يعود على بعض الخبر كقولنا: كان في المساجد عمّارها، وقولهم: كان في الدار صاحبها، لامتناع عود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة.

فإذا تعارض الموجدان وتحمل المعنى جاز الاعتباران وعليه أجازوا القول بالتقديم أو اعتبار أصل الترتيب في قوله تعالى: ﴿ فَمَا كَانَ دَعْوَانَهُمْ إِذْ جَاءَهُمْ بِأَسْتَأْذِنًا أَنْ قَالُوا ﴾ [الأعراف: ٥] فالقول بالتقديم لأجل الحصر، وأصل الترتيب لفقد العلامة الإعرابية<sup>(١)</sup>.

ج- تقديم أحدهما على الآخر جوازاً.

وذلك إذا لم يكن هناك موجب لتقديم أحدهما، وهو كثير شائع في كلام العرب شعراً<sup>(٢)</sup> ونثراً وحسبنا كثرة ما قرئ تواتراً بنصب ورفع الحرف الواحد على التقديم والتأخير، كقوله تعالى: ﴿ فَكَانَ عَاقِبَتَهُمَا أَنَّهُمَا فِي النَّارِ ﴾ [الحشر: ١٧] قرئ برفع ونصب «عاقبتهم» ﴿ لَيْسَ الْبِرَّ أَنْ تُولُوا وَجُوهَكُمْ ﴾ [البقرة: ١٧٧]، قرئ برفع ونصب البر ﴿ أَوْلَمْ يَكُنْ لَهُمْ آيَةٌ أَنْ يَأْتِيَهِمُ الْعِلْمُ أَنَّ يَأْتِيَهُمُ الْغَيْبُ إِذْ يَخْتَفُونَ ﴾ [الشعراء: ١٩٧] قرئ برفع ونصب آية، فجميع هذه الأفعال يجوز تقديم خبرها عليها ولا استثناء في ذلك خلافاً لمن منع تقدم خبر «ما دام» وهو محجوج بالسمع.

لَا طِيبَ لِلْعَيْشِ مَا دَامَتْ مَنَعَةٌ \* \* \* لَدَائِهِ بِادِّكَارِ الْمَوْتِ وَالْمَهْرَمِ

(١) انظر: أثر السياق (ص ٢٠٩-٢١٣).

(٢) ومن جميل الشعر قول أحدهم:

لَوْ كَانَ لِلْعِلْمِ مِنْ غَيْرِ التَّقَى شَرَفٌ \* \* \* لَكَانَ أَشْرَفَ خَلْقِ اللَّهِ إِبْلِيسُ

والأعجب من ذلك من منع تقدم خبر ليس وهو كثير كثير في التنزيل، ويكثر ذلك إذا كان الاسم مصدرًا مؤولاً ﴿لَيْسَ الْبِرَّ أَنْ تُولُوا﴾ [البقرة: ١٧٧]، ﴿فَكَانَ عَنَقِبَتِهَا أَهْمًا فِي النَّارِ﴾ [الحشر: ١٧]، أو الخبر شبه جملة ﴿لَيْسَ عَلَيْكَ هُدَاهُمْ﴾ [البقرة: ٢٧٢]، ﴿لَيْسَ عَلَى الْأَعْمَى حَرَجٌ﴾ [النور: ٦١]، ﴿وَكَانَ وِرَاءَهُمْ مَلِكٌ﴾ [الكهف: ٧٩] ويتقدم الخبر مفردًا وجملة على خلاف في نحو ﴿مَا كَانَتْ يَصْنَعُ فِرْعَوْنُ﴾ [الأعراف: ١٣٧]، ﴿وَإِنْ كَانَ كَبُرَ عَلَيْكَ إِعْرَاضُهُمْ﴾ [الأنعام: ٣٥]، ﴿وَأَنَّهُ كَانَتْ يَقُولُ سَفِيهُنَا﴾ [الجن: ٤] فللنحاة مذهبان:

الأول: أن اسم كان ضمير شأن والجملة الفعلية بعدها في محل نصب خبرها.  
والثاني: أن المرفوع (فِرْعَوْنُ-إِعْرَاضُهُمْ-سَفِيهُنَا) اسم كان مؤخر والجملة الفعلية قبلها بفاعلها المستتر (يَصْنَعُ-كَبُرَ-يَقُولُ) في محل نصب خبر مقدم، وذلك جائز مع «كان» عند الفريقيين الكوفيين والبصريين لأن اللبس، بخلاف المبتدأ والخبر ﴿وَاللَّهُ تَحِيَّءٌ وَيُمِيتُ﴾ [آل عمران: ١٥٦] فإن البصريين لا يميزون ذلك البتة، لئلا يلتبس بباب الفاعل<sup>(١)</sup> ومثل ذلك كثير في التنزيل: ﴿كَانَتْ تَأْتِيهِمْ رُسُلُهُمْ﴾ [غافر: ٢٢]، ﴿فَلَمْ يَكُ يَنْفَعُهُمْ إِيمَانُهُمْ﴾ [غافر: ٨٥]، ﴿وَأَنْ عَسَى أَنْ يَكُونَ قَدِ اقْتَرَبَ أَجَلُهُمْ﴾ [الأعراف: ١٨٥]<sup>(٢)</sup>.

ومن شواهد قول الشافعي **بِحَوْلِ اللَّهِ**:

**وَلَيْسَ يَصِحُّ فِي الْأَذْهَانِ شَيْءٌ إِذَا احتَاجَ النَّهَارُ إِلَى دَلِيلٍ**

ثانيًا: الرتبة بين كان وخبرها:

١- تقديم خبر كان عليها وجوبًا:

إذا كان اسمًا له الصدارة كاسم الشرط ﴿أَيْنَمَا تَكُونُوا﴾ [النساء: ٧٨]، ﴿وَحَيْثُ مَا كُنْتُمْ﴾ [البقرة: ١٤٤]، والاستفهام ﴿فَكَيْفَ كَانَ عِقَابِ﴾ [الرعد: ٣٢]، ﴿فِيمَ كُنْتُمْ﴾ [النساء: ٩٧].

(١) انظر: الدر المصون (٤/٦٠٧، ٦٠٨).

(٢) اختلف النحاة في وجوب تقدير «قد» مع الفعل الماضي، والصحيح أن ذلك لا يلزم لكثرة وروده دون

«قد» ﴿إِنْ كَانَ كَبُرَ عَلَيْكُمْ مَقَامِي﴾ [يونس: ٧١].

٢- تأخير خبر كان، واعلم أن تأخير خبر كان عنها هو الأصل وتقديمه عليها ما لم يكن واجباً جائز بلا خلاف ولتأخيره عنها عند النحاة ثلاث مراتب اتفاقاً ورجحاناً واختلافاً.

أ- تأخيره اتفاقاً:

يتأخر الخبر اتفاقاً عند جميع النحاة إذا كان الناسخ «ما دام» وذلك لأن صلة الحرف المصدرية لا يتقدم عليه فلا يقال: حياً ما دمت.

ب- تأخيره رجحاناً:

اختار البصريون والفراء من الكوفيين تأخير الخبر إذا كان الناسخ منفياً بـ«ما» في نحو قوله تعالى: ﴿ مَا كَانَ أَبُوكَ أَمْراً سَوْءاً وَمَا كَانَتْ أُمُّكَ بَغِيًّا ﴾ [مریم: ٢٨] فيمتنع على الصحيح الراجح أن يقال: امرأ سوء ما كان أبوك، وبغياً ما كانت أمك؛ وذلك لأن ما النافية لها الصدارة وأجاز ذلك مَنْ لم يَرَّ وجوب صدارتها وأجاز الجميع وقوع الخبر بين «ما» و«الفعل الناسخ» فيجوز في الكلام أن يقال: ما بغياً كانت أمك.

وهذا الحكم خاص بـ«ما» على الصحيح دون غيرها من حروف النفي لقول الشاعر:

وَرَجَّ الْفَتَى لِلْخَيْرِ مَا إِن رَأَيْتَهُ عَلَى السِّنِّ خَيْرًا لَا يَزَالُ يَزِيدُ

فتقديم معمول الخبر «خيراً» دليل على جواز تقديم الخبر على المنفي بـ«لا».

ج- تأخيره اختلافاً:

اختلف النحاة في جواز تقديم خبر «ليس» عليها فأجازه الأقدمون ومنعه المتأخرون؛ لأنَّ ليس جامدة مثل عسى وخبر «عسى» لا يتقدم عليها واحتج المجيزون بقوله تعالى: ﴿ أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ ﴾ [هود: ٨] فتقديم المتعلق «يَوْم» على الناسخ دليل على جواز تقديم الخبر، ورَدَّ ابن مالك ذلك بثلاثة أوجه<sup>(١)</sup>.

(١) انظر: شرح التسهيل (١/٣٥٤).

أولاً: أنَّ المتقدم «ظرف» ويجوز فيه ما لا يجوز في غيره تَوْشَعًا وإنما الممنوع قولك: شجاعاً ليس زيد، أو طعامك ليس زيداً أكلاً.

ثانياً: أنَّ تقدم المعمول لا يلزم معه تقدم العامل.

ثالثاً: أنَّ «يوم» ليست معمولاً لخبر «ليس» بل هي مفعول فيه لفعل مقدر والتقدير: ألا يعرفون العذاب يوم يأتيهم فهو ليس مصروفاً عنهم، أو مبتدأ وبني لأجل إضافته لجملة فعلية فعلها ماضٍ.

وإن كان الإعرابان محتملين غير قاطعين فإعرابكم أيضاً محتمل وما تطرق إليه الاحتمال يسقط به الاستدلال.

وقد اجتمع تقديم الخبر وتأخيره في قوله تعالى: ﴿ قَالُوا فِيْمَ كُنْتُمْ قَالُوا كُنَّا مُسْتَضْعَفِينَ فِي الْأَرْضِ ﴾ [النساء: ٩٧]، وفي الحديث: «فقال الناس: يا أبا الحسن، كيف أصبح رسول الله ﷺ قال: أصبح بحمد الله بارئاً»<sup>(١)</sup>.

ح- الرتبة بين كان ومعمول خبرها:

١- يجوز تقديم معمول الخبر اتفاقاً على الناسخ الذي يجوز تقديم خبره عليه ﴿ وَيَوْمَ الْقِيَمَةِ يَكُونُ عَلَيْهِمْ شَهِيدًا ﴾ [النساء: ١٥٩]، ﴿ أَهْتُولَاءَ إِيَّاكُمْ كَانُوا يَعْبُدُونَ ﴾ [سبأ: ٤٠]، ﴿ وَأَنْفُسَهُمْ كَانُوا يَظْلِمُونَ ﴾ [الأعراف: ١٧٧]، ﴿ وَلَكِنْ كَانُوا أَنْفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ ﴾ [الأعراف: ١٦٠]، ﴿ قُلْ أِبِلَّهِ وَعَايِنْتِهِ وَرَسُولِهِ كُنْتُمْ تَسْتَهْزِئُونَ ﴾ [التوبة: ٦٥]، فالأصل: أكنتم تستهزئون بالله وآياته ورسوله.

٢- يجوز تقديم معمول الخبر على الاسم والخبر اتفاقاً فيقع بعد الناسخ إذا كان ظرفاً أو حرف جر سواء تقدم الاسم أو تقدم الاسم والخبر ﴿ أَوْلَمْ يَكُنْ لَهُمْ آيَةٌ أَنْ يَعَلمَهُ عُلْمُهُمْ أَنَّ بَنِي إِسْرَائِيلَ ﴾ [الشعراء: ١٩٧]، ﴿ أَكَانَ لِلنَّاسِ عَجَبًا أَنْ أَوْحَيْنَا إِلَى رَجُلٍ

(١) عن ابن عباس رواه البخاري (٤١٨٢)

مَبْنِيَّةٌ ﴿ [يونس: ٢]، ﴿ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ ﴾ [الإخلاص: ٤]، ﴿ كَانَتْ لَهُمْ جَنَّاتُ  
الْفِرْدَوْسِ نُزُلًا ﴾ [الكهف: ١٠٧].

٣- يجوز تقديم المعمول على خبره اتفاقاً فيقعان بعد الاسم ﴿ مَا كَانُوا إِبَانًا  
يَعْبُدُونَ ﴾ [القصص: ٦٣]، ﴿ وَمَا كُنَّا لَهُ مُقْرِنِينَ ﴾ [الزخرف: ١٣]، ﴿ كَانُوا أَنْفُسَهُمْ  
يَظْلِمُونَ ﴾ [البقرة: ٥٧]، ﴿ وَكَانَ اللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ مُّقْتَدِرًا ﴾ [الكهف: ٤٥]، وقد اجتمع  
تقديمه وتأخيره في قوله تعالى: ﴿ لَتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ  
شَهِيدًا ﴾ [البقرة: ١٤٣].

٤- لا يجوز تقديم المعمول على الاسم والخبر ما لم يكن ظرفاً أو حرف جر<sup>(١)</sup> فلا  
يقال: كان طعامك زيداً أكلاً، أو كان نفسه محمدٌ ظالماً، فإن ورد في كلامهم ما يوهم  
ذلك كان اسم كان ضمير الشأن، والجملة بعده في محل نصب خبره ومن أشهر  
شواهدهم قول الفرزدق:

قَنَافُذُ هَدَا جُونِ حَوْلَ يُيُوتِهِمْ بِمَا كَانَ إِيَّاهُمْ عَطِيَّةً عَوْدًا

ف«عطية» مبتدأ وجملة «عود إياهم» خبره والجملة في محل نصب خبر كان واسم  
كان ضمير الشأن، ولا يجوز أن يكون عطية اسمها؛ لأن إياهم ليست ظرفاً ولا حرف  
جر وهي معمول الخبر «عود».

وقول الآخر:

فَأَصْبَحُوا وَالنَّوَىٰ عَالِي مَعْرَسَتِهِمْ وَلَيْسَ كُلُّ النَّوَىٰ تُلْقِي الْمَسَاكِينُ

ف«كُلُّ» مفعول «تلقي» مقدم عليه والجملة في محل نصب خبر ليس.

(١) على مذهب الجمهور أما الكوفيون فيجيزون ذلك.

## سادساً: ما تختصُّ به كان:

كان أم الباب لاختصاصها بأمر ليست لأخواتها ويدور ما تختص به بين الزيادة والحذف.

## أولاً: الزيادة:

وصورتها أن تقع كان زائدة في الكلام فلا تؤثر في الإعراب لعدم تطلبها معموليها «اسمها وخبرها» فلا يسند إليها ولكن تبقى دلالتها على الماضي وزيادتها عند النحاة ثلاثة أنواع:

أ- قياسية مُطَّرَدة، وذلك إذا توفر شرطها:

الأول: أن تكون بصيغة الماضي «كان» فلا يسند إليها شيء.

الثاني: أن تقع بين المسند والمسند إليه أو الصفة والموصوف، بمعنى أنها لا تفصل بين عامل لفظي ومعموله.

وأكثر وقوعها زائدة بين «ما» التعجبية وجملة خبرها، كقول الشاعر:

عَسَى أَنْ يَعُودَ الدَّهْرُ ذَاكَ الَّذِي مَضَى **فَمَا كَانَ أَحْلَاهُ وَمَا كَانَ أَطْيَبَا**

وقول الآخر مخاطباً الدنيا:

**مَا كَانَ أَشْأَمَ** إِذْ رَجَاؤُكَ قَاتِلِي **وَبَنَاتٌ وَعَدِيدٌ يَعْتَلِجْنَ بِيَالِي**

وكذا وقوعها بين الصفة والموصوف، كقول القائل:

فِي غُرْفِ الْجَنَّةِ الْعُلْيَا الَّتِي وَجَبَتْ **لَهُمْ هُنَاكَ بِسَعْيِ كَانٍ مَشْكُورٍ**

وشاهدها من الصحيح قوله ﷺ: «خَرَجَ مِنْ يَدَيْهِ كُلُّ خَطِيئَةٍ كَانَتْ بَطَشَتْهَا يَدَاهُ»<sup>(١)</sup> وإن أمكن تأويلها على غير الزيادة فقريته زيادتها من الحديث ذاته «خَرَجَ مِنْ رِجْلَيْهِ كُلُّ

(١) من حديث أبي هريرة رواه مسلم (٢٤٤).

**خَطِيئَةٌ مَشْتَهَا رِجْلَاهُ** بدون «كان»، والله أعلم.

ونظيره بين العاطف والمعطوف كقول الشاعر:

فِي لُجَّةٍ عَمَرْتُ أَبَاكَ بَحُورُهَا **فِي الْجَاهِلِيَّةِ كَانَ وَالْإِسْلَامِ**  
وبعضهم خَصَّصَ زيادتها بالشعر وَلَيْسَ بذا.

**ب- سماعية شاذة**، وذلك إذا فقدت أحد الشرطين، كأن تكون بصيغة المضارع،

كقول أم عقيل:

**أَنْتَ تَكُونُ مَا جِدُّ نَبِيْلُ** إِذَا تَهَبُّ شَمَالٌ بَلِيْلُ  
أو تقع بين عامل لفظي ومعموله كالجار والمجرور في قول الشاعر:  
**سُرَّةُ بِنِي أَبِي بَكْرٍ تَسَامُوا عَلَى كَانِ الْمَسُومَةِ الْعِرَابِ**

**ج- مختلف فيها**، وذلك إذا توفر شرطها مع الإسناد إليها «كانوا» فأجاز سيبويه

والخليل زيادتها في قول الشاعر:

**فَكَيْفَ إِذَا مَرَرْتُ بِدَارِ قَوْمٍ** وَجِيرَانٍ لَنَا كَانُوا كِرَامِ

ومنع المتأخرون ذلك لإسناد الفعل إلى واو الجماعة وقالوا جملة «كانوا لنا» صفة أولى، وكرام صفة ثانية، وكل ما حدث هو تقديم خبرها على أنها الصفة الأولى، وأصل الكلام: وجيران كرام كانوا لنا، وذلك جائز بلا خلاف.

ما ذكرته هو خلاصة كلامهم في زيادة كان، والواقع أنهم خالفوا ذلك عند التطبيق على النصّ الكريم فخرجوا آيات كثيرة على زيادة كان مع احتمال عدم زيادتها أيضًا في هذه المواضع، فقالوا بزيادتها بين الموصول وصلته في قوله تعالى: ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ

لَذِكْرِي لِمَنْ كَانَ لَهُ قَلْبٌ ﴿ [ق: ٣٧]، أي: لِلَّذِي لَهُ قَلْبٌ <sup>(١)</sup> وكذا في قوله تعالى: ﴿ جَزَاءً لِمَنْ كَانَ كُفْرًا ﴾ [القمر: ١٤] وبين ما العاملة عمل ليس ومعمولها في قوله تعالى: ﴿ وَمَا كَانَ أَكْثَرُهُمْ مُؤْمِنِينَ ﴾ [الشعراء: ٨]، أي: وليس أكثرهم مؤمنين، وبين الحال وصاحبها في قوله تعالى: ﴿ قَالُوا كَيْفَ نُكَلِّمُ مَنْ كَانَ فِي الْأَمْهَادِ صَبِيًا ﴾ [مريم: ٢٩] أي: كيف نكلم من حاله صبي في مهده، وبين الخبر والاسم في قوله تعالى: ﴿ فَكَيْفَ كَانَ عَذَابِي وَنُذْرِي ﴾ [القمر: ١٦]، ﴿ كَيْفَ كَانَ عِقَابُهُمْ مَكْرَهُمْ ﴾ [النمل: ٥١] أي: كيف العذاب وكيف العاقبة.

وكل ذلك كما ترى يجوز فيه عدم القول بالزيادة وإعمالها ناقصة وتامة فتحتمل التمام والنقصان والزيادة فمثلاً لو قدرت: كيف وجد عذابي صارت «كيف» في محل نصب حال، وكان تامة، وإن قدرت: كيف العذاب صارت كيف خبر مقدم، وعذابي مبتدأ مؤخر وكان زائدة، وإن حملت على أصل التركيب كانت كيف خبراً مقدماً لكان وجوباً وكان ناقصة وعذابي اسمها وهم في ذلك يطبقون ما اتفقوا عليه من أن كل ما تحمله اللفظ والمعنى وصح في العربية جاز الحمل عليه.

ومن أكثر المواضع التي أرى أن القول بزيادة كان فيها أولى وقوعها بين ما المصدرية وفعالها وذلك كثير في التنزيل والحمل عليه يسير، خالٍ من التقدير. على اعتبار «ما» موصولة وإن كانت موصوليتها أيضاً مستساغة مشروعة، تأمل هذه الآيات: ﴿ وَعَرَّهْمَ فِي دِينِهِمْ مَا كَانُوا يَفْتَرُونَ ﴾ [آل عمران: ٢٤]، ﴿ لَبِئْسَ مَا كَانُوا

(١) قال سيدي ابن هشام: وزادتها وهو أضعفها، ونقل قول ابن عصفور: وباب زيادتها الشعر. المغني (٦٢٦)، ولا أرى التضعيف لوجود نظير التقدير في الحديث الشريف ففي الصحيح قوله ﷺ: «لَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ مَنْ كَانَ فِي قَلْبِهِ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ مِنْ كِبْرٍ»، روي بزيادة كان وحذفها «مَنْ فِي قَلْبِهِ» وكفى بذلك حجة، وقوله الشريف في الحديث المتفق عليه: «إِنَّمَا أَهْلَكَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ كَثْرَةُ سُؤَالِهِمْ وَاخْتِلَافُهُمْ عَلَى أَنْبِيَائِهِمْ» من حديث أبي هريرة رواه مسلم (١٣٣٧)، فكون «كان» زائدة، أولى من القول بالحمل على اللفظ ثم تقدير عائد محذوف، والله أعلم.

يَصْنَعُونَ ﴿ [المائدة: ٦٣]، ﴿ بِمَا كَانُوا يَفْسُقُونَ ﴾ [البقرة: ٥٩]، ﴿ وَمَا عَلَّمِي بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴾ [الشعراء: ١١٢]، ﴿ فَالْيَوْمَ تُجْزَوْنَ عَذَابَ الْهُونِ بِمَا كُنْتُمْ تَسْتَكْبِرُونَ فِي الْأَرْضِ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَمَا كُنْتُمْ تَفْسُقُونَ ﴾ [الأحقاف: ٢٠] فما أيسر أن يكون التقدير: غرهم افتراؤهم، لبس صنْعهم، بفسقهم، بعملهم، باستكباركم وفسقكم.

### ثانياً: الحذف:

وله ثلاث صور حذفها، وهي اسمها، ونونها.

#### أ- حذف «كان» وبقاء اسمها وخبرها

أولاً: لا يعني النحاة بحذفها وبقاء الاسم والخبر، حذفها اختصاراً بوجود ما يدل عليها من سابق ذكر كقول جابر رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم: «فكانت صلاته قصداً وخطبته قصداً»<sup>(١)</sup>، وسؤال الصحابي: «إن الرجل يجب أن يكون ثوبه حسناً، ونعله حسنة»<sup>(٢)</sup>، وقوله تعالى: ﴿ وَإِنْ كَانَ طَائِفَةٌ مِّنْكُمْ ءَامَنُوا بِالَّذِي أُرْسِلْتُ بِهِءِ وَطَائِفَةٌ لَّمْ يُؤْمِنُوا فَاصْبِرُوا ﴾ [الأعراف: ٨٧] لأنهم يعدون ذلك من عطف الاسم على الاسم، والخبر على الخبر، ولأن ذلك لا تختص به «كان» ففي البخاري: «فَصَارَ بَعْضُهُمْ أَعْلَاهَا، وَبَعْضُهُمْ أَسْفَلَهَا»<sup>(٣)</sup>.

ثانياً: يعنون بحذفها حذفها إذا وقعت بعد «أن» المصدرية معوضاً عنها بـ«ما»؛ لأنه لا يجمع بين العوض والمعوض، فتقول في: لأن كان محمدٌ حاضرًا حضرت، أمّا محمدٌ حاضرًا حضرت، وفي: لأن كنت ذاهبًا ذهبت، أما أنت ذاهبًا ذهبت وشاهدها في كتب النحو:

أَبَا خُرَاشَةَ **أَمَّا أَنْتَ** ذَا نَفَرٍ فَإِنَّ قَوْمِي لَمْ يَأْكُلْهُمُ الضَّبْعُ

أي: لأجل أن كنت ذا نفرٍ.

(١) من حديث جابر بن سمرة رواه مسلم (٨٦٦).

(٢) من حديث عبد الله بن مسعود رواه مسلم (٩١).

(٣) من حديث النعمان بن بشير رواه البخاري (٢٣٦١).

## ب- حذف كان واسمها وبقاء خبرها

وحذف كان واسمها له صورتان قياسية وسماعية أو كثرة وقلة.

أولاً: حذفها واسمها قياساً.

كثر في كلام العرب حذفها واسمها بعد «لو» و«إن» الشرطيتين لتطلبهما للفاعل، وحذفها بعد «لو» أكثر وروداً ومنه قوله تعالى: ﴿كُونُوا قَوْمِينَ بِالْقِسْطِ شُهَدَاءَ لِلَّهِ وَلَوْ عَلَىٰ أَنْفُسِكُمْ﴾ [النساء: ١٣٥] أي: ولو كانت الشهادة على أنفسكم، وشواهدا من الحديث كثيرة كثيرة منها: «لا تحقرن من المعروف شيئاً ولو أن تلقى أخاك بوجه طلق»<sup>(١)</sup> أي: لو كان المعروف لقاءك، «التمس ولو خاتماً من حديد»<sup>(٢)</sup>، «بلغوا عني ولو آية»<sup>(٣)</sup>، «لأتوهما ولو حبوًّا»<sup>(٤)</sup>، «اتَّقُوا النَّارَ وَلَوْ بِشِقِّ تَمْرَةٍ»<sup>(٥)</sup>، «فَبِعِهَا وَلَوْ بِحَبْلِ مِنْ شَعْرٍ»<sup>(٦)</sup> ومن شواهدا الشعرية:

عَلِمْتِكَ مَنَانًا فَلَسْتُ بِأَمَلٍ نَدَاكَ **وَلَوْ غَرَّثَانَ** ظَمَانَ عَارِيًا  
أمّا حذفها بعد «إن» فيستشهدون له بقول العرب الذي حكاه سيبويه: «الناس مجزيون بأعمالهم إن خيراً فخير، وإن شراً فشر».

وقول النعمان بن المنذر:

قَدْ قِيلَ مَا قِيلَ **إِنْ صِدْقًا وَإِنْ كَذِبًا** فَمَا اعْتَدَارُكَ مِنْ قَوْلٍ إِذَا قِيلَ

(١) من حديث أبي ذر رواه مسلم (٢٦٢٦).

(٢) من حديث سهل بن معاذ رواه البخاري (٤٨٤٢).

(٣) من حديث عبد الله بن عمرو رواه البخاري (٣٢٧٤).

(٤) من حديث أبي هريرة رواه البخاري (٥٩٠).

(٥) من حديث عدي بن حاتم رواه البخاري (١٣٥١).

(٦) من حديث أبي هريرة رواه البخاري (٢١١٩).

ومما أراه شاهداً لها من الحديث قوله ﷺ: «**وَإِنْ قَضِيًّا** من أراك»<sup>(١)</sup> أي: وإن كان المغلول قضييًّا، وقول أبي ذر رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: «**وَإِنْ زَنِيٌّ** وإن سرق»<sup>(٢)</sup> بقرينة المعنى لأنَّ الكلام عن الجزاء المترتب على العمل أي وإن كان قد زنى وسرق دخل الجنة، فيناظر قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كَانَ مِثْقَالَ حَبَّةٍ مِنْ خَرْدَلٍ أَتَيْنَا بِهَا﴾ [الأنبياء: ٤٧]، والله أعلم، وهذا اجتهاد لا حرج عليك في قبوله أو رفضه.

**ثانياً:** حذفها واسمها سماعاً:

يعد النحاة الحذف بعد غير «لو» و«إن» من السماع الذي لا يقاس عليه ما لم يكن هناك دليل على ذلك الحذف والتقدير بـ«كان واسمها» فيعد الحذف اختصاراً لا اقتصاراً، كما في قوله تعالى: ﴿مَا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِّن رِّجَالِكُمْ وَلَكِن رَّسُولَ اللَّهِ﴾ [الأحزاب: ٤٠] أي: ولكن كان رسول الله، وقوله تعالى: ﴿مَا كَانَ حَدِيثًا يُفْتَرَىٰ وَلَكِن تَصَدِيقَ الَّذِي بَيْنَ يَدَيْهِ﴾ [يوسف: ١١١] أي: ولكن كان تصديق، وذلك لامتناع العطف بـ«لكن» لوجود الواو، والعطف بالواو؛ لأنَّ ما قبلها منفي وما بعدها مثبت فلم يبق إلا تقدير النصب بـ«كان» المحذوفة واسمها، بخلاف قوله ﷺ: «لَا تَكُنْ أَوَّلَ مَنْ يَدْخُلُ السُّوقَ، وَلَا آخِرَ مَنْ يَخْرُجُ مِنْهَا»<sup>(٣)</sup> لصحة العطف فلا يلزم القول بالحذف.

وقد تكون القرينة ذكر «كان» فقط قبل أو بعد، فمثال ذكرها قبل قوله تعالى: ﴿وَقَالُوا كُونُوا هُودًا أَوْ نَصَارَىٰ تَهْتَدُوا قُلْ بَلْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا﴾ [البقرة: ١٣٥] أي: بل نكون ملة إبراهيم، أي: أهل ملته.

ومثال ذكرها بعد قوله تعالى: ﴿مُنِيبِينَ إِلَيْهِ وَاتَّقُوهُ وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَلَا تَكُونُوا مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾ [الروم: ٣١] أي: كونوا منييين ولا تكونوا من المشركين، وفي هذه

(١) من حديث أبي أمامة رواه مسلم (١٣٧).

(٢) من حديث أبي ذر رواه البخاري (١١٨٠).

(٣) من حديث سلمان رواه مسلم (٢٤٥١).

الحالة يمكن وضع تقديرات أخرى إذا تقبلها السياق.

ومما اختلف فيه الأكابر قوله تعالى: ﴿ أَنتَهُوا خَيْرًا لَّكُمْ ﴾ [النساء: ١٧١]، فجمهورهم مع سيبويه في أن «خيرًا» مفعول به لفعل محذوف والتقدير: وأتوا خيرًا. ورأي الفراء نيابتها عن المفعول المطلق أي: انتهوا انتهاءً خيرًا وُضِعَّ بأنه لا يكون في عدم الانتهاء خير حتى نسبه بأنه خير، وذهب الكسائي إلى أن «خيرًا» خبر لكان المحذوفة واسمها وُضِعَّ بعدم وجود ما يتطلب كان من «لو» أو «إن» وعدم ذكر ما يدل على ذلك الحذف<sup>(١)</sup>.

وبناءً على ما سبق حكم بشذوذ حذفها بعد «لَدُنْ» فيما أنشد سيبويه:

**مِنْ لَدُنْ شَوْلًا فإِلَى إِيْتَالِهَا**

أي: من لدن كان ضرع الناقة جافاً إلى أن تبعها ولدها.

**ج- حذف نون «كان».**

يجوز حذف نون كان بشرط أن تكون مضارعة منجزمة بالسكون غير متصلة بضمير نصب اتفاقاً وغير متبوعة بساكن اختلافاً.

ومثال ما استوفى شروط جواز الحذف قوله تعالى: ﴿ فَلَمْ يَكْ يَنْفَعُهُمْ إِيْمَانُهُمْ ﴾ [غافر: ٨٥]، ﴿ وَلَمْ أَكْ بَغِيًّا ﴾ [مريم: ٢٠]، ﴿ وَلَا تَلُكُ فِي ضَيْقِي ﴾ [النحل: ١٢٧]، ﴿ قَالُوا لَمْ نَكُ مِنْ الْمُصَلِّينَ ﴾ [المدثر: ٤٣].

ويمتنع الحذف إذا كان بصيغة الماضي ﴿ وَكَانَ رَبُّكَ قَدِيرًا ﴾ [الفرقان: ٥٤] أو الأمر ﴿ وَكُنْ مِنَ الشَّاكِرِينَ ﴾ [الأعراف: ١٤٤]، أو كانت مجزومة بحذف النون ﴿ وَلَا تَكُونُوا مِنَ الْمُشْرِكِينَ ﴾ [الروم: ٣١]، أو كان المضارع مرفوعاً ﴿ مَنْ تَكُونُ لَهُ عَقِبَةٌ آدَارٌ ﴾ [الأنعام: ١٣٥]، أو منصوباً ﴿ لِيَكُونَ لِلْعَلَمِينَ نَذِيرًا ﴾ [الفرقان: ١]، أو اتصل بها

(١) انظر تفاصيل المسألة في أثر السياق (ص ٨٧-٩٣).

ضمير نصب كقوله ﷺ: «إِنْ يَكُنْهُ»<sup>(١)</sup>، أو اتصل بها متحرك، كقوله تعالى: ﴿لَمْ يَكُنِ اللَّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ﴾ [النساء: ١٣٧].

وهذا الحذف جائز لا واجب قال تعالى: ﴿أَلَمْ تَكُنْ أَأَيَّتِي تُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ﴾ [المؤمنون: ١٠٥]، ﴿يُنَادُونَهُمْ أَلَمْ نَكُنْ مَعَكُمْ﴾ [الحديد: ١٤]، ﴿وَلَمْ أَكُنْ بِدُعَائِكَ رَبِّ شَقِيًّا﴾ [مريم: ٤]، ﴿وَلَمْ يَكُنْ جَبَّارًا عَصِيًّا﴾ [مريم: ١٤].

أمَّا حذف النون إن وليها ساكن فجائز مطلقاً عند قوم ومختص بالشعر ضرورة عند آخرين ومن شواهده قول الشاعر:

إِذَا لَمْ تَكُ الْحَاجَاتُ مِنْ هِمَّةِ الْفَتَى      فَلَيْسَ بِمُغْنٍ عَنْهُ عَقْدُ الرَّتَائِمِ  
وقول الآخر:

فَإِنْ لَمْ تَكُ الْمِرْأَةُ أَبَدَتْ وَسَامَةً      فَقَدْ أَبَدَتْ الْمِرْأَةُ جِبْهَةَ ضَيْعَمٍ

وذكر ابن عقيل في شرح الألفية أن الحذف مع الساكن مذهب يونس، وأنه قد قرئ شاذاً في قوله تعالى: ﴿لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ﴾ [البينة: ١] ﴿لَمْ يَكُ الَّذِينَ﴾ بحذف النون.

### مسألتان حول الحذف:

**الأولى:** هل يجوز حذف خبر كان وبقاء اسمها معها؟

جمهور النحاة على منع ذلك سواء كان بدليل أو غيره فلا يُحذف خبرها لا اختصاراً ولا اقتصاراً، وأجاز ذلك بعضهم في قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كَانَتْ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ﴾ [البقرة: ٢٨٠] فقال بنقضان كان وحذف خبرها والتقدير: وإن كان من غرمائكم ذو عسرة، والذي أراه أن ذلك لا داعي له؛ لأنه إذا استغنى عن الخبر قيل بالتمام وهو أولى من التقدير، ثم إنهم يخرجون الفعل على التمام مع وجود الخبر بجعله حالاً فالقول

(١) تقدم تخريجه

بالتمام مع حذفه أولى وخاصة وأن معنى التمام باق مع التقدير أيضاً بجعل «من غرمائكم» حالاً مقدماً من ﴿ذُو عُسْرَةٍ﴾ فوصف النكرة إذا قدّم صار حالاً.

أما قولهم بعدم الحذف اختصاراً مع وجود الدليل فمردود؛ لأن الأصل ما دل على دليل جاز حذفه ففي رفضه مخالفة للأصل ومخالفة أيضاً للسماع وإلا فماذا يقولون في كلام سيد المرسلين عن خديجة رضي الله عنها: «إنها كانت وكانت وكان لي منها ولد»<sup>(١)</sup> فيستحيل القول بزيادة كان أو تمامها في الحديث المتفق عليه لفساد المعنى ولم يبق إلا نقصانها فأين خبرها؟ وفي الصحيح أيضاً قول جرّيج: «لا، أعيدوها من طين كما كانت»<sup>(٢)</sup> أي: كما كانت من طين.

**الثانية:** يجوز حذف كان واسمها وخبرها اختصاراً لوجود دليل عليه وذلك في قوله تعالى: ﴿يُنَادُوهُمْ أَلَمْ نَكُنْ مَعَكُمْ قَالُوا بَلَىٰ وَلَكِنَّكُمْ فَتَنْتُمْ أَنْفُسَكُمْ﴾ [الحديد: ١٤] أي: بلى كنتم معنا، وفي قوله تعالى: ﴿قَالُوا أَوْلَمْ نَكُنْ تَأْتِيكُمْ رُسُلُكُمْ بِالْبَيِّنَاتِ قَالُوا بَلَىٰ﴾ [غافر: ٥٠] أي: بلى كانت تأتينا رسلنا بالبينات.

وفي الحديث: قلت لأنس: أَكَانَتِ الْمُصَافِحَةُ فِي أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؟ قَالَ: نَعَمْ<sup>(٣)</sup>.

(١) رواه البخاري (٣٦٠٧).

(٢) رواه مسلم (٢٥٥٠).

(٣) رواه البخاري (٥٩٠٨).

## خاتمة حول تعدد أوجه الإعراب في باب كان وأخواتها

مما سبق يتضح لك أن أوجه الإعراب في هذا الباب لها أسباب:

**الأول:** تردد كان بين التمام والنقصان والزيادة.

**ثانياً:** تردد الفعل بين التمام والنقصان في غير كان، ﴿ فَأَصْبَحُوا فِي دَيْرِهِمْ جَثِمِينَ ﴾ [هود: ٩٤]، ﴿ مَا دَامُوا فِيهَا ﴾ [المائدة: ٢٤].

**ثالثاً:** تقدير حذف كان واسمها من عدمه، ﴿ أَنْتَهُوا خَيْرًا لَكُمْ ﴾ [النساء: ١٧١].

**رابعاً:** تقدير ضمير الشأن وعدم تقديره ﴿ مَا كَانَ يَصْنَعُ فِرْعَوْنُ ﴾ [الأعراف:

[١٣٧].

ب- أفعال المقاربة والرجاء والشروع<sup>(١)</sup>

يشمل درسها النقاط الآتية:

- أولاً: عملها وشرطه.  
 ثانياً: عددها ومعانيها.  
 ثالثاً: حكم اقتران خبرها بـ«أن».  
 رابعاً: بين التمام والنقصان.  
 خامساً: بين الجمود والتصرف.  
 سادساً: ما تختص به «عسى».

## أولاً: عملها:

مثل كان ترفع المبتدأ وتنصب الخبر، وأفردت بباب نحوي لمخالفتها الأصل في كون خبرها جملة فعلية فعلها مضارع ﴿يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِيءُ﴾ [النور: ٣٥]، ﴿وَطَفِقًا مَخْصِفَانِ﴾ [الأعراف: ٢٢]، ﴿عَسَىٰ رَبُّكُمْ أَنْ يَرْحَمَكُمُ﴾ [الإسراء: ٨] فإذا اختل أحد ثلاثة الشروط كان نادراً يحفظ ولا يقاس عليه فمن وقوع خبرها مفرداً قولهم «عسى الغوير أبؤساً» وقول الشاعر:

أَكْثَرَتْ فِي الْعَدْلِ مُلْحًا دَائِمًا لَا تُكْثِرُنِ إِنِّي عَسَيْتُ صَائِمًا

ومن وقوعه جملة اسمية قول الشاعر:

وَقَدْ جَعَلْتُ قُلُوصَ بَنِي زِيَادٍ مِنَ الْأَكْوَارِ مَرْتَعَهَا قَرِيبُ

ومن وقوعه جملة فعلية فعلها ماضٍ غير مضارع ما جاء في البخاري من قول ابن عباس رضي الله عنه: «فَجَعَلَ الرَّجُلُ إِذَا لَمْ يَسْتَطِعْ أَنْ يُخْرِجَ أَرْسَلَ رَسُولًا»<sup>(٢)</sup>، وقوله رضي الله عنه: «فَجَعَلَ كُلَّمَا جَاءَ لِيُخْرِجَ، رُمِي فِي فِيهِ بِحَجَرٍ»<sup>(٣)</sup> فهُمَا وَإِنْ كَانَا فِي الصَّحِيحِ إِلَّا أَنَّهُمَا

(١) هذا التعبير أدق من قولهم: كاد وأخواتها، لأن كاد لا تساوي كان فكان أم الباب وليست كاد أمًا لأخواتها.

(٢) البخاري (٤٤٩٢).

(٣) من حديث سمرة بن جندب رواه البخاري (١٣٢٠).

حديثان من عشرات الأحاديث التي جاءت الأخبار فيها جملة فعلية فعلها مضارع<sup>(١)</sup>، والقاعدة على الكثير الشائع.

فجعل ابن مالك ذلك من التنبيه على الأصل في الأخبار أن تكون مفردة وغير مفردة وأن تكون جملة اسمية وفعلية مضارعة أو ماضوية لئلا يجهل الأصل وهذا من عادة العرب في بعض ما له أصل متروك<sup>(٢)</sup>، وتخالف هذه الأفعال كان في شيئين آخرين:

**الأول:** عدم تقدم خبرها عليها فلا يقال: أذاكر طفقت، وذلك لأنها ضعيفة لا تنصرف عدا «كاد - أو شك»، ولأنها لو تقدمت عليها أخبارها لازدادت مخالفتها للأصل في الأخبار، «وَالأَصْلُ فِي الأَخْبَارِ أَنْ تُؤَخَّرَ».

**الثاني:** جواز حذف خبرها<sup>(٣)</sup> إذا دل عليه دليل كقوله تعالى: ﴿ فَطَفِقَ مَسْحًا بِالسُّوقِ وَالْأَعْنَاقِ ﴾ [ص: ٣٣] أي: طفق يمسح مسحًا، فكان المصدر دليلاً على فعل الخبر، أو كان معلوماً كما جاء في الحديث «مَنْ تَأْتَى أَصَابَ أَوْ كَادَ، وَمَنْ عَجَلَ أَخْطَأَ أَوْ كَادَ»<sup>(٤)</sup> أي: كاد يصيب، وكاد يخطئ.

### ثانياً: عددها ومعانيها:

تنقسم هذه الأفعال من حيث علاقتها بالخبر إلى ثلاثة أقسام مقارنة ورجاء وشروع، وجملة عددها سبعة عشر فعلاً<sup>(٥)</sup> للمقارنة وثلاثة للرجاء وثمانية للشروع مع ما يؤدي معناه.

(١) وجعل ابن مالك تقدم «إذا» أو «كلمًا» شرطاً لوقوع الجملة فعلها ماض بدليل السماع. انظر: شواهد التوضيح (ص ٥٩، ٦٠).

(٢) انظر: شرح التسهيل (١/ ٣٩٣)، وشواهد التوضيح (ص ٧٨، ٧٩).

(٣) هكذا قالوا، والصواب ما ذكرت قبل من جواز حذف خبر كان أيضًا اختصارًا.

(٤) من حديث عقبه بن عامر رواه الطبراني في الكبير (١٧/ ٣١٠ / ٨٥٨).

(٥) انظر: التسهيل (ص ٥٩).

## أولاً: أفعال المقاربة:

وهي ما دلت على قرب وقوع الخبر حقيقة، وترتيبها في الاستخدام كاد ثم أوشك ثم كرب ثم هلهل ثم أولى.

١- **كاد**، أشهرها في الاستخدام، ولم يرد غيرها في القرآن ﴿يَكَادُ سَنَا بَرْقِهِ يَذْهَبُ بِالْأَبْصَرِ﴾ [النور: ٤٣]، وتأتي مثبتة كما سبق لإثبات المقاربة، وتأتي منفية كذلك لنفي المقاربة ﴿إِذَا أُخْرَجَ يَدُهُ لَمْ يَكْدِ يَرْنَهَا﴾ [النور: ٤٠] أي: لم يرها ولم يقارب أن يراها، ﴿يَتَجَرَّعُهُ وَلَا يَكَادُ يُسِيغُهُ﴾ [إبراهيم: ١٧]، ﴿هُوَ مَهِينٌ وَلَا يَكَادُ يُبِينُ﴾ [الزخرف: ٥٢] أي: لا يبين ولا يقارب أن يبين، وفي الحديث: «فَلَا يَكَادُ أَحَدٌ يُؤَدِّي الْأَمَانَةَ»<sup>(١)</sup> ويتدخل السياق للدلالة على الشئيين كقوله تعالى: ﴿فَذَنُّوْهَا وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ﴾ [البقرة: ٧١]، فإن قلت: كيف يقال: ما كادوا يفعلون أو ما قاربوا أن يفعلوا مع إثبات الذبح ﴿فَذَنُّوْهَا﴾ قيل: الكلام محمول على وقتين، وقت عدم الذبح وعدم مقاربتة، ووقت الذبح والأول سابق للثاني، وذلك كقول أنس رضي الله عنه: «وَكَانَ أَبُو بَكْرٍ لَا يَلْتَفِتُ فِي الصَّلَاةِ فَالْتَفَتَ»<sup>(٢)</sup> فمراد الآية أن الذبح وإن وقع إلا أنه كان صعباً عليهم، وفهم حصوله بقرينة خارجية عن التركيب ﴿فَذَنُّوْهَا﴾ وأما قوله تعالى: ﴿إِنَّ السَّاعَةَ آتِيَةٌ أَكَادُ أُخْفِيهَا لِتُجْزَىٰ كُلُّ نَفْسٍ بِمَا تَسْعَىٰ﴾ [طه: ١٥] فأجاز الأخص فيه زيادتها لتحقيق وقوع ما بعدها لا مقاربتة، والصحيح أنها لا تزداد والمعنى: أكاد أخفيها فلا أقول آتية ليتحقق الجزاء، وقيل: المعنى أكاد أخفيها عن نفسي فلا يعلمها أحد من خلقي<sup>(٣)</sup>، وذهب آخرون إلى أنها في الآية بمعنى أريد.

(١) من حديث حذيفة رواه البخاري (٦٦٧٥).

(٢) من حديث سهل بن سعد رواه البخاري (٦٥٢).

(٣) انظر: شرح التسهيل (١/٤٠٠)، ولابن عاشور في كاد كلام معتبر، فانظره في التحرير والتنوير

(١/٥٥٩)، وانظر أقوالهم في دراسات الشيخ عزيمة (ق٣) (١/٣٤٣، ٣٤٧).

٢- **أوشك**: بعد كاد في الاستخدام وكثر ورودها في كلام خير الأنام: «كَالرَّاعِي يَرْعَى حَوْلَ الْحِمَى يُوشِكُ أَنْ يَرْتَعَ فِيهِ»<sup>(١)</sup>، «لَيُوشِكَنَّ اللهُ أَنْ يَبْعَثَ عَلَيْكُمْ عِقَابًا مِنْهُ»<sup>(٢)</sup>، «يُوشِكُ»<sup>(٣)</sup> **أَنْ يَحْسِرَ الْفُرَاتُ** عن كنز من ذهب»<sup>(٤)</sup> فإذا كانت بمعنى «أسرع» خرجت عن هذا الباب كما في قوله ﷺ في صاحب الفاقة: «وَمَنْ أَنْزَلَهَا بِاللَّهِ فَيُوشِكُ اللهُ لَهُ بِرِزْقٍ عَاجِلٍ أَوْ آجِلٍ» رواه أبو داود<sup>(٥)</sup>، أي يسرع له بالرزق.

٣- **كرب**: بمعنى كاد ومن شواهدا قول الشاعر:

**كَرَبَ الْقَلْبُ مِنْ جَوَاهُ يَذُوبُ** حِينَ قَالَ الْوُشَاةُ هِنْدُ غَضُوبُ  
وقول الآخر:

**وَمَا أَنْتَ أُمَّ مَارَسُومِ الدِّيَارِ** وَسِتُّوكَ قَدْ كَرَبَتْ تَكْمُلُ  
٤- **لهلهل**: بمعنى كاد أيضًا وهو قليل كما في قول الشاعر:

**وَطَيْتَا بِلَادَ الْمُعْتَدِينَ فَهَلْهَلَّتْ** نَفُوسُهُمْ قَبْلَ الْإِمَاتَةِ تَزْهَقُ  
٥- **أولى**: وهو أغربها وأقلها استخدامًا وشاهده قول الشاعر:

**فَعَادَى بَيْنَ هَادِيَتَيْنِ مِنْهَا** وَأَوْلَى أَنْ يَزِيدَ عَلَى الثَّلَاثِ

٦- **ألم**: أثبتها ابن مالك في التسهيل وسقطت في الشرح وشاهدها من الحديث قوله ﷺ: «لَوْ لَا أَنَّهُ شَيْءٌ قَضَاهُ اللهُ لَأَمَّ أَنْ يَذْهَبَ بَصْرُهُ»<sup>(٦)</sup>.

(١) من حديث النعمان بن بشير رواه مسلم (١٥٩٩).

(٢) من حديث حذيفة رواه الترمذي (٢١٦٩) وقال: حديث حسن.

(٣) يوشك هنا تامة على الراجح وسيأتي بيان ذلك.

(٤) من حديث أبي هريرة رواه البخاري (٦٧٠٢).

(٥) من حديث رواه أبو داود (١٦٤٥) والترمذي (٢٣٢٦) وقال: حسن صحيح غريب.

(٦) ذكره ابن سلام في غريب الحديث (٩٠ / ١).

ولندرة الثلاث الأخيرة اقتضت غالب كتب النحو على كاد وأوشك وكره.

### ثانياً: أفعال الرجاء،

وهي «عسى وحرى واخلولق» وتدل على رجاء وقوع الخبر.

١- **عَسَى**: أشهر هذه الأفعال وأكثرها استخداماً ﴿ **عَسَى رَبُّكُمْ أَنْ يَرْحَمَكُمُ** ﴾ [الإسراء: ٨]، ﴿ **عَسَى اللَّهُ أَنْ يَأْتِيَنِي بِهِمْ جَمِيعًا** ﴾ [يوسف: ٨٣]، ﴿ **فَعَسَىٰ أُولَٰئِكَ أَنْ يَكُونُوا مِنَ الْمُهْتَدِينَ** ﴾ [التوبة: ١٨] وأصل استخدامها للرجاء وتأني للإشفاق وهي من الله تعالى إيجاب لاستحالة الطمع والإشفاق عليه تعالى ومن ثمَّ كان لها في القرآن أربع دلالات.

أ- الإيجاب: إذا كان الخطاب منه تعالى: ﴿ **فَعَسَىٰ أُولَٰئِكَ أَنْ يَكُونُوا مِنَ الْمُهْتَدِينَ** ﴾ [التوبة: ١٨]، ﴿ **عَسَى اللَّهُ أَنْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ** ﴾ [التوبة: ١٠٢]، ﴿ **فَعَسَى اللَّهُ أَنْ يَأْتِيَنِي بِالْفَتْحِ** ﴾ [المائدة: ٥٢]، ﴿ **عَسَى رَبُّكُمْ أَنْ يُكَفِّرَ عَنْكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ** ﴾ [التحریم: ٨] وبعضهم حمل كل ما في القرآن على الإيجاب عدا آية التحريم لعدم وقوع الطلاق، ولا أرى ذلك؛ لأن الخطاب بها ليس جميعه عن الله - عز وجل - كما سيأتي.

ب- الرجاء: وهو الأصل في استخدامها ويكون في المحبوب وهو كثير فيها ومنه في التنزيل قول العزيز لامرأته: ﴿ **أَكْرِمِي مَثْوَاهُ عَسَىٰ أَنْ يَنْفَعَنَا أَوْ نَتَّخِذَهُ وَوَلَدًا** ﴾ [يوسف: ٢١]، وقول يعقوب **الطيب**: ﴿ **عَسَى اللَّهُ أَنْ يَأْتِيَنِي بِهِمْ جَمِيعًا** ﴾ [يوسف: ٨٣]، وقول موسى **الطيب**: ﴿ **عَسَى رَبُّكُمْ أَنْ يُهْلِكَ عُدُوَّكُمْ** ﴾ [الأعراف: ١٢٩]، ﴿ **عَسَى رَبِّي أَنْ يَهْدِيَنِي سَوَاءَ السَّبِيلِ** ﴾ [القصص: ٢٢]، وقول أصحاب الجنة: ﴿ **عَسَى رَبُّنَا أَنْ يُبَدِّلَنَا خَيْرًا مِّنْهَا** ﴾ [القلم: ٣٢]، وقول أحد الرجلين: ﴿ **فَعَسَى رَبِّي أَنْ يُؤْتِيَنِي خَيْرًا مِّنْ جَنَّتِكَ** ﴾ [الكهف: ٤٠].

ج- الإشفاق: وهو أقل في الاستخدام من الرجاء ويكون من المكروه كقول طالوت: ﴿ **قَالَ هَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ أَلَّا تُقَاتِلُوا** ﴾ [البقرة: ٢٤٦]، ونصَّ ابن مالك على أن الرجاء والإشفاق اجتماعاً في قوله تعالى: ﴿ **وَعَسَىٰ أَنْ تَكْرَهُوا**

شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ<sup>ط</sup> وَعَسَىٰ أَنْ تُحِبُّوا شَيْئًا وَهُوَ شَرٌّ لَّكُمْ ﴿ [البقرة: ٢١٦]، فالرجاء والإشفاق واقع من المخاطبين وليس منه سبحانه.

د- التخويف: وحملت عليه آية التحريم ﴿عَسَىٰ رَبُّهُ إِنْ طَلَّقَنَّ أَنْ يُبَدِّلَهُ أَرْوَاحًا خَيْرًا مِّنْكُمْ﴾ [التحريم: ٥]؛ إذ لم يقع فيكون إيجابًا، ولا يحمل على الرجاء أو الإشفاق فكان تخويفا وتهديدًا لهن - رضوان الله عليهن - ومما يحتمله أيضا ويحتمل الرجاء كذلك قول إبراهيم **العليه**: ﴿وَأَدْعُوا رَبِّي عَسَىٰ أَلَّا أَكُونَ بِدُعَاءِ رَبِّي شَقِيًّا﴾ [مريم: ٤٨] فهو يخاف الشقاء ويرجو ألا يقع فيه ومن ثم قرّر اعتزالهم وما يعبدون.

٢- **حرى**: بمعنى عسى فتقول: حرى زيد أن يأتي فأسعد.

٣- **اخلولق**: بمعنى الرجاء ومنها قول العرب: اخلولقت السماء أن تمطر.

### ثالثا: أفعال الشروع.

وهي أفعال تدل على الشروع في إحداث الخبر وبدء وقوعه، وعدّ النحاة منها ثمانية «طفق، أخذ، أنشأ، علّق، جعل، هبّ، قام، طبّق».

ويشترط لإعمالها دلالتها على الشروع ومن ثمّ سميت بذلك، وإلا لم تعمل عمل «كان»؛ ولذا فإنّ الصحيح أنّ ما ضمّن معناها عمل عملها فعدها على سبيل التشبيه والتمثيل لا الحصر، ففرق بين قولك: **أخذ محمد يذاكر**، وقولك: **أخذ محمد هدية**، فالأولى عاملة عمل كان لدلالتها على البدء في المذاكرة، والثانية تامة فرفعت فاعلاً ونصبت مفعولاً لعدم دلالتها على الشروع.

ولم يرد منها في القرآن سوى «طفق»، وكثر في الحديث استخدام «جعل» وشواهد الباقي قليلة بالنسبة لهما.

١- **طفق**: قال تعالى: ﴿وَطَفِقًا مَّخْصِفَانِ عَلَيْهِمَا مِنْ وَرَقِ الْجَنَّةِ﴾ [الأعراف: ٢٢]، وفي الحديث قول الصحابي: «**فَطَفِقَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُرِكِّضُ بَعْلَتَهُ قَبْلَ الْكُفَّارِ**»<sup>(١)</sup> وفي

(١) من حديث العباس رواه أحمد (١٧٧٥).

البخاري في قصة عائشة رضي الله عنها مع الزبير رضي الله عنه «وطفق يناديها ويبيكي، وطفقت تذكرهما وتبكي»<sup>(١)</sup>.

٢- جَعَلَ: ففي الصحيح قول الصحابي: «فَجَعَلْتُ أُعْطِيهِ»<sup>(٢)</sup> وقول الآخر: «فجعل ابنه يقول»<sup>(٣)</sup> وقول ثالث: «فجعلوا يضربون بأيديهم على أفخاذهم»<sup>(٤)</sup> وقول رابع: «فجعلت عينا رسول الله ﷺ تذر فان»<sup>(٥)</sup> وفيه أيضا في قصة هاجر مع إسماعيل عليه السلام «وجعلت أم إسماعيل ترضع إسماعيل، وجعلت تنظر إليه يتلوى، فجعل إسماعيل يأتي بالحجارة»<sup>(٦)</sup>.

فإذا خرجت إلى معنى التصيير نصبت مفعولين؛ كقوله تعالى: ﴿وَجَعَلَكُمْ مُلُوكًا﴾ [المائدة: ٢٠]، ﴿وَقَدْ جَعَلْتُمُ اللَّهَ عَلَيْكُمْ كَفِيلًا﴾ [النحل: ٩١]، وإذا كانت بمعنى الجعل والإيجاد نصبت مفعولاً واحداً كقوله تعالى: ﴿وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ﴾ [الأنعام: ١]، ومثال اجتماع عملها عمل كان وعدم إعمالها قول جابر رضي الله عنه: عن رسول الله ﷺ: «فَجَعَلَ يَكْسِرُ الخُبْزَ، وَيَجْعَلُ عَلَيْهِ اللَّحْمَ»<sup>(٧)</sup>.

٣- أَخَذَ: كقولك لأخيك: «أخذ فلان يهاجمك، وأخذت أدافع عنك».

محذوفة الخبر للدلالة عليه في قول الصحابي: «فَأَخَذْتُ يَمِينًا وَشِمَالًا» أي: أخذت أبحث عنه في كل مكان.

(١) رواه البخاري (٥٧٢٥).

(٢) من حديث أبي هريرة رواه البخاري (٦٠٨٧).

(٣) مسلم (١٢١).

(٤) من حديث معاوية بن الحكم السلمي رواه مسلم (٥٣٧).

(٥) من حديث أنس رواه البخاري (١٢٤١).

(٦) من حديث ابن عباس رواه البخاري (٣١٨٤).

(٧) رواه البخاري (٣٨٧٦).

فإن كانت مقابل أعطى نصبت مفعولا كقوله تعالى: ﴿ وَأَخَذْنَا مِنْكُمْ مِيثَاقًا غَلِيظًا ﴾ [النساء: ٢١]، وكذا إن كانت بمعنى استخرج كقوله تعالى: ﴿ وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنْ بَنِي آدَمَ مِنْ ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ ﴾ [الأعراف: ١٧٢].

٤- أنشأ: كمثال ابن مالك: أنشأ السائق يحدو، وقول الشاعر:

لَمَّا تَبَيَّنَ مَئِنُ الْكَاشِحِينَ لَكُمْ      أَنْشَأْتُ أُعْرَبُ عَمَّا كَانَ مَكْتُومًا  
فإذا كانت بمعنى الخلق أو الإيجاد نصبت مفعولاً ﴿ إِنَّا أَنْشَأْنَاهُنَّ إِنْشَاءً ﴾ [الواقعة: ٣٥]، ﴿ قُلْ هُوَ الَّذِي أَنْشَأَكُمْ ﴾ [الملك: ٢٣].

٥- عَلِقَ: ففي الصحيح «فَعَلِقَتِ الْأَعْرَابُ يَسْأَلُونَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ»<sup>(١)</sup>.

ومن شواهد قول الشاعر:

أَرَاكَ عَلِقْتَ تَظْلِمًا مَنْ أَجْرْنَا      وَظَلَمُ الْجَارِ إِذْ لَالَ الْمُحِيرِ

٦- هَبَّ: ومن شواهد قول الشاعر:

هَبِبْتُ أَلُومَ الْقَلْبِ فِي طَاعَةِ الْمَهْوَى      فَلَجَّ كَأَنِّي كُنْتُ بِاللُّومِ مُغْرِبَا

وتقول: هببت أذافع عن ديني، وهبَّ محمدٌ يدعو إلى الله.

٧- قام: كقولك: قمت أشرح الدرس، ولم يذكر النحاة له شاهد من التنزيل ولا يبعد عندي أن يكون منه قوله تعالى: ﴿ وَأَنَّهُ لَمَّا قَامَ عَبْدُ اللَّهِ يَدْعُوهُ كَادُوا يَكُونُونَ عَلَيْهِ لِبَدًا ﴾ [الجن: ١٩] وإن لم يصرح به أحدٌ فيما اطلعت عليه والله أعلم. ومن شواهد الشعرية قوله:

قَامَتْ تَلُومٌ، وَبَعْضُ اللَّوْمِ آوَنَةٌ      مَّيَا يَضُرُّ وَلَا يَبْقَى لَهُ نَفْلٌ

٨- طَبِقَ: بكسر الباء، فتقول: طبق فلان يفعل كذا.

(١) من حديث جبير بن مطعم رواه البخاري (٢٩٧٩).

اختلف النحاة في أفعال الشروع عَدًّا ومنهم من أوصلها إلى نَيْفٍ وعشرين وذلك لأنَّ العلة معروفة وهي كونها بمعنى الشروع فما دل على الشروع جاز نسبتها إليها، وكذا ما ضُمَّن معنى الشروع، وهذا ما أميل إليه فقولك: شرعت أذاكر، أو بدأت أنتبه لعملي، أو ذهبت أفعل كذا. كان ذلك من أفعال الشروع ولا يبعد أن يكون منه قوله ﷺ في إصلاح ضلع المرأة: «فإذا ذهبت تقيمه كسرتة»<sup>(١)</sup> وقول الصحابي: «فذهبت أنظر»<sup>(٢)</sup> والحديثان في الصحيح والحمل على الشروع فيهما صحيح والله أعلم.

### ثالثاً: حكم اقتران خبرها بـ«أن» وإعراب الخبر في الحالين.

اقتران خبرها بـ«أن» إمَّا واجب أو ممتنع وبينهما الجواز، والجائر إما أن يكثر اقترانه ويقل تجرده والعكس وإليك البيان.

أ- **يجب** اقتران الخبر بـ«أن» بعد فعلي الرجاء حَرَىٰ واخلولق؛ لأنه لم يسمع تجرد خبرهما من «أن». فلا يقال: حَرَىٰ الفَرْجُ يَأْتِي، ولا اخلولق الأمرُ ينفرج، وكذلك مع أوَّلِي من أفعال المقاربة.

ب- **يُمْتَنَع** اقتران الخبر بـ«أن» مع أفعال الشروع جميعها؛ لأنَّها تدل على الحال ودخول «أن» للاستقبال، ففي دخولها تناقض، فلا يقال: طفق المعلم أن يشرح الدرس ولا: جعل فلان أن يبكي وكذلك مع هلهل من أفعال المقاربة.

ج- **يجوز** اقتران خبر باقي الأفعال بأن وذلك على ضربين:

**الأول:** من يكثر اقتران خبره بـ«أن» ويقل تجرده منها وهما فعلان:

١- **عَسَىٰ** وعليه عامة ما في التنزيل وانظر ما سبق به التمثيل، ومن شواهد تجرد خبرها من أن قول الشاعر:

(١) من حديث أبي هريرة رواه البخاري (٣١٥٣).

(٢) من حديث أبي قتادة رواه البخاري (٥١٧٣).

عَسَىٰ فَرَجٌ يَأْتِي بِهِ اللَّهُ إِنَّهُ لَهُ كُلَّ يَوْمٍ فِي خَلْقَتِهِ أَمْرٌ  
وقول الآخر:

عَسَىٰ الْكَرْبُ الَّذِي أُمْسَيْتُ فِيهِ يَكُونُ وَرَاءَهُ فَرَجٌ قَرِيبٌ  
ومن ثمَّ حَصَّ جمهور البصريين التجرد بالشعر.

٢- أوشك: وعلى ذلك أكثر ما ورد منه سماعاً ففي الأحاديث «يُوشِكُ أَنْ تَدَاعَىٰ  
عليكم الأمم»<sup>(١)</sup> «يوشك أن يرتع فيه»<sup>(٢)</sup>، «يُوشِكُ أَنْ يُفَارِقَكَ إِلَيْنَا»<sup>(٣)</sup> «يوشك أن يأتي  
رَسُولُ رَبِّي فَأَجِيب»<sup>(٤)</sup> «يوشك الله أن يبعث عليكم عقاباً منه»<sup>(٥)</sup>.  
ومن شواهد قول الشاعر:

وَلَوْ سُئِلَ النَّاسُ التَّرَابَ لَأَوْشَكُوا إِذَا قِيلَ هَاتُوا أَنْ يَمَلُّوا وَيَمْنَعُوا  
ويقل تجرد خبرها من «أن» ويستشهد لذلك النحاة بقول الشاعر:

يُوشِكُ مَنْ فَرَّ مِنْ مَنِيَّتِهِ فِي بَعْضِ غِرَاتِهِ يُوَافِقُهَا

وزعم بعضهم اختصاص التجرد بالشعر وليس صحيحاً، ففي حديث التوبة  
المتفق عليه قول كعب رضي الله عنه: «لِيُوشِكَنَّ اللَّهُ يُسَخِّطَكَ عَلَيَّ»<sup>(٦)</sup> وكفى به دليلاً.

الثاني: ما يكثر تجرده من «أن» ويقل اقترانه بها، وهما فعلاَن أيضاً:

١- كاد: وهي لغة القرآن ﴿كَادُ أَحْفِيَا﴾ [طه: ١٥]، ﴿وَلَا يَكَادُ يُبِينُ﴾ [الزخرف: ٥٢]

(١) من حديث ثوبان رواه أحمد (٢٢٤٥٠)، ولفظه «تَدَاعَىٰ» بناءً واحدة، والطبراني في الكبير (٢/١٠٢ / ١٤٥٢).

(٢) تقدم.

(٣) من حديث معاذ بن جبل رواه الترمذي (١١٧٤) وقال: حديث حسن غريب.

(٤) من حديث زيد بن أرقم رواه مسلم (٢٤٠٨).

(٥) تقدم.

(٦) رواه البخاري (٤١٥٦).

وليس اقتران خبرها بـ«أن» خاصًا بالشعر<sup>(١)</sup> فقد كثر ذلك في كلام سيد البشر ﷺ ففي الصحيح قول عمر: «**ما كدت أن أصلي العَصْرَ حتى كادت الشمس أن تغيب**»<sup>(٢)</sup>، وفي سنن أبي داود «**إنك إن تتبع عورات المسلمين أفستهم أو كدت أن تفسدهم**»<sup>(٣)</sup>، وفي حديث جابر في البخاري في وصفه حين الجزع للنبي ﷺ: «**حتى كادت أن تنشق**»<sup>(٤)</sup>، وقول أنس: «**فما كدنا أن نصل إلى منازلنا**»<sup>(٥)</sup>، وقول جبير بن مطعم: «**كاد قلبي أن يطير**»<sup>(٦)</sup>، وقول بعض الصحابة: «**كادت أن تنضج**»<sup>(٧)</sup>.

٢- **كرب**: ومن شواهد اقتران خبرها بـ«أن» قول الشاعر:

سَقَاهَا ذَوْوُ الْأَحْلَامِ سَجْلًا عَلَى الظَّمَا  
وَقَدْ كَرَبَتْ أَعْنَاقُهَا أَنْ تَقْطَعَا

### إعراب الخبر في الحالين:

إذا تجرد الخبر من «أن» فلا إشكال في إعرابها فيقال: جملة فعلية في محل نصب خبر كاد أو إحدى أخواتها فإذا دخلت «أن» على الخبر حدث الإشكال؛ لأن دخول «أن» يجعلها مصدرًا مؤولًا بالصريح، والمصدر مفرد اتفاقًا وخبر كاد وأخواتها جملة، وللنحاة في إعراب ﴿عَسَى رَبُّكُمْ أَنْ يَرْحَمَكُمْ﴾ [الإسراء: ٨] ثلاثة مذاهب<sup>(٨)</sup>:

**الأول**: أن المصدر المؤول خبر «عسى» منصوب بالفتحة المقدرة؛ لأنه في الأصل اسم فاعل كما قال: «عسيت صائها» فالتقدير: عسى ربكم راحمًا لكم.

(١) انظر: شواهد التوضيح (ص ٩٨-١٠٢).

(٢) من حديث جابر بن عبد الله رواه مسلم (٦٣١).

(٣) من حديث معاوية رواه أبو داود (٤٨٨٨).

(٤) من حديث جابر رواه البخاري (١٩٨٩).

(٥) البخاري (٩٦٩).

(٦) البخاري (٤٥٧٣).

(٧) البخاري (٣٨٧٥).

(٨) انظر: الجنى الداني للمرادى (ص ٤٦٤، ٤٦٥).

**الثاني:** أن الفعل مع اقتران «أن» تام وضمّن معنى قارب والمرفوع بعده فاعل له والمصدر المؤول منصوب على أنه مفعول به أو على نزع الخافض والتقدير: قارب ربكم الرحمة بكم، أو قارب لرحمتكم.

**الثالث:** مثل الثاني: إلا أن المصدر المؤول مرفوع على أنه بدل اشتغال من فاعل «عسى» التامة، والمعنى قُرب رَبِّكَ رَحْمَتَهُ، والأصل قَرَّبَتْ رَحْمَةُ رَبِّكَ. ورُدَّ بأنَّ البَدل لا يلزم ولا يكون قبل تمام الكلام.

ويرى ابن مالك أن المصدر المؤول سد مسد جزأي الإسناد «الفعل والفاعل» كما سد مسد مفعولي ظنَّ وأخواتها وهما في الأصل جزءا إسناداً أيضاً «مبتدأ وخبر» ونظير ذلك قراءة حمزة ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنَّمَا نُمَلِّهِمْ﴾ بالخطاب فالمصدر المؤول بدل من المفعول «الذين» وسد مسد مفعولي «حَسِبَ».

وعليه فيقال في الإعراب: والمصدر المؤول بدل من اسم المصدر عسى مرفوع وعلامة رفعه الضمة المقدرة منع من ظهورها انشغال المحل بحكاية المصدر الساد مسد جزأي الإسناد.

### فائدة:

عند نفي أفعال الشروع يدخل النفي على الخبر فتقول: طفقت لا أفعل كذا ومن النادر أن تقول: ما طفقت أفعل كذا والصحيح جواز كليهما لأن معنهما واحد<sup>(١)</sup> ففي قصة هاجر قوله ﷺ عن إبراهيم عليه السلام: «فَجَعَلَ لَا يَلْتَمِئُ إِلَيْهَا»<sup>(٢)</sup> فأدخل النفي على الخبر، وفي البخاري قول أنس رضي الله عنه: «فَمَا جَعَلَ يُشِيرُ بِيَدِهِ إِلَى نَاحِيَةِ مِنَ السَّمَاءِ إِلَّا تَفَرَّجَتْ»<sup>(٣)</sup>.

(١) انظر: شواهد التوضيح لابن مالك (ص ٧٩).

(٢) من حديث ابن عباس النسائي في السنن الكبرى (٨٣٧٩).

(٣) من حديث أنس رواه البخاري (٩٨٦).

### رابعاً: بين التمام والنقصان:

أفعال هذا الباب ناقصة تحتاج إلى اسم وخبر ما عدا ثلاثة أفعال تكتفي بالمصدر المؤول بعدها فتكون تامة والمصدر فاعلها وهي «عسى - اخلولق - أوشك» وقد تتحمل ضميراً أو يكون بالمصدر مرفوع يصلح اسماً لها فتكون ناقصة، فدارت هذه الأفعال الثلاثة بين التمام والنقصان وإليك الأمثلة والبيان:

أ- تكون ناقصة في نحو: ﴿عَسَى اللَّهُ أَنْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ﴾ [التوبة: ١٠٢]، «ليوشكن الله يسخطك علي»<sup>(١)</sup>، «ليوشكن الله أن يبعث عليكم عذاباً»<sup>(٢)</sup>، «اخلولقت السماء أن تمطر» وذلك لوقوع مرفوع ظاهر بعدها يصلح اسماً لها.

فإن جرد خبرها من «أن» كانت ناقصة اتفاقاً وإن اقترن خبرها بأن ففيها الخلاف السابق، والراجع نقصانها.

ب- تكون تامة في نحو: ﴿عَسَى أَنْ يَكُونُوا خَيْرًا مِنْهُمْ﴾ [الحجرات: ١١]، ﴿وَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ﴾ [البقرة: ٢١٦]، وقوله ﷺ: «يُوشِكُ أَنْ يَكُونَ خَيْرَ مَالِ الْمُسْلِمِ غَنَمٌ يَتَّبِعُ بِهِ شَعَفَ الْجِبَالِ»<sup>(٣)</sup>.

وذلك لإسنادها إلى المصدر فيكون مرفوعاً بها، ولأن القول بنقصانها يحتاج إلى تكلف بعيد كما قال أبو حيان خلافاً لما أجازه ابن عطية - رحمهما الله - .

ج- وتحتل التمام والنقصان في حالتين إحداهما اتفاقاً والأخرى اختلافاً.

١- اتفقوا على جواز التمام والنقصان إذا تحمّل الفعل ضميراً مستتراً يعود على سابق كما في قوله تعالى: ﴿فَعَسَى أَنْ يَكُونَ مِنَ الْمُفْلِحِينَ﴾ [القصص: ٦٧]

(١) تقدم.

(٢) تقدم.

(٣) من حديث أبي سعيد الخدري رواه البخاري (٣١٢٤).

﴿ أَكْرِمِي مَثْوَاهُ عَسَىٰ أَنْ يَنْفَعَنَّا ﴾ [يوسف: ٢١]، ﴿ وَيَقُولُونَ مَتَىٰ هُوَ قَلٌّ عَسَىٰ أَنْ يَكُونَ قَرِيبًا ﴾ [الإسراء: ٥١]، وقوله ﷺ: «الراعي يرعى حول الحمى يوشك أن يرتع فيه»<sup>(١)</sup> فالنقصان على اعتبار الضمير اسماً للفعل والمصدر المؤول خبره، والتمام على اعتبار إسناد الفعل للمصدر دون اعتبار الضمير.

٢- اختلفوا في جواز التمام والنقصان إذا أسند الفعل إلى مصدر به مرفوع يصلح أن يكون اسماً للفعل كما سبق في باب «كان»، وذلك في نحو ﴿ وَقُلْ عَسَىٰ أَنْ يَهْدِيَنَا رَبِّي ﴾ [الكهف: ٢٤]، ﴿ قُلْ عَسَىٰ أَنْ يَكُونَ رَدْفَ لَكُمْ بَعْضُ الَّذِي تَسْتَعْجِلُونَ ﴾ [النمل: ٢٧]، وقوله ﷺ: «إنما أنا بشر يوشك أن يأتي رسول ربي فأجيب»<sup>(٢)</sup> وقوله: «يُوشِكُ أَنْ يَحْسِرَ الْفِرَاتُ عَنْ كَنْزٍ مِنْ ذَهَبٍ»<sup>(٣)</sup>.

فمنهم من أوجب في نحو ما سبق التمام ورفع الاسم بفعل المصدر «يهديني - يكون - يأتي - يحسر» وإسناد «عسى» أو «أوشك» إلى المصدر، وذلك لأن جواز النقصان يجيز: «عسى أن يقوموا الزيدون»، و«عسى الزيدون أن يقوم»، وكلاهما مرفوض عند البصريين جائز عند الكوفيين كما سيأتي في باب الفاعل.

ومنهم من جَوَّز التمام بالإسناد إلى المصدر والنقصان بالإسناد إلى الاسم المرفوع «ربي - بعض - رسول - الفرات» اسماً للفعل وكون المصدر خبراً له.

\* وإليك آية جديرة بالتطبيق عليها وهي قوله تعالى: ﴿ وَأَنَّ عَسَىٰ أَنْ يَكُونَ قَدِ اقْتَرَبَ أَجْلُهُمْ ﴾ [الأعراف: ١٨٥]، فعندنا مرفوع ﴿ أَجْلُهُمْ ﴾ «أجلهم» يتطلبه ثلاثة أفعال «عسى - يكون - اقترب» فإن كان اسماً لعسى فهي ناقصة والمصدر خبرها، وإن كان اسماً لـ ﴿ يَكُونَ ﴾ فجملة ﴿ قَدِ اقْتَرَبَ ﴾ خبر كان والمصدر فاعل عسى وهي تامة، وإن

(١) تقدم.

(٢) تقدم.

(٣) تقدم.

كان فاعلا لـ ﴿ أَقْتَرَبَ ﴾ فاسم كان ضمير الشأن والجملة خبرها والمصدر فاعل عسى وهي تامة أيضا.

وتدخل القرائن في ترجيح التمام على النقصان أو العكس كما في قوله تعالى: ﴿ عَسَىٰ أَنْ يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَّحْمُودًا ﴾ [الإسراء: ٧٩] فيترجح التمام لأنَّ القول بأنَّ ﴿ رَبُّكَ ﴾ اسم عسى يؤدي إلى الفصل بين العامل ﴿ يَبْعَثَكَ ﴾ والمعمول ﴿ مَقَامًا ﴾ بأجنبي؛ لأنه اسم لعسى لا فاعل للعامل.

### رأي ابن مالك:

يرى ابن مالك أن عسى ناقصة أبداً فإذا ذكر مرفوعها ﴿ عَسَىٰ رَبُّكُمْ أَنْ يَرْحَمَكُمُ ﴾ [الإسراء: ٨] فأن والفعل بدل من المرفوع سد مسد الخبر، وإذا لم يذكر ﴿ عَسَىٰ أَنْ يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَّحْمُودًا ﴾ [الإسراء: ٧٩] فأن والفعل مصدر سد مسد جزأي الإسناد «الاسم والخبر»<sup>(١)</sup>.

### خامسا: بين الجمود والتصريف:

أفعال هذا الباب لا تكون تامة التصرف اتفاقاً؛ لأنه لا يأتي منها الأمر لتناقض معناه مع دلالتها على القرب أو الرجاء أو الشروع والأصل فيها الجمود ما عدا «أوشك - كاد» وما ورد في غيرها من تصرف فهو قليل نادر شاذ يحفظ ولا يقاس عليه، أمّا كاد - فاستخدام الماضي والمضارع منها كثير في التنزيل ﴿ إِنْ كِدَتْ لُتْرَيْنِ ﴾ [الصفات: ٣٧]، ﴿ لَقَدْ كِدَتْ تَرَكُنْ إِيَّاهُمْ ﴾ [الإسراء: ٧٤]، ﴿ وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ ﴾ [البقرة: ٧١]، ﴿ يَكَادُ سَنَا بَرْقِهِ يَذْهَبُ بِالْأَبْصَرِ ﴾ [النور: ٤٣]، وسبق التمثيل للمضارع كثيرا، واستعمل منها اسم الفاعل سماعاً في قول كثير عزة:

أَمْوَتُ أَسَىٰ يَوْمَ الرَّجَامِ وَإِنِّي يَقِينًا لَرَهْنُ بِالَّذِي أَنَا كَائِدُ

(١) انظر شرح التسهيل (١/٣٩٤).

وأما أوشك فالغالب في استعمالها المضارع كما سبق من تمثيل لها حتى ادعى بعضهم أنه لا يأتي منها الماضي ويرد قوله السماع شعراً ونثراً أيضاً فيما رواه أصحاب السنن من قوله ﷺ: «إِنَّ النَّاسَ إِذَا رَأَوْا الظَّالِمَ فَلَمْ يَأْخُذُوا عَلَى يَدَيْهِ أَوْشَكَ أَنْ يَعْمَهُمَ اللَّهُ بِعِقَابٍ مِنْ عِنْدِهِ»<sup>(١)</sup>.

ومن استخدام اسم الفاعل فيها سماعاً قول الشاعر:

**فَمَوْشِكَةٌ أَرُضْنَا أَنْ تَعُودَ**      **خِلَافَ الْأَنْبِيسِ وَحُوشًا يَبَابَا**

### سادسا: ما تختص به عسى:

**أولاً:** تختص عسى دون سائر أفعال هذا الباب بجواز تجريدها مطلقاً سواء سبقت بمؤنث: هند عسى أن تقوم، أو مثنى: الزيدان عسى أن يقوما، أو جمع لمذكر: المسلمون عسى أن يتحدوا، أو جمع لمؤنث: المسلمات عسى أن يطعن أزواجهن، ولا يجوز ذلك في باقي الأفعال بل يجب الموافقة لما تدل عليه ﴿ **إِنْ كَادَتْ لَتُبْدِي بِهِ** ﴾ [القصص: ١٠]، ﴿ **وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ** ﴾ [البقرة: ٧١]، ﴿ **وَطَفِقَا تَخْصِفَانِ** ﴾ [الأعراف: ٢٢]، ﴿ **فَجَعَلُوا يَضْرِبُونَ** ﴾، ﴿ **فَجَعَلَتْ أُمُّ إِسْمَاعِيلَ تَشْرَبُ مِنَ الشَّنَةِ** ﴾.

وتجريد عسى من الضمير ورد في قوله تعالى: ﴿ **لَا يَسْخَرُ قَوْمٌ مِّنْ قَوْمٍ عَسَىٰ أَنْ يَكُونُوا خَيْرًا مِّنْهُمْ وَلَا نِسَاءٌ مِّنْ نِّسَاءٍ عَسَىٰ أَنْ يَكُنَّ خَيْرًا مِّنْهُنَّ** ﴾ [الحجرات: ١١]، وقرئ شاذاً «عسوا أن يكونوا» و«عسين أن يكن» بعدم التجريد، وكلاهما لغتان معتبرتان فالتجريد لأهل الحجاز وعدم التجريد لبني تميم.

**ثانياً:** تختص عسى دون أخواتها بجواز رفع خبرها اسماً ظاهراً به ضمير يعود على اسمها وعليه قول الفرزدق.

**وَمَاذَا عَسَىٰ الْحَجَّاجُ يَبْلُغُ جَهْدُهُ**      **إِذَا نَحْنُ جَاوَزْنَا حَفِيرَ زِيَادٍ**

برفع «جهده».

(١) من حديث رواه أبو داود (٤٣٣٨).

والأصل في هذه الأفعال المخبر بها اشتهاها على ضمير يعود على «عسى» أو أخواتها؛ لأنها تدل على أن مرفوعها هو المتلبس بالفعل لا غيره، فإذا جاء مع غير «عسى» ما يوهم ذلك كان المرفوع بدلاً من الاسم لا فاعلاً لفعل الخبر كقول النميري:

وَقَدْ جَعَلْتُ إِذَا مَا قُمْتُ يُثْقِلُنِي ثَوْبِي فَأَنْهَضُ نَهْضَ الشَّارِبِ الثَّمَلِ

وقول ذي الرمة:

وَأُسْقِيهِ حَتَّى كَادَ مَّا أَبْثُهُ تَكَلَّمْنِي أَحْجَارُهُ وَمَلَاعِبُهُ

و «ثوبي» و «أحجاره» بدل من اسمي جعل وكاد<sup>(١)</sup>.

### ضبط سين «عسى»

الأصل في سين «عسى» الفتح إذا لم يتصل بها شيء أو اتصل بها ضمير الغائب «عسوا - عسين - عست» ولا يجوز كسرهما فيما سبق، فإذا اتصل بها ضمير المتكلم «عسيت»، أو المخاطب «عسيت» جاز الكسر والفتح، والفتح أشهر؛ لأنه الأصل وكلاهما فصيح صحيح وجاء به التنزيل تواتراً فقرأ الجمهور ﴿ قَالَ هَلْ عَسَيْتُمْ ﴾ [البقرة: ٢٤٦]، ﴿ فَهَلْ عَسَيْتُمْ ﴾ [محمد: ٢٢] بفتح سين «عسى»، وقرأ نافع بكسر السين «عسيتم».

(١) انظر: التصريح بمضمون التوضيح (١/ ٦٨٢ - ٦٨٤).

## ج - الحروف المشبهة بـ «ليس»

## «ما» و«لا» و«إن» و«لأن»

من الحروف الناسخة للجملة الاسمية ما يطلق عليه عند النحاة «المشبهات بـ(ليس)» وسميت بذلك لأنها تشبه ليس في المعنى؛ إذ دلالتها على النفي عند إطلاقها، وفي العمل؛ إذ ترفع المبتدأ ويصير اسمًا لها وتنصب الخبر ويصير خبرًا لها.

والقياس في هذه الحروف عدم الإعمال وذلك لزوال اختصاصها بالأسماء أو الأفعال ومن ثمَّ أعملها قومٌ وأهملها آخرون، ومن أعملها قيدها بشروط إن توفرت أعملت<sup>(١)</sup> وإن اختل أحدها أهملت<sup>(٢)</sup>. وإليك بيان أحكام كل حرف من الحروف الأربعة:

**أولاً: «ما»** تستخدم كـ«ليس» لنفي الحال عند الإطلاق، وذلك لغة أهل الحجاز وقد أجمع القراء تواتراً على إعمالها في آيتي يوسف ﴿ مَا هَذَا بَشَرًا ﴾ [يوسف: ٣١]، والمجادلة ﴿ مَا هِيَ أُمَّهَاتِهِمْ ﴾ [المجادلة: ٢] فـ﴿ مَا ﴾ نافية عاملة عمل ليس حرف مبني على السكون لا محل له من الإعراب، والإشارة ﴿ هَذَا ﴾ والضمير ﴿ هِيَ ﴾ اسم ﴿ مَا ﴾ مبني في محل رفع، و﴿ مَا ﴾ و﴿ أُمَّهَاتِهِمْ ﴾ خبر ﴿ مَا ﴾ منصوب، وبنو تميم يهملونها وعليه ما قرئ في الشواذ ﴿ مَا هَذَا بَشَرٌ ﴾ و﴿ مَا هِيَ أُمَّهَاتُهُمْ ﴾ برفع الخبر وكون المبهم ﴿ هَذَا ﴾ والمضمر ﴿ هِيَ ﴾ في محل رفع مبتدأ.

## شروط إعمالها:

لإعمال «ما» عمل «ليس» شروط أهمها:

١ - ألا تتبع بـ«إن» فإن تبعتها «إن» أهملت؛ لأن نفي النفي إثبات فتقول: **ما إن زيدٌ قائمٌ**، ولا يقال: ما إن زيدٌ قائمٌ، أو لأن «إن» كافة لـ«ما» عن العمل وعلى ذلك

(١) معنى إعمالها تأثيرها في المبتدأ والخبر، فتقول: ما زيدٌ قائمٌ.

(٢) معنى إعمالها: بقاء المبتدأ والخبر على حالهما وحكمهما، فتقول: ما زيدٌ قائمٌ.

قول الشاعر:

بَنِي عُدَانَةَ مَا إِنْ أَنْتُمْ ذَهَبٌ وَلَا صَرِيفٌ وَلَكِنْ أَنْتُمْ خَزَفٌ

٢- ألا ينتقض نفيها بـ«إلا» فإن نقضتها إلا أهملت ﴿ وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ ﴾ [آل عمران: ١٤٤]، ﴿ وَمَا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا إِلَّا مَتَاعُ الْغُرُورِ ﴾ [آل عمران: ١٨٥]، ﴿ وَمَا أَمْرُنَا إِلَّا وَاحِدَةٌ كَلَّمَجٍ بِالْبَصْرِ ﴾ [القمر: ٥٠].

٣- ألا يتقدم خبرها على اسمها فإن تقدمت أهملت ﴿ مَا لَنَا فِي بَنَاتِكَ مِنْ حَقٍّ ﴾ [هود: ٧٩] فشبه الجملة «لنا» في محل رفع خبر مقدم، و«حق» مبتدأ مؤخر مرفوع وعلامة رفعه الضمة المقدرة منع من ظهورها انشغال المحل بحركة حرف الجر الزائد، ونظير ذلك ﴿ وَمَا هُمْ فِيهِمَا مِنْ شَرِكٍ وَمَا لَهُ مِنْهُمْ مِنْ ظَهِيرٍ ﴾ [سبأ: ٢٢]، ﴿ مَا لِلظَّالِمِينَ مِنْ حَمِيمٍ وَلَا شَفِيعٍ يُطَاعُ ﴾ [غافر: ١٨]، ﴿ مَا لَهَا مِنْ قَرَارٍ ﴾ [إبراهيم: ٢٦]، ﴿ مَا هُمْ مِنَ اللَّهِ مِنْ عَاصِمٍ ﴾ [يونس: ٢٧]، ﴿ مَا لَنَا مِنْ مَّحِيصٍ ﴾ [إبراهيم: ٢١]، ﴿ وَمَا لِلظَّالِمِينَ مِنْ أَنْصَارٍ ﴾ [المائدة: ٧٢].

٤- ألا يتقدم معمول الخبر على الاسم فلا يقال: ما طعامك زيدٌ آكلًا، بنصب «آكلًا» على أنها خبر «ما» العاملة عمل «ليس» وإنما يرفع على الخبرية للمبتدأ «زيد» فيقال: ما طعامك زيدٌ آكلٌ، فإذا كان المعمول شبه جملة جاز تقديمه فيقال: ما عندك زيدٌ جالسًا، وعبرة ابن مالك: **مَا بِي أَنْتَ مَعْنِيًّا.**

وقد حمل بعضهم قوله تعالى: ﴿ فَمَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَنِيزِينَ ﴾ [الحاقة: ٤٧] على إعمال ما و﴿ أَحَدٍ ﴾ اسمها و﴿ حَنِيزِينَ ﴾ خبرها؛ لأن تمام الفائدة به فلو قيل: ﴿ فَمَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ ﴾ هي الجملة لم يكن كلامًا مفيدًا، وهو كلام معتبر وأولى من القول بأن ﴿ حَنِيزِينَ ﴾ نعت لـ﴿ أَحَدٍ ﴾ على اللفظ.

## رأي وتعليق:

للعلماء في تقدير الخبر وهو ليس ظرفاً ولا جاراً ومجروراً قولان: المنع والجواز والجمهور على المنع، أما إذا كان الخبر ظرفاً ﴿ مَا عِنْدِي مَا تَسْتَعْجِلُونَ بِهِ ﴾ [الأنعام: ٥٧]، أو جاراً ومجروراً ﴿ وَمَا عَلَيْكَ أَلَّا يَزُكِّيَ ﴾ [عبس: ٧] نشط الخلاف بينهم ووصل إلى درجة الخلاف المعتبر الذي لا يُدْمَمُ من أخذ به؛ لإجماعهم على أنه يتجاوز في الجار والمجرور والظرف ويتوسع فيهما ما لا يتوسع في غيرهما، ومن ثمَّ يكون شبه الجملة في الآيتين في محل نصب خبر «ما» مقدم عند المجيزين، وفي محل رفع خبر مقدم عند المانعين، والذي أراه أنه خلاف لا ينبغي عليه عمل؛ إذ المقدم إعرابه محليٌّ والمؤخر مرفوع على الاعتبارين الابتداء أو اسم «ما». هذا بالنسبة للفظ وبالنسبة للمعنى فالنفي متحقق في التركيبين، وإذا انتهينا إلى إقرار ذلك تبين لك أنه لا وجه لمن تحامل على ابن مالك في تجويز ذلك، وأنَّ التصريح بعدم ورود خبر «ما» ظرفاً في القرآن يحتاج إلى مراجعة<sup>(١)</sup>.

## فوائد حول استخدام «ما»:

أولاً: ورد في القرآن استخدام «ما» عاملة اتفاقاً لتقدمها وخبرها جملة فعلية ﴿ مَا هَتُولَاءِ يَنْطِقُونَ ﴾ [الأنبياء: ٦٥]، ﴿ وَمَا اللَّهُ يُرِيدُ ظُلْمًا لِلْعِبَادِ ﴾ [غافر: ٣١]، أو جار ومجرور ﴿ وَمَا أَنَا مِنَ الْمُشْرِكِينَ ﴾ [الأنعام: ٧٩]، ﴿ فَمَا هُمْ مِنَ الْمُعْتَبِينَ ﴾ [فصلت: ٢٤].

ثانياً: اجتمع في قوله تعالى: ﴿ وَيَقُولُونَ هُوَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ وَمَا هُوَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ ﴾ [آل عمران: ٧٨] جملة منسوخة بـ«ما» وغير منسوخة بها فالضمير «هو» في الأولى في محل رفع مبتدأ، وفي الثانية في محل رفع اسم «ما»، وشبه الجملة ﴿ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ ﴾ في الأولى في محل رفع خبر، وفي الثانية في محل نصب خبر «ما».

(١) انظر: دراسات الشيخ عزيمة (ق١)، (٣/٩٦، ١٠٣).

**ثالثاً:** يكثر دخول الباء الزائدة على خبر «ما» ﴿ وَمَا أَنَا بِظَلَمٍ لِّلْعَبِيدِ ﴾ [ق: ٢٩]، ﴿ فَمَا أَنْتَ بِمَلُومٍ ﴾ [الذاريات: ٥٤]، ﴿ وَمَا أَمْرٌ فَرَعُونَ بِرَشِيدٍ ﴾ [هود: ٩٧]، ﴿ وَمَا هُوَ بِمَيِّتٍ ﴾ [إبراهيم: ١٧]، ﴿ وَمَا أَنْتَ عَلَيْهِمْ بِجَبَّارٍ ﴾ [ق: ٤٥]، ﴿ وَمَا هِيَ بِعَوْرَةٍ ﴾ [الأحزاب: ١٣] فيعرب ما بعدها: خبر «ما» العاملة عمل «ليس» منصوب، وعلامة نصبه الفتحة المقدرة على آخره منع من ظهورها انشغال المحل بحركة حرف الجر الزائد.

ومما يؤكد أن الحرف الزائد يؤتى به لوظيفة بلاغية هي توكيد المعنى وتقويته أو تأكيد النفي في كثير من الأحيان أنه لا يؤثر على اللفظ فلفظ الخبر بوجوده ونزعه سواء إذا ما كان الخبر اسماً مقصوراً ﴿ وَمَا هُمْ بِسُكْرَى ﴾ [الحج: ٢]، أو جمع مذكر سالماً ﴿ وَمَا هُمْ بِمُؤْمِنِينَ ﴾ [البقرة: ٨]، ﴿ وَمَا أَنْتُمْ لَهُ بِخَيْرِينَ ﴾ [الحجر: ٢٢]، ﴿ وَمَا هُمْ مِنْهَا بِمُخْرَجِينَ ﴾ [الحجر: ٤٨]، أو جمع مؤنث سالم كما في قراءة شاذة ﴿ مَا هُنَّ بِإِمَهْتِهِمْ ﴾، وذلك لأن كلا الجمعين ينصب ويجر بعلامة إعرابية واحدة.

**رابعاً:** العطف على خبر «ما» له حكمان:

أ- وجوب الرفع: وذلك إذا كان العطف بـ«بل» «ما محمدٌ حاضرًا بل غائبٌ»، أو «لكن»: «ما زيدٌ قائماً لكن قاعدٌ» وذلك لأنها لعطف الجمل فالرفوع بعدهما خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: بل هو غائب، لكن هو قاعد، وسر ذلك أن «بل» و«لكن» يقتضيان الإيجاب فتقول: ما زيدٌ قائماً ولا قاعدًا، على الراجح، وتقول: ما زيدٌ قائماً ولا قاعد، على الجواز؛ لأنه يصير خبراً لمبتدأ محذوف والتقدير: ولا هو قاعد.

**ثانياً:** «لا»:

يحملها بنو تميم ويعملها الحجازيون بشروط ثلاثة:

أ- أن يكون اسمها وخبرها نكرتين.

ب- ألا يتقدم خبرها على اسمها.

ج- ألا ينتقض معناه بدخول إلا.

وشاهدها عند النحاة:

**تَغَرَّ فَلَاشِيَةٌ عَلَى الْأَرْضِ بَاقِيًا وَلَا وَزْرٌ مَّا قَضَى اللَّهُ وَاقِيًا**

وورد دخول الباء في خبرها أيضًا ومنه قول الشاعر:

**وَمَا الدُّنْيَا بِبَاقِيَةٍ لِحَيٍّ وَلَا أَحَدٌ عَلَى الدُّنْيَا بِبَاقٍ**

وبعضهم لا يشترط التنكير مستشهدًا بقول النابغة<sup>(١)</sup>:

**وَحَلَّتْ سَوَادَ الْقَلْبِ، لَا أَنَا بَاقِيًا سِوَاهَا، وَلَا فِي حُبِّهَا مُمَرَّخِيًا**

ولاختلافهم في الشروط اختلفوا في وجودها في القرآن فهناك من يمنع؛ لأن إعمالها ضعيف ولم يرد منه في لسان العرب إلا ما لا بال به.

وهناك من يميز لوقوع ذلك في آيات يستقيم معناها على إعمال «لا» عمل «ليس» مع صحة توفر الشروط كنحو قوله تعالى: ﴿لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ﴾ [يونس: ٦٢] وقبله بعضهم في تخريج ما قرئ تواترًا: ﴿وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ﴾ وإن كان المشهور عدم إعمالها لتكرارها فهي إذا كررت أهملت ﴿لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ [يونس: ٦٢]، ﴿لَا خَوْفٌ عَلَيْكُمْ وَلَا أَنْتُمْ تَحْزَنُونَ﴾ [الأعراف: ٤٩] وخاصة إذا كان الاسم معرفة ﴿لَا الشَّمْسُ يَنْبَغِي هَا أَنْ تُدْرِكَ الْقَمَرَ وَلَا اللَّيْلُ سَابِقُ النَّهَارِ﴾ [يس: ٤٠] والحق أن تجويز إعمالها فيما سبق لا حرج فيه، وقد قال بذلك ابن مالك<sup>(٢)</sup>.

**ثالثًا: «إن»:**

اختلفوا في إعمالها عمل «ليس» والسماح حجة على إعمالها فمن شواهدنا:

(١) وقد استخدم ذلك المتنبي في قوله:

إِذَا الْجُودُ لَمْ يُرَزَقْ خَلَاصًا مِنَ الْأَدَى \*\*\* فَلَا الْحَمْدُ مَكْسُوبًا، وَلَا الْمَالُ بَاقِيًا

(٢) انظر: شرح التسهيل (١/ ٣٧٧).

**إِنَّ الْمَرْءَ مَيْتًا بِانْقِضَاءِ حَيَاتِهِ** وَلَكِنْ بَأَنْ يُنْغَى عَلَيْهِ فَيُخَذَلَا

ويخرج عليها قراءة سعيد بن جبير في قوله تعالى: ﴿ **إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ عِبَادًا أَمْثَلُكُمْ** ﴾ [الأعراف: ١٩٤] بتخفيف ﴿ **إِنَّ** ﴾ ونصب ﴿ **عِبَادًا** ﴾، أي: ما الذين تدعونهم من دون الله أمثالكم في الإنسانية، وإنما هي حجارة. ومن كلام العرب: ﴿ **إِنْ أَحَدٌ خَيْرًا مِنْ أَحَدٍ إِلَّا بِالْعَافِيَةِ** ﴾.

وقد وردت في القرآن كثيرًا مهملة لانتقاضها بـ«إلا» ﴿ **إِنَّ أَنْتَ إِلَّا نَذِيرٌ** ﴾ [فاطر: ٢٣]، ﴿ **إِنَّ فِي صُدُورِهِمْ إِلَّا كِبْرٌ** ﴾ [غافر: ٥٦]، ﴿ **إِنَّ عَلَيْكَ إِلَّا الْبَلْغُ** ﴾ [الشورى: ٤٨]، ﴿ **إِنَّ هَذَا إِلَّا مَلَكٌ كَرِيمٌ** ﴾ [يوسف: ٣١].

ولا يبعد إعمالها في قوله تعالى: ﴿ **إِنَّ عِنْدَكُمْ مِنْ سُلْطَنِ هَذَا** ﴾ [يونس: ٦٨] فيكون شبه الجملة ﴿ **عِنْدَكُمْ** ﴾ في محل نصب خبر مقدم لـ«إن»، و﴿ **سُلْطَنِ** ﴾ اسم «إن» مرفوع بالضممة المقدرة منع من ظهورها انشغال المحل بحركة حرف الجر الزائد. وإن كان العربون على عدم الإعمال وإعراب شبه الجملة خبرًا مقدمًا و«سلطان» مبتدأ مؤخرًا، وليس عندنا أثر لفظي يبين الإعمال من عدمه ومن ثم يرجح إعراب جمهور المعربين؛ إذ فيه حمل على الأصل وعدم النسخ، فإن قيل: يمتنع القول بالإعمال لأجل التقديم والتأخير أوجب بأن منهم من أجاز تغيير الرتبة.

#### رابعًا: «لات»:

أما لات فعملها أجمع عليه العرب، واختلف فيه النحاة<sup>(١)</sup> والجمهور على إعمالها عمل ليس فترفع المبتدأ وتنصب الخبر ولعملها شرطان:  
الأول: كون مَعْمُولِيهَا اسمي زمان.

(١) فهناك من يرى أن المرفوع بَعْدَهَا مبتدأ حذف خبره، والمنصوب مفعول لفعل محذوف، وهناك من يرى أنها تعمل عمل «إن». التصريح (١/٦٦٠).

الثاني: حذف أحد معموليها.

أي لا تعمل إلا في الزمن وخاصة لفظ الحين ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَاتِ حِينَ مَنَاصٍ﴾ [ص: ٣]، أو مرادفه ومنه قول الشاعر:

نَدِمَ الْبُعَاةُ **وَلَاتِ سَاعَةَ مَنْدَمٍ** وَالْبَغِيُّ مَرْتَعٌ مُبْتَغِيهِ وَخِيمٌ

فإن لم يتبعها الحين أو مرادفه أهملت ومنه قول الشاعر:

حَنَّتْ نَوَارٍ **وَلَاتِ هَنَّا حَنَّتِ** وَبَدَا الَّذِي كَانَتْ نَوَارٍ أَجَنَّتِ

ف«هنّا» ظرف خبر مقدم، والمصدر المؤول «أن حنت» مبتدأ مؤخر، والتقدير: ولات هنالك حنين.

ولا بد من حذف أحد معموليها فحذف الاسم منتشر شائع، وعليه إجماع القراء تواتراً ﴿وَلَاتِ حِينَ مَنَاصٍ﴾ فالتقدير: ولات الحين حين فرار، فحين خبرها والاسم محذوف، وكذلك في البيت التقدير: ولات الساعة ساعة مندَم.

وحذف الخبر وبقاء الاسم أقل شيوعاً من الأول وعليه القراءة شذوذاً ﴿وَلَاتِ حِينَ مَنَاصٍ﴾ أي: ولات حين مناص الحين، ويلاحظ أن تقدير الاسم من الخبر وتقدير الخبر من الاسم ومن ثمّ فلا يجمع بينهما.

وقد اجتمع إعمال هذه الحروف إهمالها تبعاً لتوفر الشروط واختلالها في مواضع كثيرة من التنزيل كقوله تعالى: ﴿مَا هُرِبَ **أُمَهْتَهُمْ** **إِنْ أُمَهْتَهُمْ** **إِلَّا الَّذِي** **وَلَدَنَهُمْ**﴾، ف«ما» عاملة، و«إن» مهمله لانتقاضها ب«إلا» ونظير ذلك قوله تعالى: ﴿مَا **هَذَا** **بَشَرًا** **إِنْ هَذَا** **إِلَّا مَلَكٌ كَرِيمٌ**﴾.

وعلى ما أجازه سيبويه تكون «لا» عاملة ومهمله في قوله تعالى: ﴿لَا **خَوْفٌ** **عَلَيْهِمْ** **وَلَا هُمْ** **يَخْزَنُونَ**﴾ فالأولى عاملة والثانية مهمله لكون الاسم معرفة.

ثانياً: ما ينصب المبتدأ ويرفع الخبر:

## إِنَّ وَأَخْوَاتُهَا

### تعريفها:

أحرف ناسخة تدخل على الجملة الاسمية فت نصب المبتدأ ويصير اسماً لها وترفع الخبر ويصير خبراً لها.

قال تعالى: ﴿ **وَاللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ** ﴾ [التحریم: ١] فلفظ الجلالة مبتدأ وغفور خبره.

وقال تعالى: ﴿ **إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ** ﴾ [البقرة: ١٧٣] فلفظ الجلالة اسم إن منصوب وغفور خبرها مرفوع.

### عددتها:

مذهب سيبويه والمحققين أنها خمسة باعتبار «إِنَّ» بفتح الهمزة وكسرها حرفاً واحداً؛ لاتفاقهما في المعنى، ومعه ليت، لعل، لكن، كأن، ومن ثم تسمى بالأحرف الخمسة.

### عملها:

تنصب المبتدأ وترفع الخبر، وتأتي لزيادة معنى عن الإخبار كالتوكيد أو التشبيه أو الاستدراك، وإليك بيان صور اسمها وخبرها.

أ- اسم إن وأخواتها.

يأتي اسم إن ظاهراً ومبهماً ومضمراً ومخدوفاً ومحكياً.

١- الاسم الظاهر: يقع اسم إن ظاهراً منصوباً بعلامة أصلية سواء كان مفرداً ﴿ **إِنَّ اللَّهَ هُوَ الرَّزَّاقُ ذُو الْقُوَّةِ الْمَتِينُ** ﴾ [الذاريات: ٥٨]، أو اسم جنس جمعي: ﴿ **إِنَّ الْبَقَرَ تَشَبَهُ عَلَيْنَا** ﴾ [البقرة: ٧٠]، أو اسم جنسي أحادي ﴿ **وَنَبِّئُهُمْ أَنَّ الْمَاءَ قِسْمَةٌ بَيْنَهُمْ** ﴾ [القمر: ٢٨]، أو اسم جمع ﴿ **إِنَّ الْفَوْمَ اسْتَضَعْفُونِي** ﴾ [الأعراف: ١٥٠]، أو جمع تكسير ﴿ **إِنَّ رُسُلَنَا يَكْتُبُونَ مَا نَمَكُرُونَ** ﴾ [يونس: ٢١]، ﴿ **إِنَّ لَدَيْنَا أَنْكَالًا** ﴾ [المزمل: ١٢]، وينصب بالفتحة

المقدرة للمناسبة ﴿ إِنَّ أَبِي يَدْعُوكَ ﴾ [القصص: ٢٥]، أو للتعذر ﴿ إِنَّ الْهَدَىٰ هَدَىٰ اللَّهُ ﴾ [آل عمران: ٧٣]، وبعلامة فرعية فينصب بالكسرة ﴿ إِنَّ الْحَسَنَاتِ يُذْهِبْنَ أَلْسِيَّاتِ ﴾ [هود: ١١٤]، وبالألف ﴿ إِنَّ أَبَانَا لَفِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ ﴾ [يوسف: ٨]، وبالياء ﴿ إِنَّ الْمُتَّقِينَ فِي جَنَّاتٍ وَنَهَرٍ ﴾ [القدر: ٥٤].

٢- الاسم المبهم: فيقع اسم إشارة مبني على السكون في محل نصب ﴿ إِنَّ هَذَا أَخِي ﴾ [ص: ٢٣]، ﴿ إِنَّ ذَلِكَ لَحَقٌّ ﴾ [ص: ٦٤]، أو اسما موصولا كذلك ﴿ إِنَّ الَّذِي فَرَضَ عَلَيْكَ الْقُرْآنَ لَرَادُّكَ إِلَىٰ مَعَادٍ ﴾ [القصص: ٨٥]، ويقع اسم إشارة مبني على الكسر في محل نصب ﴿ إِنَّ هَذِهِ تَذْكِرَةٌ ﴾ [الإنسان: ٢٩]، ﴿ إِنَّ هَتُوْلًا لَشِرْذِمَةً قَلِيلُونَ ﴾ [الشعراء: ٥٤]، أو اسما موصولا مبني على الفتح في محل نصب ﴿ إِنَّ الَّذِينَ قَالُوا رَبُّنَا اللَّهُ ثُمَّ اسْتَفْتَمُوا تَتَنَزَّلُ عَلَيْهِمُ الْمَلَائِكَةُ ﴾ [فصلت: ٣٠]، ﴿ وَلَكِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا يَفْتَرُونَ عَلَىٰ اللَّهِ الْكَذِبَ ﴾ [المائدة: ١٠٣].

٣- الاسم المضمَر: ولا يكون إلا ضميرا متصلا مبنيًا على السكون في محل نصب اسم إن ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ﴾ [الحجر: ٩]، ﴿ إِنِّي أَنَا أَخُوكَ ﴾ [يوسف: ٦٩]، أو ليت ﴿ يَلْبِسَنِي قَدَمْتُ لِحَيَاتِي ﴾ [الفجر: ٢٤]، ولعل ﴿ لَعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ ﴾ [غافر: ٣٦]، أو لكن ﴿ وَلَكِنِّي أُرَكِّمُ قَوْمًا تَجْهَلُونَ ﴾ [هود: ٢٩]، أو أن ﴿ لِيَعْلَمَ أَنِّي لَمْ أَخُنْهُ بِالْغَيْبِ ﴾ [يوسف: ٥٢]، وبينى على الفتح ﴿ إِنَّكَ لَمِنَ الْمُرْسَلِينَ ﴾ [يس: ٣]، ﴿ لَعَلَّكَ بِنِجْعِ نَفْسِكَ ﴾ [الشعراء: ٣]، ﴿ كَانَهَا كَوْكَبٌ دُرِّيٌّ يُوقَدُ مِنْ شَجَرَةٍ مُّبْرَكَةٍ ﴾ [النور: ٣٥].

ويبنى على الكسر ﴿ إِنَّكَ كُنْتَ مِنَ الْخَاطِئِينَ ﴾ [يوسف: ٢٩]، وبينى على الضم ﴿ إِنَّهُ رَبِّي أَحْسَنَ مَثْوَايَ ﴾ [يوسف: ٢٣]، ﴿ وَلَكِنَّهُمْ قَوْمٌ يَفْرُقُونَ ﴾ [التوبة: ٥٦]، ﴿ لَعَلَّهُ فِتْنَةٌ ﴾ [الأنبياء: ١١١]، ﴿ كَانَهُ هُوَ ﴾ [النمل: ٤٢].

٤- الاسم المحذوف: ولا يكون إلا ضمير الشأن أو القصة، ويترد حذفه مع «أن» المخففة كما سيأتي، وورد حذفه مع «إن» المشددة<sup>(١)</sup> وعليه تخريج قراءة ﴿ إِنَّ هَذَا نِ

(١) انظر السفر الأول من النحو القرآني (ص ١٩٤، ١٩٥).

لَسَجِرَانِ ﴿ طه: ٦٣ ﴾ بتشديد «إِنَّ» ورفع «هذان» وقوله ﷺ: «إِنَّ مِنْ أَشَدِّ النَّاسِ عَذَابًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ الْمُصَوِّرُونَ»<sup>(١)</sup> وورد في أشعارهم مع «إِنَّ» في قول الأخطل:

إِنَّ مَنْ يَدْخُلُ الْكَنَيْسَةَ يَوْمًا يَلْقَى فِيهَا جَاذِرًا وَظَبَاءً

وقول الآخر:

يَا حَارِ إِنَّكَ مَيِّتٌ وَمُحَاسَبٌ وَعَاطِلٌ بِأَنَّ كَمَا تَدِينُ تَدَانُ

ومع لكن في قول المتنبي:

وَمَا كُنْتُ مِمَّنْ يَدْخُلُ الْعِشْقُ قَلْبَهُ وَلَكِنَّ مَنْ يُبْصِرُ جُفُونَكَ يَعْشَقُ

ومع لعل في قول القائل:

تَأَنَّ وَلَا تَعْجَلْ بِلَوْمِكَ صَاحِبًا لَعَلَّ لَهُ عُذْرٌ وَأَنْتَ تَلُومُ

برفع «عُذْر» وقيل هو لحن.

٥- ويقع حرفا محكيا مرادا لفظه كقوله ﷺ: «فَإِنَّ لَوْ يَفْتَحُ عَمَلُ الشَّيْطَانِ»<sup>(٢)</sup> أو جملة كقولنا: إِنَّ جَادَ الْحَقُّ رَجُلٌ كَرِيمٌ. وقوله ﷺ: «فَإِنَّ عَلَيْكَ السَّلَامَ تَحِيَّةَ الْمَوْتَى»<sup>(٣)</sup>.

ب- خبر إِنَّ وأخوتها.

يأتي خبرها مفردا ﴿ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ ﴾ [المائدة: ٢]، وجملة اسمية ﴿ إِنَّ اللَّهَ عِنْدَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ ﴾ [لقمان: ٣٤]، أو فعلية ﴿ إِنَّ اللَّهَ يُدْفِعُ عَنِ الَّذِينَ ءَامَنُوا ﴾ [الحج: ٣٨]، أو ظرفا ﴿ إِنَّ اللَّهَ مَعَ الَّذِينَ اتَّقَوْا ﴾ [النحل: ١٢٨]، ﴿ إِنَّ اللَّهَ مَعَنَا ﴾ [التوبة: ٤٠]، أو جار ومجرور ﴿ إِنَّ الْأَرْضَ لِلَّهِ ﴾ [الأعراف: ١٢٨].

(١) من حديث ابن مسعود رواه البخاري (٥٦٠٦)

(٢) من حديث أبي هريرة رواه مسلم (٢٦٦٤).

(٣) من حديث أبي جري الهجيمي رواه أبو داود (٥٢٠٩).

## وإليك تفصيل كل نوع:

١- الخبر المفرد: وهو ما ليس جملة ولا شبه جملة، يأتي مرفوعاً بالضممة الظاهرة ﴿إِنَّ اللَّهَ بِصِيرٍ بِالْعِبَادِ﴾ [غافر: ٤٤]، ﴿لَعَلَّ السَّاعَةَ قَرِيبٌ﴾<sup>(١)</sup> [الشورى: ١٧]، ﴿وَإِذْ نَتَقْنَا الْجَبَلَ فَوْقَهُمْ كَأَنَّهُ ظُلَّةٌ وَظَنُّوا أَنَّهُ وَاقِعٌ بِهِمْ﴾ [الأعراف: ١٧١]، ﴿كَأَنَّهُنَّ الْيَاقُوتُ وَالْمَرْجَانُ﴾ [الرحمن: ٥٨] ولم يقع خبر «ليت» مفرداً في القرآن، وشاهده من الشعر قول أبي فراس:

ويا ليت ما بيني وبينك عامرٌ  
وبيني وبين العالمين خرابٌ  
أو مرفوعاً بالضممة المقدرة للمناسبة ﴿إِنَّ هَتُولَاءِ ضَيْفِي﴾ [الحجر: ٦٨]، ﴿إِنَّهُ رَبِّي﴾ [يوسف: ٢٣]، ﴿وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا﴾ [الأنعام: ١٥٣]، أو للتعذر ﴿إِنَّ الْهُدَى هُدَى اللَّهِ﴾ [آل عمران: ٧٣]، أو للثقل ﴿إِنَّ مَا تُوَعَدُونَ لَأْتٍ﴾ [الأنعام: ١٣٤]، أو للحكاية مرفوعاً إذا قلنا: إِنَّهُ جَادُ الْحَقُّ، أو إِنَّ سَعَادَتِي أَنْ تَزُورَنِي، إِنَّ مِفْتَاحَ الْجَنَّةِ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ.

أو يأتي مرفوعاً بعلامة فرعية ﴿وَلَكِنَّ اللَّهَ ذُو فَضْلٍ عَلَى الْعَالَمِينَ﴾ [البقرة: ٢٥١]، ﴿وَلَكِنَّ أَكْثَرَكُمْ لِلْحَقِّ كَرِهُونَ﴾ [الزخرف: ٧٨]، ﴿وَأَنَّهُمْ مُفْرَطُونَ﴾ [النحل: ٦٢]، وقد اجتمعا في ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ لِلنَّاسِ عَلَى ظُلْمِهِمْ وَإِنَّ رَبَّكَ لَشَدِيدُ الْعِقَابِ﴾ [الرعد: ٦].  
ويأتي اسماً مبنيًا في محل رفع خبر «إِنَّ» أو إحدى أخواتها سواء كان مضمراً ﴿كَأَنَّهُ هُوَ﴾<sup>(٢)</sup> [النمل: ٤٢]، أو مبهماً ﴿قُلْ إِنَّ الْخَاسِرِينَ الَّذِينَ<sup>(٣)</sup> خَسِرُوا أَنفُسَهُمْ وَأَهْلِيَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾ [الزمر: ١٥].

(١) الآية الوحيدة التي جاء فيها اسم لعل وخبرها مفردين ظاهرين.

(٢) ضمير منفصل مبني على الفتح في محل رفع خبر «كأن».

(٣) اسم موصول مبني على الفتح في محل رفع خبر «إن».

٢- **الخبر الجملة**، ويعرب كجملة مستقلة ثم يقال: والجملة (الفعلية أو الاسمية) في محل رفع خبر (كذا).

أ- الجملة الاسمية: يأتي الخبر جملة اسمية مكونة من مبتدأ وخبر مفردين ﴿ وَظَنُّوا أَنَّهُمْ مَا نَعَتُهُمْ حُصُونُهُمْ مِّنَ اللَّهِ ﴾ [الحشر: ٢]، أو في حكم المفردين ﴿ إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾ [البقرة: ٦] أي: إنذارك وعدمه سواء عليهم.

ويأتي جملة اسمية خبرها شبه جملة مقدم على المبتدأ ﴿ أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ لَهُ مَلَكٌ أَلْسَمَوَاتِ وَالْأَرْضِ ﴾ [البقرة: ١٠٧] شبه جملة ﴿ لَهُ ﴾ خبر مقدم و﴿ مَلَكٌ ﴾ مبتدأ مؤخر والجملة الاسمية في محل رفع خبر «أَنَّ» ومثلها ﴿ إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ هُمْ جَنَّاتٌ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ ﴾ [البروج: ١١]، وقوله تعالى: ﴿ إِنَّ اللَّهَ عِنْدَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ ﴾ [لقمان: ٣٤].

ويأتي جملة اسمية خبرها جملة اسمية كقوله تعالى: ﴿ إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَمَاتُوا وَهُمْ كُفَّارًا أُولَئِكَ عَلَيْهِمْ لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ ﴾ [البقرة: ١٦١].

أو جملة اسمية خبرها جملة فعلية؛ كقوله تعالى: ﴿ إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنزَلْنَا مِنَ الْبَيِّنَاتِ وَأَهْدَىٰ مِنْ بَعْدِ مَا بَيَّنَّهٗ لِلنَّاسِ فِي الْكِتَابِ أُولَئِكَ يَلْعَنُهُمُ اللَّهُ وَيَلْعَنُهُمُ اللَّعُنُونَ ﴾ [البقرة: ١٥٩]، وكذلك قوله تعالى: ﴿ إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَالَّذِينَ هَاجَرُوا وَجَاهَدُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أُولَئِكَ يَرْجُونَ رَحْمَتَ اللَّهِ ﴾ [البقرة: ٢١٨] ولكن شتان بين الفريقين.

وفي مواضع عديدة جاءت الجملة الاسمية جملة شرطية فتكون أداة الشرط مبتدأ ويكون الشرط والجزاء خبره والجملة جميعا في محل رفع خبر «إِنَّ» ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَىٰ نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ أَنَّهُ مَن عَمِلَ مِنكُمْ سُوءًا بِجَهْلَةٍ ثُمَّ تَابَ مِن بَعْدِهِ وَأَصْلَحَ فَأَنَّهُ يُغْفَرُ رَحِيمًا ﴾ [الأنعام: ١٥٤]، وقوله تعالى: ﴿ كُتِبَ عَلَيْهِ أَنَّهُ مَن تَوَلَّاهُ فَأَنَّهُ يُضِلُّهُ ﴾ [الحج: ٤]، وقوله تعالى: ﴿ إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالنَّصِرَىٰ وَالصَّبِيَّةَ مَن ءَامَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحًا فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴾ [البقرة: ٦٢].

ويقع الخبر جملة اسمية منسوخة بـ«كان»<sup>(١)</sup> ﴿يَلِيَّتَهَا كَانَتْ الْقَاضِيَةَ﴾ [الحاقة: ٢٧]،  
﴿يَلِيَّتَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾ [النساء: ٧٣]، ﴿إِنَّهُ كَانَ تَوَّابًا﴾ [النصر: ٣]،  
﴿ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ كَانُوا يَكْفُرُونَ﴾ بِغَايَتِ اللَّهِ ﴿[البقرة: ٦١].

ب- الجملة الفعلية: وهو أكثر الأنواع ورودًا في القرآن الكريم، وهو النوع الوحيد الذي وقع خبرا لـ«إن» وأخواتها جميعا وخاصة الجملة الفعلية التي فعلها مضارع ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَظْلِمُ النَّاسَ شَيْئًا﴾ [يونس: ٤٤]، ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ﴾ [النحل: ٩٠]، ﴿وَأَنَّهُ رَئِيصٌ﴾ [الحج: ٦]، ﴿لَعَلَّهُ يَزَيِّي﴾ [عبس: ٣]، ﴿لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ [البقرة: ٢١]، ﴿يَلِيَّتْ قَوْمِي يَعْلَمُونَ﴾ [يس: ٢٦]، ﴿يَلِيَّتَنَا نُزْدُ﴾ [الأنعام: ٢٧]، ﴿كَأَنَّهُمْ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ١٠١]، ﴿كَأَنَّهُمْ إِلَىٰ نُصَبٍ يُوْفُونَ﴾ [المعارج: ٤٣]، ﴿وَلَكِنَّ أَكْثَرَهُمْ جَاهِلُونَ﴾ [الأنعام: ١١١]، ﴿وَلَكِنَّ الظَّالِمِينَ بِغَايَتِ اللَّهِ سَاجِدُونَ﴾ [الأنعام: ٣٣]، ثم الفعل الماضي ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ بِالْحَقِّ﴾ [إبراهيم: ١٩]، ﴿أَوْ تَقُولَ لَوْ أَنَّ اللَّهَ هَدَانِي لَكُنْتُ مِنَ الْمُتَّقِينَ﴾ [الزمر: ٥٧]، ﴿إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ﴾ [الكوثر: ١]، ﴿يَلِيَّتَنِي قَدَّمْتُ لِحَيَاتِي﴾ [الفجر: ٢٤]، ﴿فَلَمْ تَقْتُلُوهُمْ وَلَكِنَّ اللَّهَ قَتَلَهُمْ وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ رَمَىٰ﴾ [الأنفال: ١٧]، ﴿وَلَكِنَّ اللَّهَ سَلَّمَ﴾ [الأنفال: ٤٣] ولم يقع خبر كأن أو لعل في القرآن فعلا ماضيا وجاء في الحديث قوله ﷺ: «لَعَلَّ اللَّهَ اطَّلَعَ عَلَىٰ أَهْلِ بَدْرٍ»<sup>(٢)</sup>.

### تنبيه: حول وقوع جملة الطلب خبرا

الأصل ألا يقع فعل الأمر خبرا عن المبتدأ؛ لأن الأمر طلب، والطلب إنشاء، والأصل في الأخبار الإخبار، ومن ثم لا يميز أكثر النحويين وقوع جملة الطلب خبرا،

(١) تعمدت النَّصَّ على ذلك؛ لأن كثيرا من الأكابر يدرجون هذا النوع تحت الخبر الجملة الفعلية، والنسخ لا يُعَيَّرُ نوع الجملة، ومثلت بـ«ليت»؛ لأن الشيخ عزيمة رحمته الله نص على أن خبر «ليت» لم يقع جملة اسمية في القرآن الكريم، انظر: دراسات (ق١)، (٥٨٦/٢).

(٢) من حديث علي رواه البخاري (٣٧٦٢).

وأجاز ذلك بعضهم مع «إِنَّ» ومن الناحية التطبيقية نجدهم متفقين على إعراب جملة ﴿ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ ﴾ [آل عمران: ٢١] خبراً عن «إِنَّ» في قوله تعالى: ﴿ إِنَّ الَّذِينَ يَكْفُرُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ وَيَقْتُلُونَ النَّبِيَّ بْنَ بَعْضِهِمْ بِحَقِّهِ وَيَقْتُلُونَ الَّذِينَ يَأْمُرُونَ بِالْقِسْطِ مِنَ النَّاسِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ ﴾ [آل عمران: ٢١] ويستدلون بالآية أيضاً على وقوع الفاء في خبر «إِنَّ»؛ لأنه زيادة في التوكيد فلا يغير المعنى بخلاف «لعل» وكان وليت» فأجمعوا على منع دخول الفاء في خبرها؛ لأنه يغير المعنى وقالوا: إِنَّ الذي سوغ الاقتران بالفاء تضمن الموصول معنى الشرط أي: مَنْ يَكْفُرُ وَيَقْتُلُ فبشره بعذاب أليم.

واختار ابن عطية أن تكون الجملة الطلبية خبراً في قوله تعالى: ﴿ إِنَّ الَّذِينَ جَاءُوا بِالْإِفْكِ عُصْبَةٌ مِنْكُمْ لَا نَحْسَبُهُمْ شَرًّا لَكُمْ ﴾ [النور: ١١] <sup>(١)</sup>.

والذي أراه - والله أعلم - أن جملة ﴿ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ ﴾ واقعة في جواب شرط مقدر دل عليه السياق وجملة الشرط والجزاء واقعة خبراً لـ «إِنَّ» ويكون ذلك من قبيل الإخبار بجملة الشرط كظائره في التنزيل.

### ٣- الخبر شبه الجملة <sup>(٢)</sup>:

#### أولاً- صورته:

يأتي شبه الجملة ظرفاً منصوباً مضافاً، وتكون شبه الجملة في محل رفع خبر «إِنَّ» أو إحدى أحواتها. ﴿ وَإِنَّ اللَّهَ لَمَعَ الْمُحْسِنِينَ ﴾ [العنكبوت: ٦٩]، ﴿ إِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا ﴾ [الشرح: ٦]، ﴿ يَلَيْتَ بَيْنِي وَبَيْنَكَ بُعْدَ الْمَشْرِقَيْنِ ﴾ [الزخرف: ٣٨]. ووقع في غير القرآن غير مضاف ومنه قول النابغة:

زَعَمَ الْبَوَارِحُ أَنَّ رِحْلَتَنَا غَدًا .....

(١) انظر: دراسات للشيخ عزيمة (ق ٣)، (١/٢٥٠).

(٢) لم يقع خبر «لكن»، ولا «لعل» شبه جملة في القرآن.

ويخرج عليه قوله ﷺ: «إِنَّ قَعْرَ جَهَنَّمَ لَسَبْعِينَ خَرِيفًا»<sup>(١)</sup>.

ويأتي جازًا ومجورًا في محل رفع خبر «إِنَّ» أو إحدى أخواتها ﴿إِنَّ الْمَجْرِمِينَ فِي ضَلَالٍ وَسُعُرٍ﴾ [القمر: ٤٧]، ﴿يَلَيْتَ لَنَا مِثْلَ مَا أُوتِيَ قُرُونُ﴾ [القصص: ٧٩]، ﴿كَانَ فِي أُنْدُوسٍ وَفَرًّا﴾ [لقمان: ٧]، ﴿قُلْ إِنْ الْأَمْرُ كُلُّهُ لِلَّهِ﴾ [آل عمران: ١٥٤].

### ثانياً - رتبته:

رتبة معمولي الحرف الناسخ محفوظة بمعنى أَنَّهُ لا يتقدم الخبر على الاسم ولا على الناسخ وعدم تقديمه على الناسخ مجمع عليه مفردًا، أو جملة أو شبه جملة؛ لأن الحرف لا يعمل فيما قبله، أما تقديمه على الاسم فمجمع عليه في المفرد والجملة أمَّا شبه الجملة فيتقدم على اسمه جوازًا ووجوبًا.

أ- تقديمه وجوبا:

يتقدم الخبر شبه الجملة على اسمه وجوبًا في حالتين:

١- إذا اتصل بالاسم ضمير يعود على بعض الخبر ومثاله عند النحاة «إِنَّ عِنْدَ هِنْدٍ عَبْدَهَا» و«إِنَّ فِي الدَّارِ مَالَكُهَا» وذلك لامتناع عود الضمير على متأخر في اللفظ والرتبة كما سبق بيانه - ولم أر من مثل له بآية من كتاب الله وهو في التنزيل ومنه قوله تعالى: ﴿فَإِنَّ لِلَّذِينَ ظَلَمُوا ذُنُوبًا مِّثْلَ ذُنُوبِ أَصْحَابِهِمْ فَلَا يَسْتَعْجِلُونَ﴾ [الذاريات: ٥٩] لاشتغال وصف النكرة على ضمير يعود على الاسم ﴿أَصْحَابِهِمْ﴾.

٢- إذا اقترن الاسم بلام الابتداء؛ لامتناع وقوعها بعد «إِنَّ» إذ لا يجتمع حرفان بمعنى واحد متتاليين، وذلك كثير في التنزيل ﴿إِنَّ فِي هَذَا لَبَلَاغًا لِّقَوْمٍ عَابِدِينَ﴾ [الأنبياء: ١٠٦]، ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَةً﴾ [الشعراء: ٨]، ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَعِبْرَةً﴾ [آل عمران: ١٣]، ﴿وَإِنَّ لَكَ لَأَجْرًا غَيْرَ مَمْنُونٍ﴾ [القلم: ٣]، ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ﴾ [السجدة: ٢٦]، ﴿إِنَّ

(١) من حديث حذيفة بن اليمان وأبي هريرة رواه الحاكم في المستدرک (٨٧٤٩).

عَلَيْنَا لِلْهُدَى ﴿١٣﴾ وَإِنَّ لَنَا لِلْآخِرَةِ وَالْأُولَى ﴿[الليل: ١٢، ١٣].

٣- إذا كان الاسم نكرة محضة لا مسوَّغ لها؛ لأن شبه الجملة لو تأخر يلتبس الوصف بالخبر، ومثل لها ابن هشام بقوله تعالى: ﴿إِنَّ لَدَيْنَا أَنْكَالًا وَحِمِيمًا﴾ [المزمل: ١٢] وظاهر كلامه أنها مثال لوجوب توسط الخبر بين الناسخ والاسم، ومع ذلك لم يُشر أحد من شراح التوضيح إلى هذه الحالة والحمد لله الذي هدانا إليها<sup>(١)</sup>، ومنه ﴿فَإِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا﴾ [الشرح: ٥، ٦].

ب- تأخيره وجوبا، يجب تأخير خبر شبه الجملة إذا اقترن بلام الابتداء<sup>(٢)</sup> (المزحلقة) ويصير مثل أخويه المفرد والجملة إذا اقترنا بها وهو كثير أيضا في التنزيل ﴿إِذْ قَالُوا لِيُوسُفُ وَأَخُوهُ أَحَبُّ إِلَيْنَا مِنْنَا وَخُنَّ عَصِيْبُهُ إِنَّ أَبَانَا لَفِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ﴾ [يوسف: ٨]، ﴿وَإِنَّا لَفِي شَكٍّ مِّمَّا تَدْعُونَنَا إِلَيْهِ مُرِيبٍ﴾ [هود: ٦٢]، ﴿وَإِنَّهُمْ عِنْدَنَا لَمَعَنَ الْمُصْطَفِينَ﴾ [ص: ٤٧].

وقد اجتمع وجوب تأخير الخبر ووجوب تقديمه في قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ لَكَ لَأَجْرًا غَيْرَ مَمْنُونٍ﴾ ﴿٣﴾ وَإِنَّكَ لَعَلَىٰ خَلْقٍ عَظِيمٍ ﴿[القلم: ٣، ٤].

ج- جواز توسطه وتأخيره، وذلك إذا لم يكن واجب التوسط بأن يكون الاسم معرفة قال ﷺ: ﴿إِنَّ اللَّهَ مَعَنَا﴾ [التوبة: ٤٠]، وقال موسى ﷺ: ﴿إِنَّ مَعِيَ رَبِّي سَيَّدِينَ﴾ [الشعراء: ٦٢]، ومنه قوله تعالى: ﴿إِنَّ إِلَيْنَا إِيَابَهُمْ﴾ ﴿٥٥﴾ ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا حِسَابَهُمْ ﴿[الغاشية: ٢٥، ٢٦].

(١) انظر: أوضح المسالك (١/٢٩٧/٢٩٨)، والتصريح بمضمون التوضيح (٢/١٩١)، وقد حمل الشيخ خالد كلام ابن هشام على الجواز.

(٢) اقتصروا على ذكر هذه الحالة ويضاف إليها إذا كان الاسم ضميرا متصلاً كقوله تعالى: ﴿وَقَالَ اللَّهُ إِنِّي مَعَكُمْ﴾ [المائدة: ١٢] وإنما لم ينصوا عليها؛ لأن الخبر بأنواعه الثلاثة متأخر وجوبا في هذه الحالة.

## فوائد وتنبیها:

**أولاً:** يجوز تعدد خبر «إِنَّ وَأَخَوَاتِهَا»<sup>(١)</sup> قال تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ هُوَ الرَّزَّاقُ ذُو الْقُوَّةِ الْمَتِينُ﴾ [الذاريات: ٥٨]، وقال: ﴿إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ [البقرة: ١٧٣]، ويحتمله ﴿إِنَّا مَعَكُمْ مُسْتَمِعُونَ﴾ [الشعراء: ١٥]، ﴿إِنَّكَ لَمِنَ الْمُرْسَلِينَ﴾ ﴿عَلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ [يس: ٣، ٤]، ﴿إِنَّ إِلَهَكُمْ لَوَاحِدٌ﴾ ﴿رَبُّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ [الصفات: ٤، ٥]، ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُبَايِعُونَكَ إِنَّمَا يُبَايِعُونَ اللَّهَ يَدُ اللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ﴾ [الفتح: ١٠]، وهذا أولى من التقدير والتأويل ولا ياباه السياق بل يرجحه أحياناً.

**ثانياً:** يجوز حذف خبر «إِنَّ» وأخواتها، إذا كان مفهوماً من السياق وشاهده قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَيَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ اللَّهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ الَّذِي جَعَلْنَاهُ لِلنَّاسِ سَوَاءً الْعَكْفُ فِيهِ وَالْبَادِ وَمَنْ يُرِدْ فِيهِ بِالْحَادِ بِظُلْمٍ نُذِقْهُ مِنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ [الحج: ٢٥] الخبر محذوف دل عليه جواب الشرط والتقدير ﴿نُذِقْهُ مِنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ وذلك أولى من القول بزيادة الواو؛ لضعف زيادتها ولورود الحذف في صحيح الكلام كقوله ﷺ للمهاجرين في شأن الأنصار: «ألستم تعرفون ذلك لهم؟» قالوا: بلى، قال: «فإن ذلك»<sup>(٢)</sup> أي: فإن ذلك الذي تعرفونه مكافأة منكم لهم، وكقول عمر بن عبد العزيز لرجل: «إن ذاك، لعل ذاك»، أي: إن ذاك كما قلت، ولعل ذاك يحدث.

وهناك آيات أخرى في القرآن تحتمل حذف الخبر ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِالذِّكْرِ لَمَّا جَاءَهُمْ وَإِنَّهُمْ لَكَاثِبٌ عَزِيزٌ﴾ [فصلت: ٤١] فالتقدير: إن الذين كفروا معذبون، أو مهلكون، أو مُعَانِدُونَ دل عليه قوله تعالى: ﴿أَفَمَنْ يُلْقَى فِي النَّارِ﴾ [فصلت: ٤٠] ويحتمل أن تكون الآية بدلاً مما قبلها ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِي آيَاتِنَا لَا يَخْفُونَ عَلَيْنَا﴾ [فصلت: ٤٠]

(١) يقولون: إن القياس يقتضي عدم تعدد خبر «إِنَّ»؛ لأنها عملت تشبيهاً بالفعل، والفعل لا يقتضي مرفوعين وكذلك «إِنَّ» فيجعلون الثاني والثالث خبراً المحذوف.

(٢) ذكره ابن سلام في غريب الحديث (٢/ ٢٧١).

فيكون تقدير الخبر: إن الذين كفروا لا يخفون علينا وهذا رأي الزمخشري، وذهب آخرون إلى أنه مذكور ووضعا له أربعة احتمالات<sup>(١)</sup>.

**ثالثاً:** إذا وقع اسم «إِنَّ» ضميراً متصلاً متبوعاً بضمير منفصل يعادله جاز اعتبار الخبر مفرداً وجاز اعتباره جملة<sup>(٢)</sup> كقوله تعالى: ﴿إِنَّكَ أَنْتَ الْأَعْلَىٰ﴾ [طه: ٦٨]، ﴿إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الإسراء: ١]، ﴿أَنَّهُمْ هُمُ الْفَائِزُونَ﴾ [المؤمنون: ١١١].

**رابعاً:** إذا كان المبتدأ ضمير منفصلاً يتحول إلى متصل بدخول الناسخ عليه قال ﷺ: ﴿وَأَنَا بَرِيءٌ مِّمَّا تَجْرُمُونَ﴾ [هود: ٣٥]، وقال الشيطان لمن كفر: ﴿إِنِّي بَرِيءٌ مِّنْكَ﴾ [الحشر: ١٦]، وأمر الله نبيه أن يقول: ﴿وَأَنَا مِنَ الْمُسْلِمِينَ﴾ [يونس: ٩٠]، وأثنى على من قال: ﴿إِنِّي مِنَ الْمُسْلِمِينَ﴾ [فصلت: ٣٣].

**خامساً:** تدخل الفاء على خبر «إِنَّ» إذا كان اسمها موصولاً تشبيهاً للموصول بالشرط ووقع ذلك في أكثر من آية ﴿إِنَّ الَّذِينَ فَتَنُوا الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَتُوبُوا فَلَهُمْ عَذَابٌ جَهَنَّمَ﴾ [البروج: ١٠]، ﴿قُلْ إِنْ أَلَمَّتِ الَّذِينَ تَفَرُّونَ مِنْهُ فَإِنَّهُمْ مُلْقِيكُمْ﴾ [الجمعة: ٨]، ﴿إِنَّ الَّذِينَ قَالُوا رَبُّنَا اللَّهُ ثُمَّ اسْتَقَمُوا فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ [الأحقاف: ١٣].

**سادساً:** يجوز زيادة الباء في خبر «إِنَّ» إذا وقعت في حيز النفي مفيدة معني «أَوْ لَيْسَ» وعلى ذلك قوله تعالى: ﴿أَوْلَمْ يَرَوْا أَنَّ اللَّهَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَلَمْ يَعْزُبْ عَنْهُنَّ بِقَدْرِ عَلَىٰ أَنْ تَحْيِيَ الْمَوْتَىٰ﴾ [الأحقاف: ٣٣] فكان المعنى: أو ليس الله بقادر.

**سابعاً:** للمشابهة بين «عسى» و«ولعل» يدخل على خبر لعل «أَنَّ» إذا كان جملة فعلية ومن ذلك قوله ﷺ: «لعل أحدكم أن يكون ألحن بحجته»<sup>(٣)</sup> وقوله ﷺ: «لعل الله أن

(١) انظر: الدر المصون (٩/٥٢٩، ٥٣٠).

(٢) انظر: الجزء الأول من النحو القرآن (ص ١٩٠).

(٣) من حديث أم سلمة رواه البخاري (٢٥٣٤).

يجعل في ذلك»<sup>(١)</sup>.

**ثامناً:** غلب على اسم «كأن» في القرآن أن يكون ضميراً للغيبة «كأنه، كأنهم، كأنها، كأنهن» مما جعل الشيخ عزيمة ينص على أن اسم «كأن» كان ضميراً للغيبة<sup>(٢)</sup> وهو إطلاق يستحق التقييد بـ«غالبًا» وإلا كان غير دقيق؛ لأن اسم «كأن» وقع في القرآن اسماً ظاهراً في موضعين: ﴿وَيَكَارِ اللَّهُ يَسْطُرُ الرِّزْقَ لِمَن يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ وَيَقْدِرُ﴾ [القصص: ٨٢]، ﴿كَأَنَّ فِي أذُنَيْهِ وَقْرًا﴾ [لقمان: ٧].

**تاسعاً:** وقع الإخبار عن النكرة بالمعرفة في القرآن الكريم كقوله تعالى: ﴿فَإِنَّ حَسْبَكَ اللَّهُ﴾ [الأنفال: ٦٢]، وقوله تعالى: ﴿إِنَّ أَوَّلَ بَيْتٍ وُضِعَ لِلنَّاسِ لَلَّذِي بِبَكَّةَ مُبَارَكًا﴾ [آل عمران: ٩٦].

**عاشراً:** من المواقع التي ذكرها بعض المفسرين والمعربين للمصدر المؤول المكون من أن واسمها وخبرها وقوعه مفعولاً معه في قوله تعالى: ﴿ذَلِكَمُ فذوقوه وَأَنَّ لِلْكَافِرِينَ عَذَابَ النَّارِ﴾ [الأنفال: ١٤] وبعضهم يرى أن واو المعية لم تقع صراحة في القرآن.

**حادي عشر:** هناك فرق بين ﴿إِنَّ رَبَّكُمْ لَرَءُوفٌ رَّحِيمٌ﴾ [النحل: ٧]، ﴿وَإِنَّهُ لَكِتَابٌ عَزِيزٌ﴾ [فصلت: ٤١] فالأولى من تعدد الخبر لصلاحية الاسمين للإخبار والثانية من قبيل وصف الخبر.

**ثاني عشر:** اجتمع أنواع خبر «إن» في قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِي السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ إِنَّ ذَلِكَ فِي كِتَابٍ إِنَّ ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرٌ﴾ [الحج: ٧٠] فخبر ﴿أَنَّ﴾ الأولى شبه جملة ﴿فِي كِتَابٍ﴾، والثانية مفرد ﴿يَسِيرٌ﴾، وكذا في قوله تعالى: ﴿قَالُوا يَمْوَسَىٰ إِنَّ فِيهَا قَوْمًا جَبَّارِينَ وَإِنَّا لَنَنذُرُهَا حَتَّىٰ تَخْرُجُوا مِنْهَا فَإِن تَخْرُجُوا مِنْهَا فَإِنَّا

(١) من حديث أبي هريرة أو أبي سعيد رواه مسلم (٢٧).

(٢) انظر: دراسات (ق ١)، (١/ ٢٨١).

دَاخِلُونَ ﴿ [المائدة: ٢٢] فخير الأولى شبه جملة ﴿ فِيهَا ﴾ ، والثانية جملة ﴿ لَنْ نَدْخُلَهَا ﴾ ،  
والثالثة مفرد ﴿ دَاخِلُونَ ﴾ ، وفي قول مؤمن آل فرعون: ﴿ لَا جَرَمَ أَنَّمَا تَدْعُونَنِي إِلَيْهِ  
لَيْسَ لَهُ دَعْوَةٌ فِي الدُّنْيَا وَلَا فِي الآخِرَةِ وَأَنْ مَرَدَّنَا إِلَى اللَّهِ وَأَنَّ الْمُسْرِفِينَ هُمْ أَصْحَابُ  
النَّارِ ﴾ [غافر: ٤٣] على اعتبار ﴿ هُمْ ﴾ ضمير فصل لا محل له من الإعراب.

### معاني الحروف الناسخة:

إِنَّ، وَأَنَّ، للتوكيد، ليت تَمَّتِي، لعلَّ رَجَاءً، لكنَّ للاستدراك، كأنَّ للتشبيه.

هذا هو الأصل في معاني الأحرف الناسخة، وقد تستعمل أحيانا في معانٍ أخرى  
يوضحها السياق.

١- إِنَّ وَأَنَّ لتوكيد النسبة، ونفي الشك عنها، والإنكار لها ﴿ إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ  
يُشْرَكَ بِهِ ﴾ [النساء: ٤٨]، ﴿ فَعَلِمُوا أَنَّ الْحَقَّ لِلَّهِ ﴾ [القصص: ٧٥]، ﴿ إِنَّ عَذَابَ رَبِّكَ لَوَاقِعٌ  
﴿ مَا لَهُ مِنْ دَافِعٍ ﴾ [الطور: ٧، ٨]، ﴿ إِنَّ أَرْضِي وَاسِعَةٌ ﴾ [العنكبوت: ٥٦].

ب- فإن لم يتدخل السياق بالاستثناء ونحوه لمعنى التوكيد أو إضعافه بقيت على  
الإطلاق، كقولك لأخيك: إنك خاسرٌ إن لم تطع ربك، فإذا أطاع ربه لم يخسر، ومنه  
قوله تعالى: ﴿ إِنَّ الْإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ ﴿١﴾ إِلَّا الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَتَوَّصُوا  
بِالْحَقِّ وَتَوَّصُوا بِالصَّبْرِ ﴾ [العصر: ٢، ٣]، فأصحاب الصفات الأربع غير خاسرين، وقد  
يفهم الاستثناء بالقرائن الخارجية المقامية كقوله تعالى: ﴿ إِنَّكُمْ وَمَا تَعْبُدُونَ مِنْ  
دُونِ اللَّهِ حَصْبُ جَهَنَّمَ أَنْتُمْ لَهَا وَرِدُونَ ﴾ [الأنبياء: ٩٨] فمعلوم أن عباد الصليب  
من الواردين والمسيح عليه السلام وأمه منهم بريئان.

وتأتي «أَنَّ» بمعنى «لعلَّ»؛ كقول العرب: اذهب إلى السوق أنك تأتيني بكذا، أي:  
لعلك، وخرج عليه الجمهور قوله تعالى: ﴿ وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَا إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾  
[الأنعام: ١٠٩] أي لعلها<sup>(١)</sup>.

(١) انظر: أثر السياق من (ص ٣٤٨-٣٥٣).

٢- «ليت»: للتمني والتمني يكون للممكن وغير الممكن، ويغلب على استخدامها أن تكون لغير الممكن والمستحيل وقوعه؛ كقول الظالمين حين يرون العذاب ﴿يَلَيْتَنَا نُزِدُ﴾ [الأنعام: ٢٧]، ﴿يَلَيْتَنَا أَطَعْنَا اللَّهَ وَأَطَعْنَا الرَّسُولَ﴾ [الأحزاب: ٦٦]، ﴿يَلَيْتَنِي قَدَمْتُ لِحَيَاتِي﴾ [الفجر: ٢٤] وذلك لاستحالة الرجوع ونظيره قول أبي العتاهية:

فَيَا لَيْتَ الشَّبَابِ يَعُودُ يَوْمًا فَأُخْبِرُهُ بِمَا فَعَلَ الْمَشِيبُ

وقد يكون التمني للممكن حدوثه وإن كان صعباً؛ كقول قوم موسى: ﴿يَلَيْتَ لَنَا مِثْلَ مَا أُوتِيَ قُرُونُ﴾ [القصص: ٧٩] ونظيره قول أبي فراس لسيف الدولة:

فَلَيْتَكَ تَحْلُو وَالْحَيَاةُ مَرِيرَةٌ وَلَيْتَكَ تَرْضَى وَالْأَنَامُ غَضَابُ

ولا أدري إذا قلنا للعرب: ليتكم تتحدون، من أي النوعين يكون.

ومن ثم فمن الخطأ أن نقول: لَيْتَ عَدَا يَأْتِي، أو الشَّمْسُ تَعْرُبُ، إلا على سبيل الاستخدام البلاغي للدلالة على انقطاع الرجاء في تغير الأحوال، أو أن تكون قاصداً بالغدأ أو الشمس الحرية مثلاً.

ومن العبارات المستخدمة «يا ليت شعري» ومعناها: يا ليتني أعلم، ولذا يغلب الإتيان باستفهام بعدها.

٣- «لعل»: حرف للترجي<sup>(١)</sup> أو التوقع؛ لأن الرجاء لا يكون للمحال بل للشيء المتوقع حدوثه وهذا الفارق بينها وبين ليت، فلا يقال: لعل الشباب يعود، أما قول فرعون: ﴿لَعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ﴾ [غافر: ٣٦، ٣٧] فدليل على جهله وغبائه وكذبه<sup>(٢)</sup>.

(١) يُحْمَلُ التَّرْجِي فِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ عَلَى النَّسْبَةِ لِلْمَخَاطَبِ؛ إِذْ هُوَ مُسْتَحِيلٌ فِي حَقِّ اللَّهِ تَعَالَى، فَإِذَا قِيلَ لِلْمَخَاطَبِ: لَعَلَّكَ أَيُّ عَلَى رَجَائِكَ، وَلَعَلَّكُمْ أَيُّ: عَلَى رَجَائِكُمْ وَهَكَذَا.

(٢) انظر مغني اللبيب (ص ٢٧٩) وهذه من لطائف المفسرين، وكأنه يريد من فرعون أن يقول: ليتني؛ ليكون فصيحاً، وهذه من أسرار القرآن في حكاية الأقوال؛ كما حذر يعقوب الكَلْبَلَاءُ أبناءه من الكذب

وهذا الرجاء والتوقع يكون للمحسوب كقولنا: لعلَّ الله يرحمنا، قال تعالى: ﴿لَعَلَّ  
 اللَّهُ تَّحَدَّثَ بَعْدَ ذَلِكَ أَمْرًا﴾ [الطلاق: ١]، ﴿لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾ [يوسف: ٢]، ﴿لَعَلِّيَ آتِيكُمْ مِنْهَا  
 بِقَبَسٍ﴾ [طه: ١٠]، أما المكروه فيكون استخدامها للإشفاق؛ كقوله تعالى لمصطفاه ﷺ :  
 ﴿فَلَعَلَّكَ بَنِيعٌ نَفْسَكَ عَلَى آثَرِهِمْ إِنْ لَمْ يُؤْمِنُوا بِهِنَا أَلْحَدِيثِ أَسَفًا﴾ [الكهف: ٦].

ب- تأتي لعل للتعليل بمعنى: لكذا، ويرفض البصريون ذلك، ومن ورودها:  
 للتعليل عند المثبتين قوله تعالى: ﴿فَقُولَا لَهُ قَوْلًا لَيْنًا لَعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَتَحَسَّنُ﴾ [طه: ٤٤]  
 أي: ليتذكر، وقوله تعالى: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ  
 لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ [البقرة: ١٨٣] أي: لتحصلوا التقوى، ويؤيد استخدامها للتعليل قوله تعالى:  
 ﴿وَلِتَبْلُغُوا أَجَلًا مُّسَمًّى وَلَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾ [غافر: ٦٧] أي: ولتعقلوا عطفًا على العلة  
 قبلها ﴿وَلِتَبْلُغُوا﴾، ويقال: «اعمل لعلك تأخذ أجرك» أي: لتأخذ أجرك.

ج- تأتي لعل للاستفهام؛ كقوله تعالى: ﴿وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهُ يَزَكِّي﴾ [عبس: ٣] أي: أهو  
 يزكي ما يدريك؟ ويرفض البصريون أيضا معنى الاستفهام ويشبهه الكوفيون وتبعهم ابن  
 مالك وابن هشام ودليل إثباته دون تأويل قوله ﷺ للصحابي، وهو في الصحيح، وقد  
 خرج إليه مستعجلاً: «لعلنا أعجلناك»<sup>(١)</sup> أي: أنحن أعجلناك تخرج مستعجلاً؟

٤- «لكن»، في معناها ثلاثة أقوال:

الأول: أنها للاستدراك،

والثاني: أنها للتوكيد ويصاحبها معنى الاستدراك،

والثالث: أنها تستخدم للاستدراك والتوكيد، إذ لا يتناقضان، بل يتضافران تأمل

بقوله: ﴿يَأْكُلُهُ الدَّيْبُ﴾ وأثبت كذب أبنائه بقولهم: ﴿فَأَكَلَهُ الدَّيْبُ﴾ والذئب يفترس لا يأكل، فلو  
 كان الفاعل ذئبا لعادوا ببقايا أخيهم.

(١) من حديث أبي سعيد رواه البخاري (١٧٨).

قوله تعالى: ﴿ وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَنْ يَكِبَّ اللَّهُ رَمِيًّا ﴾ [الأنفال: ١٧] فهو تأكيد لأن الرمي من الله واستدراك عن الظن بأن الذي قضى عليهم ما رماه الرسول ﷺ ، وكذلك صدر الآية ﴿ فَلَمْ تَقْتُلُوهُمْ وَلَنْ يَكِبَّ اللَّهُ قَتْلَهُمْ ﴾ [الأنفال: ١٧]، فهي تنسب لما بعدها حكماً مخالفاً لما قبلها، وتؤكد نسبه لما بعدها أو نسبة ما بعدها.

وتكون أحيانا للاستدراك فقط إذا اختلف سابقها ولحقها؛ كقولهم: زيدٌ شجاع لكنه بخيل؛ لأن الشجاعة يلازمها الكرم فانت تستدرك ذلك بإعلام السامع أنه خلاف ظنك، وبعضهم لا يبيح: ما زيد قائماً لكنه شارب؛ لعدم وجود رابط بين ما قبلها وما بعدها ومن ثمّ فليس هناك ما يُستدرك.

ولك أن تتأمل قوله تعالى حكاية عن حوار المنافقين مع المؤمنين: ﴿ يُنَادُوهُمْ أَلَمْ نَكُنْ مَعَكُمْ قَالُوا بَلَىٰ ﴾ [الحديد: ١٤] فربما يتوهم من الجواب إقرارهم بأنّ المنافقين أقاموا الحجة عليهم بمشاركتهم المؤمنين في أفعال الدين في الدنيا من صلاة وصيام ونحوه، ولكنهم استدركوا ببيان سبب خسرانهم ﴿ وَلَكِنَّكُمْ فَتِنْتُمْ أَنْفُسَكُمْ وَتَرَبَّصْتُمْ وَارْتَبْتُمْ وَغَرَّتْكُمُ الْأَمَانِيُّ حَتَّىٰ جَاءَ أَمْرُ اللَّهِ وَغَرَّكُمْ بِاللَّهِ الْغُرُورُ ﴾ [الحدود: ١٤]، ومن ثمّ كان العاقبة أنهم والكافرين سواء ﴿ فَالْيَوْمَ لَا يُؤْخَذُ مِنْكُمْ فِدْيَةٌ وَلَا مِنَ الَّذِينَ كَفَرُوا مَأْوَىٰكُمْ النَّارُ هِيَ مَوْلَىٰكُمْ وَبِئْسَ الْمَصِيرُ ﴾ [الحديد: ١٥].

أما تجريدها من معنى الاستدراك فأراه ضعيفا وإن مثلوا له بقولهم: لو جاءني أكرمته لكنه لم يجيء، قاصدين أن «لو» تفيد المعنى بدون لكنّ ومن ثم فهي زائدة للتوكيد؛ لأنها لا تخلو من استدراك أيضا فانت تستدرك أن يظن السامع بك النسيان مثلا، أو إنك تعني مجيئه على صورة معينة لم يجيء لك بها، ثمّ إنه لا ضرر في اجتماع أدوات تؤدي معنى واحد اتفاقا ما لم يتواليا.

أما قوله تعالى: ﴿ وَلَوْ أَرْنَاهُمْ كَثِيرًا لَفَشيَلْتُمْ وَلَتَنْزَعْتُمْ فِي الْأَمْرِ وَلَكِنَّ اللَّهَ سَلَّمَ ﴾ [الأنفال: ٤٣] فالاستدراك تضمن معنى النفي أي سلم فما أراكم كثيرا.

٥- «كأن» وهي للتشبيه<sup>(١)</sup> في الغالب ﴿كَأَنَّهُمْ حُمُرٌ مُّسْتَنْفِرَةٌ﴾ [المدثر: ٥٠]، ﴿كَأَنَّهُنَّ الْيَاقُوتُ وَالْمَرْجَانُ﴾ [الرحمن: ٥٨]، ﴿كَأَنَّهُ زُلَّةٌ مِّنَ الْأَعْرَافِ﴾ [الأعراف: ١٧١]، ﴿طَلَعَهَا كَأَنَّهَا رُءُوسُ الشَّيَاطِينِ﴾ [الصافات: ٦٥].

وتخرج عن معنى التشبيه إلى معانٍ أخرى منها:

أ- **الشك**: وهو غلبة الظن مع الشك في خلافه، ومنه في التنزيل قوله تعالى حكاية عن بلقيس مجيبة سليمان **الطَّاغُوتِ**: ﴿قِيلَ أَهَكَذَا عَرْشُكَ قَالَتْ كَأَنَّهُ هُوَ﴾ [النمل: ٤٢] فهي لم تجزم لرجاحة عقلها، ولا احتمال أن يكون شبيها لعرشها وإن كان قوي الشبه به<sup>(٢)</sup>.

ب- **التحقيق**: دون تشبيه وهو مذهب الكوفيين والزجاج ولا يثبت أكثر البصريين ودار بينهم حوار<sup>(٣)</sup> فيما استشهد على هذا المعنى من قول الشاعر راثيا:

فَأَصْبَحَ بَطْنُ مَكَّةَ مُقَشَعِرًا      كَأَنَّ الْأَرْضَ لَيْسَ بِهَا هِشَامٌ

ولو أنهم احتكموا إلى التنزيل ما أنكروا ولا تكلفوا التأويل، إذ التحقيق بين في قوله تعالى: ﴿وَيَكُنَّ اللَّهُ يَبْسُطُ الرِّزْقَ لِمَن يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ وَيَقْدِرُ﴾ [الفصص: ٨٢] وكذا في قوله تعالى: ﴿وَيَكُنَّ لَهُ لَا يَفْلِحُ الْكَافِرُونَ﴾ [الفصص: ٨٢]؛ إذ لا شك في عدم فلاح الكافرين وفي أن الأرزاق بيد رب العالمين، وإن كانت الآية الثانية تحتمل أن تكون الكاف للتعليل أي: لأنه لا يفلح الكافرون<sup>(٤)</sup> على المعنى الذي خرج عليه ابن مالك البيت المستشهد به.

(١) لم يثبت لها أكثر البصريين غيره، ويحملون ما ظاهره خلاف ذلك على التشبيه أيضًا ويقال: الأصل ﴿كَأَنَّهُمْ حُمُرٌ مُّسْتَنْفِرَةٌ﴾، فقدمت الكاف وفتحت همزت «إن» ومن ثمَّ فهي للتشبيه المؤكد انظر: الجنى الداني (ص ٥٧).

(٢) انظر: روح المعاني (١٩/٣٠٨).

(٣) انظر: شرح التسهيل (٢/٧٥٦)، والجنى الداني (ص ٥٧١، ٥٧٢)، مغني اللبيب (ص ٥٣، ٥٤).

(٤) انظر: روح المعاني (٢٠/١٨٤، ١٨٥).

ج- التقريب: قاله الكوفيون، وحملوا عليه قولهم: كأنك بالشتاء مقبل، وكأنك بالفرج آتٍ وقول الحسن: «كأنك بالدنيا لم تكن، وبالآخرة لم تزل» ورجح المرادي في ذلك التشبيه<sup>(١)</sup>.

### تنبيه:

يستخدم العرب «أن» بمعنى «لعل» فيقولون: ائت السوق أنك تشتري لنا شيئاً أي: لعلك، ووجه جمهور المفسرين والنحاة قوله تعالى: ﴿وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَا إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [الأنعام: ١٠٩] على هذه اللغة، وذهب ابن عاشور إلى أنها على باهما، وإلى أن «ما» في الآية نكرة بمعنى «شيء» وقد ناقشت ذلك بالتفصيل فارجع إليه<sup>(٢)</sup>.

### دخول (ما) الكافّة على «إن» وأخواتها

تدخل (ما) الزائدة على إن وأخواتها فتؤثر تأثيرين:

**الأول: تكفها عن العمل**، فيصير ما بعدها مبتدأ وخبراً كما كان ولا تأثير لـ«إن» وأخواتها عليه: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ﴾ [الحجرات: ١٠]، ﴿أَنَّمَا إِلَهُكُمُ إِلَهُ وَاحِدٌ﴾ [الكهف: ١١٠]، ﴿إِنَّمَا أَنْتَ مُنذِرٌ وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ﴾ [الرعد: ٧]، ﴿إِنَّمَا خُنَّ مُصْلِحُونَ﴾ [البقرة: ١١]، ﴿إِنَّمَا الْمَسِيحُ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ رَسُولُ اللَّهِ﴾ [النساء: ١٧١]، ﴿فَإِنَّمَا عَلَيْكَ الْبَلْغُ﴾ [آل عمران: ٢٠].

**الثاني: تزيل اختصاصها بالجملة الاسمية** فتجعلها صالحة للدخول على الجملة الفعلية: ﴿فَمَنْ أَهْتَدَىٰ فَإِنَّمَا يَهْتَدِي لِنَفْسِهِ وَمَنْ ضَلَّ فَإِنَّمَا يَضِلُّ عَلَيْهَا﴾ [يونس: ١٠٨]، ﴿كَأَنَّمَا يَصْعَدُ فِي السَّمَاءِ﴾ [الأنعام: ١٢٥]، ﴿كَأَنَّمَا يُسَاقُونَ إِلَى الْمَوْتِ﴾ [الأنفال: ٦]، ﴿إِنَّمَا تَحْشَى اللَّهُ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ﴾ [فاطر: ٢٨]، ﴿إِنَّمَا يَفْتَرِي الْكَذِبَ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِقَايَتِ اللَّهِ﴾ [النحل: ١٠٥]، ﴿فَكَأَنَّمَا أَحْيَا النَّاسَ جَمِيعًا﴾ [المائدة: ٣٢]،

(١) انظر: الجني الداني (ص ٥٧٣).

(٢) انظر: كتابنا أثر السياق (من ص ٣٤٨ إلى ص ٣٥٣).

﴿ كَأَنَّمَا أُغْشِيَتْ وُجُوهُهُمْ قِطْعًا مِّنَ اللَّيْلِ مُظْلِمًا ﴾ [يونس: ٢٧].

وقد اجتمع التأثران في قوله تعالى: ﴿ قُلْ إِنَّمَا يُوحَىٰ إِلَيَّ أَنَّمَا إِلَهُكُمُ إِلَهُهُ وَاحِدٌ ﴾ [الأنبياء: ١٠٨]، وتحتمل «ما» في الأولى الموصولية.

وقد اجتمع إعمال إن وإهمالها في أكثر من موضع كقوله تعالى: ﴿ قَالُوا إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِءُونَ ﴾ [البقرة: ١٤]، ﴿ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا ﴾ [البقرة: ٢٧٥]، ﴿ إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ الْيَتَامَىٰ ظُلْمًا إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ نَارًا ﴾ [النساء: ١٠].

### تنبيهات:

**الأول:** (ما) تكف إن وأخواتها عن العمل وتزيل اختصاصها بالجملة الاسمية فتَهَيَّئُهَا للدخول على الفعلية ما عدا (ليت) فإنها تبقى على اختصاصها بالجملة الاسمية، فلا يقال: ليتما يأتي محمد، ويجوز معها إعمال «ليت» وإهمالها، وشاهد ذلك في كتب النحو جميعها بيت النابغة.

قَالَتْ: أَلَا لَيْتِمَا هَذَا الْحِمَامُ لَنَا إِلَى حِمَامَتِنَا أَوْ نَصِفِهِ فَقَدِ

الذي رُوِيَ بنصب (الحمام) على الإعمال فيكون بدلا من اسم إن المنصوب محلا لأنه اسم إشارة، والرفع على الإهمال فيكون بدلا من المبتدأ المرفوع محلا بعد «ليتما»، وهنا يجدر الإشارة إلى أن كثيرا من المصنفين يطلقون على (ما) الداخلة على إن وأخواتها ما الزائدة، والتدقيق عندي أنها لا تكون زائدة إلا مع «لَيْتَ» حال إعمالها فقط، أمّا في حال إهمالها ومع باقي أخوتها فهي كافة، لأن الزائد لا يؤثر في الإعراب وهي مؤثرة في هذه الأدوات.

**الثاني:** لم تدخل (ما) على «ليت» ولا «لكن» ولا «لعل» في التنزيل، ودخلت على «إن» و«أن» و«كأن» ولم يتبعها مع «كأن» إلا جملة فعلية فعلها ماضٍ: ﴿ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعًا ﴾ [المائدة: ٣٢]، أو مضارع ﴿ كَأَنَّمَا يَصَّعَّدُ فِي السَّمَاءِ ﴾ [الأنعام: ١٢٥] ومن شواهد دخولها على «لعل» قول الشاعر:

أَعْدُ نَظْرًا يَا عَبْدَ قَيْسٍ لَعَلِّمًا أَضَاءَتْ لَكَ النَّارُ الْحِمَارَ الْمُقَيَّدَا

وعلى «لكن» قول الشاعر:

وَاللَّهِ مَا أَحْشَى حَكِيمًا وَرَهْطَهُ      وَلَكِنَّمَا يَخْشَى أَبَاكَ حَكِيمٌ

**الثالث:** سمع عن العرب إعمال «إِنَّ» مع دخول «ما» فروى الأخفش والكسائي عنهم سماعا: «إنما زيدا قائم» بنصب زيد، ولم يرد نظيره في التنزيل واختلف النحاة في إعمالها قياسا في باقي أخوات «إِنَّ» فمنهم من أجاز، ومنهم من منع، ومنهم من أجاز في البعض دون الآخر، وليس لأحدهم دليل من السماع<sup>(١)</sup>.

### مسألة:

تقع «ما» أحيانا محتملة لأن تكون كافة ولأن تكون موصولة وعلى ذلك تحتل أن الإعمال في الموصولة والإهمال لأجل الكافة والمعول عليه في ذلك السياق كقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ وَالْدَّمَ وَلَحْمَ الْخِنزِيرِ وَمَا أَهْلَ بِهِ لغيرِ اللَّهِ﴾ [البقرة: ١٧٣].

فعلى قراءة الجمهور لا تكون إلا كافة لنصب الميتة بـ ﴿حَرَّمَ﴾، وعلى قراءة ﴿حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ﴾ بالبناء المجهول ورفع الميتة تحتل الموصولية والكافة<sup>(٢)</sup>، ونظيره في الاحتمالية قوله تعالى: ﴿قَالَ إِنَّمَا أُوتِيْتُهُ عَلَى عِلْمٍ﴾ [القصص: ٧٨]؛ لعدم وجود قرينة لفظية تعين إحداهما؛ إذ الخبر شبه جملة، وقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ نَعَلْنَا أَنَّهُمْ يَقُولُونَ إِنَّمَا يُعَلِّمُهُ بَشَرٌ﴾ [النحل: ١٠٣].

إذ المرفوع «بشر» يحتمل الخبرية على معنى «إن الذي يعلمه بشر، وتكون موصولة، ويحتمل الفاعلية لـ «يعلم» فتكون كافة ومن ثم أجاز ابن هشام الموصولية في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا تَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ﴾ [فاطر: ٢٨]. فالعلماء فاعل على الكافة وخبر للموصولة وعائد الصلة مستتر أي: «إن الذين يخشون الله العلماء: وجعل استخدام «ما» للعقلاء من قبيل: ﴿أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾ [النساء: ٣] بإطلاقه على جماعة العقلاء.

(١) انظر: التصريح (٢/٦٣-٦٥).

(٢) الفريد (١/٤٠٧).

وما ذهب إليه ابن هشام يؤيده السياق والاستخدام، وإن رفضه الفراء الذي يميز الاحتمال إن كانت «ما» لغير العاقل فتقول: إنها سكنت دارك بالرفع فتكون موصولة، ودارك بالنصب فتكون كافة، أما إن كانت للعاقل نحو: «إنما ضربت أخاك» يتعين عنده أن تكون كافة فلا يقال: إنها ضربت أخوك بالرفع على الموصولة قال: لأن العرب لا تكاد تجعل (ما) للناس، أي العاقل، واستخدام (ما) للعاقل، استخدام ثابت في التنزيل كما مثل ابن هشام بأنواع من يعقل ومنه ﴿وَيَسْتَخْلِفُ مِنْ بَعْدِكُمْ مَا يَشَاءُ﴾ [الأنعام: ١٣٣] فالاستخلاف للعقلاء، وكذا لإرادة الإبهام: ﴿لِمَا خَلَقْتَ بِيَدَيَّ﴾ [ص: ٣٨] هو آدم عليه السلام، وعليه فقد رأيت مواضع في التنزيل تحمل على ما أجازها ابن هشام في آية فاطر وذلك قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَعْمُرُ مَسْجِدَ اللَّهِ مِنْ ءَامِنٍ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَأَقَامَ الصَّلَاةَ وَآتَى الزَّكَاةَ وَلَمْ يَخْشَ إِلَّا اللَّهَ﴾ [التوبة: ١٨]، وقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَفْتَرِي الْكَذِبَ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِعَايَةِ اللَّهِ﴾ [النحل: ١٠٥] وإن كان جعلها كافة أرجح لسببين:

**الأول: صناعي.** وهو الخلو من الحذف والتقدير.

**الثاني: معنوي.** وهو إفادة معنى الحصر والقصر الذي لا نجده مع الموصولة، ومن ثم قال ابن هشام عند توجيه آية فاطر: جزم النحاة بأن (ما) كافة<sup>(١)</sup>.

### فائدة:

يقضي علم الرسم أو الكتابة (الإملاء) أن يُفَرَّقَ بين كتابة (ما) الموصولة و(ما) الكافة بالانفصال والاتصال، فترسم الموصولة منفصلة ﴿إِنَّ مَا تُوعَدُونَ لَآتٍ﴾ [الأنعام: ١٣٤]، وترسم الكافة متصلة: ﴿إِنَّمَا ذَلِكُمُ الشَّيْطَانُ خُبْرٌ أُولَئِكَ هُمُ الَّذِينَ يَرْتَابُونَ﴾ [آل عمران: ١٧٥]، ﴿إِنَّمَا أَشْكُوا بَثِّي وَحُزْنِي إِلَى اللَّهِ﴾ [يوسف: ٨٥].

وجاء في رسم المصحف اتصال الموصولة: ﴿إِنَّمَا تُوعَدُونَ لَصَادِقٌ﴾ [الذاريات: ٥]، ﴿إِنَّمَا تُوعَدُونَ لَوَاقِعٌ﴾ [المسلات: ٧]، ﴿لَا جْرَمَ أَنَّمَا تَدْعُونِي إِلَيْهِ لَيْسَ لَهُ دَعْوَةٌ فِي

(١) انظر مغني اللبيب (٤٠٥، ٤٠٦)، ودراسات للشيخ عزيمة (ق ١)، (١/٥٠٩-٥١٥).

أَلَدُنِّيَا وَلَا فِي الْأَخْرَةِ ﴿ [غافر: ٤٣] على خلاف القاعدة الإملائية والذي يعين نوعها السياق الواردة فيه، وضوابط علم النحو.

ومن بديع اجتماع الموصولة والكافة متصلين في آية واحدة أو برسم إملائي واحد قوله تعالى: ﴿ وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنَّمَا نُمَلِّهُمْ خَيْرٌ لِّأَنفُسِهِمْ إِنَّمَا نُمَلِّهُمْ لِيَزِدَّادُوا إِثْمًا ﴾ [آل عمران: ١٧٨].

فالأولى يتعين أن تكون موصولة أو مصدرية أي موصول حرفي أو اسمي ولا تكون كافة؛ لأنها لو كانت كافة لانتصب ﴿ خَيْرٌ ﴾<sup>(١)</sup>، والثانية يتعين أن تكون كافة ولا تكون موصولة حرفياً أو اسمياً؛ لأن لام التعليل لا تقع في جملة الخبر<sup>(٢)</sup>.

### همزة «إن»:

لهمزة «إن» ثلاثة أحوال:

**أ- وجوب الكسر<sup>(٣)</sup>**، وذلك إذا صحَّ الابتداء بها لفظاً أو معنى وعلامة ذلك عدم جواز أن يسدَّ المصدر مسدّها ومسدّ معموليها؛ لأنَّ الكلام معها لا يؤول بمفرد.

**ب- وجوب الفتح**، وذلك إن لم يصحَّ الابتداء بها، وكانت غير مستغنية بمعموليها عن زيادة لارتباطها بموقع إعرابي، وعلامة ذلك صلاحية أن يسدَّ المصدر مسدّها ومسدّ معموليها؛ لأنَّ الكلام معها يؤول بمفرد.

**ج- جواز الفتح والكسر**، وذلك إذا وقعت في موقع يجوز فيه اعتبار الابتداء، ويصح فيه تأويلها ومعموليها بمصدر.

(١) الفريد (١/٦٦٤).

(٢) الدر المصون (٣/٥٠٥).

(٣) يقولون: الأصل الكسر والفتح فرع عنه، انظر: شرح التسهيل (٢/١٩).

## أولاً: حالات وجوب الكسر:

يجب الكسر إذا وقعت في الابتداء حقيقة.

أولاً: إذا وقعت في بداية الكلام ﴿إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ﴾ [الكوثر: ١]، ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ﴾ [القدر: ١]، ﴿إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُبِينًا﴾ [الفتح: ١]، ﴿إِنَّا أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَىٰ قَوْمِهِ - ﴿نوح: ١﴾، سواء كان في بداية السور كما سبق أو عند الانتقال من كلام لآخر وذلك كثير في التنزيل ﴿إِنَّا جَعَلْنَاهَا فِتْنَةً لِلظَّالِمِينَ﴾ ﴿٣٦﴾ ﴿إِنَّهَا شَجَرَةٌ تَخْرُجُ فِي أَصْلِ الْجَحِيمِ﴾ [الصافات: ٦٣، ٦٤].

ثانياً: إذا وقعت بعد أداة لا تغيّر الحكم بالابتداء لما بعدها وهي:

أ- «ألا» الاستفتاحية؛ لأن اعتبار الجملة يجعل ما بعدها كلاماً مفيداً ﴿أَلَا إِنَّ أَوْلِيَاءَ اللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ [يونس: ٦٢]، ﴿أَلَا إِنَّهُمْ فِي مِرْيَةٍ مِّن لِّقَاءِ رَبِّهِمْ أَلَا إِنَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ مُّحِيطٌ﴾ [فصلت: ٥٤]، ﴿أَلَا إِنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ﴾ [يونس: ٥٥].

ب- «كلاً» للردع والزجر؛ لأنها تبطل كلاماً ويستأنف بعدها آخر ﴿كَلَّا إِنَّهُمْ عَنْ رَبِّهِمْ يَوْمِئِذٍ لَّحَجُوبُونَ﴾ [المطففين: ١٥]، ﴿كَلَّا إِنَّهَا لَأَطْيٰى﴾ [المعارج: ١٥]، ﴿كَلَّا إِنَّهَا تَذْكِرَةٌ﴾ [عبس: ١١]، ﴿كَلَّا إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ لَكَن لِّيَطْغَىٰ﴾ [العلق: ٦].

ج- «حيث، إذ»؛ لأنها ملازمتان الإضافة للجمل؛ فما بعدها بداية، فتقول: حيث إنني، وإذ إنني، ولا تقول حيث أنني، وهو خطأ شائع، إلا عند من أجاز إضافتها للمفرد فإنه يصوّب ذلك والحق معه؛ لأن حجته السماع.

د- بعد النداء بأداة ملفوظة: ﴿يَلُوطُ إِنَّا رُسُلُ رَبِّكَ لَن يَصِلُوا إِلَيْكَ﴾ [هود: ٨١]، ﴿يَمْوَسَىٰ﴾ ﴿٣٦﴾ ﴿إِنِّي أَنَا رَبُّكَ﴾ [طه: ١١، ١٢]، ﴿يَتَأْتِبِ إِنِّي أَخَافُ أَنْ يَمَسَّكَ عَذَابٌ﴾ [مريم: ٤٥]، أو مقدرة ﴿رَبِّ إِنِّي وَهَنَ الْعَظْمُ مِنِّي﴾ [مريم: ٤]، ﴿رَبَّنَا إِنَّنَا ءَامَنَّا فَاغْفِرْ لَنَا ذُنُوبَنَا﴾ [آل عمران: ١٦].

هـ- بعد أداة القسم حرفاً: ﴿ وَالْعَصْرِ ۝ إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ لَكُفْرٌ ۝ ﴾ [العصر: ١، ٢]،  
 ﴿ وَالْقُرْآنِ الْحَكِيمِ ۝ إِنَّكَ لَمِنَ الْمُرْسَلِينَ ۝ ﴾ [يس: ٢، ٣]، ﴿ وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَىٰ ۝ ﴾ [الليل: ١]،  
 ﴿ إِنَّ سَعْيَكُمْ لَشَتَّىٰ ۝ ﴾ [الليل: ٤]، ﴿ حَم ۝ وَالْكِتَابِ الْمُبِينِ ۝ ﴾ [الليل: ١]، ﴿ إِنَّ أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةٍ مُّبَارَكَةٍ ۝ ﴾ [الدخان: ١، ٢، ٣]، أو مع ذكر فعل القسم ﴿ وَتَحْلِفُونَ بِاللَّهِ إِنْهُمْ لَمِنْكُمْ وَمَا هُمْ مِنْكُمْ ۝ ﴾ [التوبة: ٥٦]، ﴿ أَهْتُوا لِمَا أَفْسَدُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ إِنْهُمْ لَمَعَكُمْ ۝ ﴾ [المائدة: ٥٣]، ويتأكد الكسر لدخول اللام على الخبر ﴿ لَمِنْكُمْ ۝ ﴾، ﴿ لَمَعَكُمْ ۝ ﴾.

و- بعد حتى الابتدائية، كقولهم: «مرض زيدٌ حتى إنهم لا يرجونه» وفي الأثر: «حتى إنَّ الرِّمَانَةَ لِتَشْبَعُ السَّكَنَ»<sup>(١)</sup>.

ز- بعد «بلى» و«نعم» من أحرف الجواب فنقول: نعم إنك قلت كذا، وإذا قال لك قائل: أأنت أخاك؟ تقول له: بلى إنك أخي، مجيباً بالإثبات مؤكداً مقالك، ومنه في التنزيل ﴿ بَلَىٰ إِنَّ رَبَّهُ كَانَ بِهِ بَصِيرًا ۝ ﴾ [الانشقاق: ١٥]

ثالثاً: إذا وقعت في بداية جملة مرتبطة بما قبلها سواء كان لها محل من الإعراب أم لا وذلك في:

أ- جملة مقول القول: أي المحكية بالقول وهي في محل نصب ﴿ قَالَ إِنَّهُ يَقُولُ إِنَّهَا بَقَرَةٌ صَفْرَاءٌ ۝ ﴾ [البقرة: ٦٩]، ﴿ قَالَ إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ ۝ ﴾ [مريم: ٣٠]، ﴿ قُلْ إِنِّي هَدَيْتَنِي رَبِّيَ إِلَىٰ صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ ۝ ﴾ [الأنعام: ١٦١].

ب- الجملة الواقعة حالاً في محل نصب سواء سبقت بواو الحال كقوله تعالى: ﴿ كَمَا أَخْرَجَكَ رَبُّكَ مِنْ بَيْتِكَ بِالْحَقِّ وَإِنَّ فَرِيقًا مِّنَ الْمُؤْمِنِينَ لَكَرِهُونَ ۝ ﴾ [الأنفال: ٥]، وقوله تعالى: ﴿ كَمَثَلِ الْعَنكَبُوتِ اتَّخَذَتْ بَيْتًا ۝ وَإِنَّ أَوْهَنَ الْبُيُوتِ لَبَيْتُ الْعَنكَبُوتِ ۝ ﴾ [العنكبوت: ٤١]، وقوله تعالى: ﴿ ذَلِكَ جَزَيْنَهُمْ بِبَغْيِهِمْ ۝ وَإِنَّا لَصَادِقُونَ ۝ ﴾ [الأنعام: ١٤٦]،

(١) من كلام كعب الأبحار رواه أبو نعيم في الحلية (٦/ ٢٤).

وقول فرعون: ﴿ قَالَ سَنُقْتِلُ أَبْنَاءَهُمْ وَنَسْتَحْيِي نِسَاءَهُمْ وَإِنَّا فَوْقَهُمْ قَاهِرُونَ ﴾ [الأعراف: ١٢٧].

أو غير مقترنة بالواو ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ مِنَ الْمُرْسَلِينَ إِلَّا إِنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ الطَّعَامَ ﴾ [الفرقان: ٢٠] وقد قال الشيخ خالد: كُسِرَتْ «إِنَّ» لأجل اللام، لا لوقوعها حالاً<sup>(١)</sup>، ويرد ذلك الشاهد الأول مع الواو فالخبر مقرون فيه باللام أيضاً ﴿ لَكَرِهُونَ ﴾ وهو شاهد على الحالية عند الجميع واستشهد به الشيخ نفسه رحمته الله فالرأي أن الكسر لمجموع الأمرين الحالية واللام إذ لو لم يقترن باللام لكسر أيضاً؛ لأجل الحالية.

ج- الجملة الواقعة صلة الموصول وهي لا محل لها من الإعراب وشاهدها في التنزيل قوله تعالى: ﴿ وَءَاتَيْنَاهُ مِنَ الْكُنُوزِ مَا إِنَّ مَفَاتِحَهُ لَتَنُوءُ بِالْعُصْبَةِ أُولَى الْقُوَّةِ ﴾ [القصص: ٧٦] وعليه تقول: جاء الذي إنه فاضل، ولا تقول: جاء الذي أنه فاضل، إلا إذا جعلت المصدر المؤول مبتدأ وذكرت له خبراً فقلت: جاء الذي عندي أنه فاضل.

د- الجملة الواقعة خبراً عن اسم في محل رفع كقولك: محمدٌ إنه كريمٌ، تريد الإخبار عنه وشاهده من التنزيل قوله تعالى: ﴿ إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِغِينَ وَالنَّصْرَى وَالْمَجُوسَ وَالَّذِينَ أَشْرَكُوا إِنَّ اللَّهَ يَفْصِلُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ﴾ [الحج: ١٧].

هـ- الجملة الواقعة صفة لنكرة قبلها هي اسم عين (ذات) كقولك: مررت برجلٍ إنه فاضل؛ لأن الأعيان لا توصف بالمصدر إلا على تأويل، وعندني أنها مكسورة هنا لوقوعها مقولاً لقول هو الصفة في الحقيقة.

و- الجملة التابعة لما سبق بيانه وذلك كثير في التنزيل: ﴿ إِنَّا لَخُنُّ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُدٍ لِحَفِظُونَ ﴾ [الحجر: ٩]، ﴿ قَالُوا إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ ﴾ [البقرة: ١٥٦].

(١) انظر: شرح التصريح (٢/٢٧).

رابعاً: أن تقع «إِنَّ» بعد عامل علق عن عمله فيها باللام، أي: بعد فعل يقين أو ما في معناه امتنع أن يكون «إِنَّ» ومعمولها سادة مسدّ مفعوليه؛ لاقتران خبرها باللام وبيان ذلك بالموازنة بين قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ﴾ [المنافقون: ١] وبين قوله تعالى: ﴿شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾ [آل عمران: ١٨]، ﴿وَلَقَدْ نَعَلْنَا أُنثَىٰ يَضِيْقُ صَدْرُكَ بِمَا يَقُولُونَ﴾ [الحجر: ٩٧] فالعامل قبل «إِنَّ» واحد «يعلم - يشهد» وإنَّ وجب كسرها في آية المنافقين لاقتران خبرها باللام «لرسوله - لكاذبون» ووجب فتحها في آيتي آل عمران والأنعام لعدم الاقتران باللام فالمصدر المؤول سدّ مسدّ معمولي (علم).

ولهذا السبب نصوا على عملية الإعمال والتعليق في باب ظن وأخواتها، والأسهل أن يقال: إذا اقترن الخبر باللام وجب كسر همزة «إِنَّ» سواء سبقت بفعل أو لم تسبق ﴿إِنَّ رَبَّكَ لَسَرِيعُ الْعِقَابِ وَإِنَّهُ لَغَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [الأعراف: ١٦٧]، ﴿إِنَّا لَنَرَاهَا فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ﴾ [يوسف: ٣٠]، ﴿إِنَّ أَبَانَا لَفِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ﴾ [يوسف: ٨]، ﴿وَأِنَّا لَفَاعِلُونَ﴾ [يوسف: ٦١]، ﴿وَإِنَّ اللَّهَ لَمَعَ الْمُحْسِنِينَ﴾ [العنكبوت: ٦٩]، وقد يجمع مع الاقتران باللام سبب آخر وذلك كثير في التنزيل وفي بعض ما مثلت به دليل.

### تنبيه:

كسر الهمزة في قوله تعالى: ﴿فَلَا تَحْزَنْكَ قَوْلُهُمْ إِنَّآ نَعْلَمُ مَا يُسْرُونَ وَمَا يُعْلِنُونَ﴾ [يس: ٧٦] وقوله سبحانه: ﴿وَلَا تَحْزَنْكَ قَوْلُهُمْ إِنَّ الْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا﴾ [يونس: ٦٥] لأجل الابتداء فهو كلام مستأنف على سبيل التعليل منه سبحانه ولذا وضع عليه علامة الوقف اللازم خشية الالتباس وإلا فلا يتصور أن يفهم أنها مقول القول فيكون حزن خير الأنام لأجل ما أوكد من كلام - حاشا لله - في الآيتين، ويجوز فتح همزة «إِنَّ» على اعتبار إرادة صريح التعليل إي: لا تحزن لأننا نعلم سرهم ولأن لنا العزة وقرئ بالفتح

في آية يونس<sup>(١)</sup> وذلك بخلاف قوله تعالى: ﴿ وَقَوْلِهِمْ إِنَّا قَتَلْنَا الْمَسِيحَ عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ ﴾ [النساء: ١٥٧] فوجوب الكسر هنا؛ لأنها جملة مقول القول.

### وجوب فتح همزة «إِنْ»

يجب فتح همزة «إِنْ» إذا صح تأويلها بمصدر يشغل موقعا إعرابيا فيصير كلمة مفردة وذلك في الحالات الآتية:

**أولاً: أن يقع فاعلا:** ﴿ أَوْلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ ﴾ [العنكبوت: ٥١] أي: إنزالنا، ﴿ فَلَمَّا تَبَيَّنَ لَهُ أَنَّهُ عَدُوٌّ لِلَّهِ تَبَرَّأَ مِنْهُ ﴾ [التوبة: ١١٤] أي: عداوته، ﴿ وَمَا مَنَعَهُمْ أَنْ تُقْبَلَ مِنْهُمْ نَفَقَتُهُمْ إِلَّا أَنَّهُمْ كَفَرُوا بِاللَّهِ وَبِرَسُولِهِ ﴾ [التوبة: ٥٤] أي: منعهم الكفر قبول النفقات.

**ثانياً: أن يقع مفعولاً به لغير فعل القول:** ﴿ وَلَا تَخَافُونَ أَنْكُمْ أَشْرَكْتُمْ ﴾ [الأنعام: ٨١] أي: شرككم، ﴿ أَلَمْ يَرَوْا أَنَّهُمْ لَا يَكْلُمُهُمْ وَلَا يَهْدِيهِمْ سَبِيلًا ﴾ [الأعراف: ١٤٨] أي: عدم كلامه، ﴿ وَلَقَدْ كَتَبْنَا فِي الزَّبُورِ مِنْ بَعْدِ الذِّكْرِ أَنَّ الْأَرْضَ يَرِثُهَا عِبَادِيَ الصَّالِحُونَ ﴾ [الأنبياء: ١٠٥]، أي: ورثته الأرض عبادي الصالحون، ﴿ وَتَوَدُّونَ أَنَّ غَيْرَ ذَاتِ الشَّوْكَةِ تَكُونُ لَكُمْ ﴾ [الأنفال: ٧].

**ثالثاً: أن يقع نائباً عن الفاعل** ﴿ قُلْ أُوْحَىٰ إِلَىٰ أَنَّهُ اسْتَمَعَ نَفَرٌ مِّنَ الْجِنِّ ﴾ [الجن: ١] أي: استماع، ﴿ فَإِذَا جَاءَهُمْ وَعَصِيَّهُمْ تُخَيِّلُ إِلَيْهِ مِنْ سِحْرِهِمْ أَمْهَا تَسْعَى ﴾ [طه: ٦٦] أي: سعيها، ﴿ إِنَّا قَدْ أُوحِيَ إِلَيْنَا أَنَّ الْعَذَابَ عَلَىٰ مَنْ كَذَّبَ وَتَوَلَّى ﴾ [طه: ٤٨] أي: عذاب المكذبين.

**رابعاً: أن يقع مبتدأ** ﴿ وَآيَةٌ لَهُمْ أَنَّا حَمَلْنَا ذُرِّيَّتَهُمْ ﴾ [يس: ٤١] أي: حملنا، ﴿ وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْكَ تَرَى الْأَرْضَ خَاشِعَةً ﴾ [فصلت: ٣٩] أي: رؤيتك، ﴿ فَلَوْلَا أَنَّهُ كَانَ مِنَ

(١) انظر تفصيل الكلام في: النحو والقراءات (من ص ٥٢٥ إلى ص ٥٢٧).

المُسَبِّحِينَ ﴿ [الصفات: ١٤٣] أي: تسيحه، ولو في الأصل وذلك مع اسم كان ﴿ فَكَانَ عَنِقَبَتَهُمَا أَنَّهُمَا فِي النَّارِ خَالِدِينَ فِيهَا ﴾ [الحشر: ١٧] أي: كان الاستقرارُ في النار عاقبة لهما، وورد في الشعر وقوع المصدر المؤول اسما لحرف ناسخ ومنه قول الشاعر:

وَيَا لَيْتَ أَنَّ اللَّهَ إِذْ لَمْ أَلْقِهَا قَضَى بَيْنَ كُلِّ اثْنَيْنِ أَنْ لَا تَلَاقِيَا

خامسا: أن يقع مجرورا بحرف الجر ﴿ ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَقُّ ﴾ [الحج: ٦]، ﴿ وَأَشْهَدُ بِأَنَّ مُسْلِمُونَ ﴾ [آل عمران: ٥٢]، وجرَّ بـ (على) في قوله تعالى: ﴿ فَإِنَّ عُثْرَ عَلَىٰ أَنَّهُمَا اسْتَحَقَّا إِثْمًا ﴾ [المائدة: ١٠٧].

سادسا: أن يقع مجرورا بالإضافة لغير ظرف يقتضي جملة ﴿ مَثَلٌ مَا أَنْكُمْ تَنْطِقُونَ ﴾ [الذاريات: ٢٣] ومن وقوعه مجرورا بالإضافة قول النابغة:

أزف الترحُّلُ غيرَ أن ركبنا لَمَّا نزل بِرِحالنا وَكَأَنَّ قَدِ

سابعا: أن يكون مبدلا من أحد المواقع السابقة ﴿ وَإِذْ يَعِدُكُمُ اللَّهُ إِحْدَى الطَّائِفَتَيْنِ أَنَّهَا لَكُمْ ﴾ [الأنفال: ٧]، ﴿ وَقَضَيْنَا إِلَيْهِ ذَلِكَ الْأَمْرَ أَنَّ دَابِرَ هَتُؤَلَاءِ مَقْطُوعٌ مُصْبِحِينَ ﴾ [الحجر: ٦٦].

ثامنا: أن يكون معطوفا على شيء مما سبق ﴿ يَبْنِي إِسْرَائِيلَ أَذْكَرُوا نِعْمَتِي الَّتِي أَنْعَمْتُ عَلَيْكُمْ وَأَنِّي فَضَّلْتُكُمْ عَلَى الْعَالَمِينَ ﴾ [البقرة: ٤٧]، ﴿ ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَقُّ وَأَنَّهُ يُحْيِي الْمَوْتَىٰ وَأَنَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ۝ وَأَنَّ السَّاعَةَ آتِيَةٌ لَّا رَيْبَ فِيهَا وَأَنَّ اللَّهَ يَبْعَثُ مَنْ فِي الْقُبُورِ ﴾ [الحج: ٦، ٧].

تاسعا: أن يقع خبرا عن اسم معنى كقولك: اعتقادي أنك فاضلٌ، فالمعنى معتقدي فضلك فيكون المصدر خبرا، وشرط ذلك شيئان.

١- ألا يكون المبتدأ اسم معنى للقول وإلا يجب الكسر؛ لكون الخبر جملة هي نفس المبتدأ في المعنى غير محتاجة لرباط فتقول: قولي إنك فاضلٌ.

٢- ألا يصح أن يكون خبر «إِنَّ» خبراً لاسم المعنى وصادقا عليه وإلا يجب الكسر؛ لكون الخبر الجملة والرابط الضمير المتصل باسم إن كقولك: اعتقاد زيد إنه حق.  
ومن وقوعه خبراً في التنزيل قوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ جَزَاؤُهُمْ أَنْ عَلَيْهِمْ لَعْنَةُ اللَّهِ﴾ [آل عمران: ٨٧] أي: جزاؤهم استقرار اللعنة عليهم.

### جواز فتح وكسر همزة «إِنَّ»

وذلك في تسعة مواضع منها أربعة في التنزيل:

**أولاً: إذا وقعت «إِنَّ» بعد فاء الجزاء** (جواب الشرط) فالكسر على الأصل في أن الجواب لا يكون إلا جملة والفتح على اعتبار المصدر المؤول مبتدأ حذف خبره أو خبر حذف مُبْتَدَأُهُ، والجملة جواب الشرط وعليه قرئ تواتراً<sup>(١)</sup> قوله تعالى: ﴿أَنَّهُ مَن عَمِلَ مِنكُم سُوْءًا بِجَهْلَةٍ ثُمَّ تَابَ مِن بَعْدِهِ وَأَصْلَحَ فَأَنَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [الأنعام: ٤٥] أي: فهو غفور رحيم (الكسر) أو فالغفران والرحمة حاصلان، أو فالحاصل الغفران والرحمة (الفتح) وقرئ شاذاً بالكسر في قوله تعالى: ﴿مَنْ يُحَادِدِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَأَنَّ لَهُ نَارَ جَهَنَّمَ﴾ [التوبة: ٦٣]<sup>(٢)</sup>، ﴿كُتِبَ عَلَيْهِ أَنَّهُ مَن تَوَلَّاهُ فَإِنَّهُ يُضِلُّهُ﴾ [الحج: ٤]<sup>(٣)</sup>، والكسر بعد فاء الجزاء هو الكثير في القرآن ولم يجئ الفتح إلا مسبقاً بأن المفتوحة<sup>(٤)</sup>.

**ثانياً: إذا وقعت «إِنَّ» بعد «لا جرم»** والغالب الفتح على أن (جرم) فعل ماض وأن ومعمولها فاعل، أو لأن (لا جرم) بمعنى لا بُد والمصدر مجرور بـ «من» مقدرة أي: لا بُدَّ من كذا، والكسر لإنزالها منزلة اليمين فيكسر ما بعدها.

(١) انظر: إتحاف فضلاء البشر (ص ٢٦٤).

(٢) انظر: الفريد (٢/٤٨٦، ٤٨٧)، ولم أجد لها في الإتحاف.

(٣) انظر: الفريد (٣/٥١٦) ولم أجد لها في الإتحاف.

(٤) انظر: دراسات الشيخ عضية (ق ١) (١/٤٩٦، ٤٩٨).



هذه هي المواضع الأربعة التي ذكرها ابن هشام مستشهداً لها بآي القرآن وتبعه فيها الشيخ خالد ومن نقل عنه كصاحب الكامل وصاحب النحو القرآني، وبالنظر إلى متواتر القراءات فحسب يتبين لنا مواضع أخرى لجواز الفتح والكسر؛ إذ قرئ بهما تواتراً وهذه المواضع أساسها السياق ومرتبطة بالمعنى، ونستطيع أن ندرجها تحت عبارة ابن هشام ويجوز إن صحَّ الاعتباران<sup>(١)</sup> إلا أنه لم يمثل لها **بِسْمِ اللَّهِ**.

**أولاً: إذا سبقت «إِنَّ» بفعل يتضمن معنى القول،** أو إذا صحَّ أن تكون ومعمولها مقولاً لقول مقدر ومن ثمَّ تكسر لأجل ذلك، وتفتح على اعتبار أنها معمول الفعل، وعليه قرئ تواتراً قوله تعالى: ﴿ **فَنَادَتْهُ الْمَلَائِكَةُ وَهُوَ قَائِمٌ يُصَلِّي فِي الْمَحْرَابِ أَنَّ اللَّهَ يُبَشِّرُكَ بِيحْيَىٰ** ﴾ [آل عمران: ٣٩] بفتح همزة «إِنَّ» وكسرها<sup>(٢)</sup>، وكذا ﴿ **كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَىٰ نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ أَنَّهُ مَن عَمِلَ مِنكُمْ سُوءًا بِجَهْلَةٍ** ﴾ [الأنعام: ٥٤].

وقرئ في الشواذ بالكسر<sup>(٣)</sup> قوله تعالى: ﴿ **إِذْ يُوحِي رَبُّكَ إِلَى الْمَلَائِكَةِ أَنِّي مَعَكُمْ** ﴾ [الأنفال: ١٢]، وقوله تعالى: ﴿ **وَأُوحِيَ إِلَى نُوحٍ أَنَّهُ لَن يُؤْمِنَ** مِنْ قَوْمِكَ إِلَّا مَنْ قَدْ ءَامَنَ ﴾ [هود: ٣٦]، ﴿ **وَأَذَانٌ مِّنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ إِلَى النَّاسِ يَوْمَ الْحَجِّ الْأَكْبَرِ أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ** ﴾ [التوبة: ٣]، ﴿ **فَدَعَا رَبَّهُ أَنِّي مَغْلُوبٌ فَانْتَصِرَ** ﴾ [القمر: ١٠]، ﴿ **فَاسْتَجَابَ لَهُمْ رَبُّهُمْ أَنِّي لَا أُضِيعُ عَمَلَ عَمَلٍ مِّنْكُمْ** ﴾ [آل عمران: ١٩٥]، ﴿ **أَخْرَجْنَا هُم دَابَّةً مِّنَ الْأَرْضِ تُكَلِّمُهُمْ أَنَّ النَّاسَ كَانُوا بِغَيِّتِنَا لَا يُوقِنُونَ** ﴾ [النمل: ٨٢].

**ثانياً: إذا صحَّ جعل الكلام استئنافاً،** جاز كسر الهمزة على الابتداء، وفتحها على وصلها بما قبلها في المعنى وعليه قرئ تواتراً قوله تعالى: ﴿ **إِنِّي جَزَيْتُهُمُ الْيَوْمَ بِمَا صَبَرُوا أَنَّهُمْ هُمُ الْفَآئِزُونَ** ﴾ [المؤمنون: ١١١] بالفتح على أنها مفعول ثانٍ للفعل جزى أو التعليل

(١) أوضح المسالك (١/٢٩٨).

(٢) انظر: الإتحاف (ص ٢٢٣).

(٣) انظر: الفريد (٢/٤١١، ٦٢٢، ٤٤٥).

للجزاء وبالكسر على الاستئناف<sup>(١)</sup>، وقرئ قوله تعالى: ﴿ وَرَسُولًا إِلَىٰ بَنِي إِسْرَائِيلَ أَنِّي قَدْ جِئْتُكُمْ بِآيَةٍ مِّن رَّبِّكُمْ أَنِّي أَخْلُقُ لَكُمْ ﴾ [آل عمران: ٤٩] بالفتح على أنها بدل من الأولى وبالكسر على الاستئناف أو إضمار القول كالحالة الأولى<sup>(٢)</sup>، وقرئ قوله تعالى: ﴿ وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَبَقُوا إِنَّهُمْ لَا يُعْجِزُونَ ﴾ [الأنفال: ٥٩] بالكسر على الاستئناف وبالفتح على تقدير لام العلة<sup>(٣)</sup> فيكون الكلام تعليلا لما قبله، وقرئ في الشواذ بالكسر<sup>(٤)</sup> على الاستئناف قوله تعالى: ﴿ وَقَضَيْنَا إِلَيْهِ ذَٰلِكَ الْأَمْرَ أَنَّ دَابِرَ هَتُولَاءِ مَقْطُوعٌ مُّصْبِحِينَ ﴾ [الحجر: ٦٦]، ﴿ أَلَمْ يَرَوْا كَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُم مِّنَ الْقُرُونِ أَنَّهُمْ إِلَيْهِمْ لَا يَرْجِعُونَ ﴾ [يس: ٣١] وهي بالفتح تواترا على الإبدال.

والفرق بين هذا الموضع وآية الذاريات أن هذا الموضع صحة الاستئناف فيه مجردة عن التعليل بخلاف ﴿ إِنَّهُ هُوَ الْبَرُّ الرَّحِيمُ ﴾ [الطور: ٢٨].

**ثالثا: إذا احتمل السياق التعليل لما قبله فتفتح بتقدير اللام وتكسر على الاستئناف** بعد الواو، وعليه قرئ تواترا قوله تعالى: ﴿ إِذَا قَضَىٰ أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُن فَيَكُونُ ﴾ [وَإِنَّ اللَّهَ رَبِّي وَرَبُّكُمْ فَأَعْبُدُوهُ] [مريم: ٣٥، ٣٦] بالكسر على الاستئناف وبالفتح على تقدير اللام أو كون المصدر خبرا لمبتدأ محذوف<sup>(٥)</sup> وقوله تعالى: ﴿ وَأَعْمَلُوا صَالِحًا إِنِّي بِمَا تَعْمَلُونَ عَلِيمٌ ﴾ [وَإِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً] [المؤمنون: ٥١، ٥٢] وقوله تعالى<sup>(٦)</sup>: ﴿ وَلَن تَغْنِي عَنْكُمْ فِتْنَتُكُمْ شَيْئًا وَلَوْ كَثُرَتْ وَأَنَّ اللَّهَ مَعَ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ [الأنفال: ١٩] وقوله

(١) انظر: الإتحاف (ص ٤٠٦).

(٢) انظر: الإتحاف (ص ٢٢٤).

(٣) الإتحاف (ص ٢٩٩).

(٤) انظر: الفريد (٣/٢٠٥، ٤/١٠٦، ٤/١٠٧).

(٥) انظر: الإتحاف (ص ٣٧٨).

(٦) الإتحاف (ص ٤٠٤).

(٧) الإتحاف (ص ٢٩٧).

تعالى<sup>(١)</sup>: ﴿ذَالِكُمْ وَصَدَّكُمْ بِهِ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ ﴿١٥٢﴾ وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ﴾ [الأنعام: ١٥٢، ١٥٣].

أو بدون الواو وعليه قرئ تواتراً: ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَبَقُوا إِنَّهُمْ لَا يُعْجِزُونَ﴾ [الأنفال: ٥٩] بالكسر على الاستثناف وبالفتح على إرادة اللام<sup>(٢)</sup>.

وقرئ في الشواذ بالفتح في قوله تعالى: ﴿قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِمْ مِنَ الْجِنِّ وَالْإِنْسِ إِنَّهُمْ كَانُوا خَاسِرِينَ﴾ [الأحقاف: ١٨] وقوله تعالى: ﴿وَسِيرَتِ الْجِبَالُ فَكَانَتْ سَرَابًا ﴿٢١﴾ إِنَّ جَهَنَّمَ كَانَتْ مِرْصَادًا﴾ [النبأ: ٢١، ٢٢].

أما المواضع الخمسة الأخرى التي ذكرها النحاة فهي:

أولاً: أن تقع بعد «إذا» الفجائية وعليه رواية قول الشاعر:

وَكُنْتُ أَرَى زَيْدًا كَمَا قِيلَ سَيِّدًا إِذَا إِنَّهُ عَبْدُ الْقَفَا وَاللَّهَازِمِ

بالكسر على أنها جملة فإذا هو عبد القفا، والفتح على أنه مصدر وقع مبتدأ خبره محذوف، والتقدير: فإذا العبودية حاصلة.

ثانياً: أن تقع بعد فعل قسم ولا لام بعدها، كقول الشاعر:

أَوْ تَحْلِفِي بِرَبِّكَ الْعَلِيِّ أَنِّي أَبُودِيَالِكَ الصَّبِيِّ

روي بالكسر على اعتبار أنها جملة جواب القسم، أو بالفتح على أن المصدر المؤول مجرور بحرف محذوف والتقدير: تحلفي على كذا.

قال ابن هشام: ولو أُضْمِرَ الفعل أو ذكرت اللام تعيّن الكسر إجماعاً<sup>(٣)</sup>.

(١) الإتحاف (ص ٢٧٧).

(٢) الإتحاف (ص ٢٩٩).

(٣) أوضح المسالك (١/٣٠٦).

**وأقول<sup>(١)</sup>:** إلا أن يقدر زيادة اللام فيجوز الفتح ودليله ما قرئ في الشواذ قوله تعالى: ﴿لَعَمْرُكَ إِنَّهُمْ لَفِي سَكْرَتِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾ [الحجر: ٧٢] بالفتح على تقدير زيادة اللام في خبر جملة جواب القسم «لَفِي»<sup>(٢)</sup>.

**الثالث: أن تقع خبرا عن قول أو مخبرا عنها بقول والقائل واحد،** نحو: قَوْلِي إِنِّي أَحْمَدُ الله، فقولي: مبتدأ وجملة «إني أحمد الله» خبر، وجملة أحمد الله خبر «إن»، والقائل واحد (قولي إني) وبذلك استوفيت الشروط فإن اختلف شرط وجب أحدهما (الفتح أو الكسر) كالاتي:

١- إذا لم تكن خبرا عن قول مثل: **علمي** أي أحمد الله، وجب الفتح لكون المصدر خبرا عن اسم معنى.

٢- إذا لم تخبر عنها بقول مثل: قولي **إني مؤمن**، وجب الكسر، لأنها جملة اسمية وقعت خبرا ولا تحتاج إلى رابط.

٣- إذا لم يكن القائل واحداً مثل: **قولي إن زيدا** يحمده الله، وجب الكسر أيضا للسبب السابق.

**رابعا: أن تقع بعد «أما»** فالكسر على أنها حرف استفتاح بمنزلة «ألا»، والفتح على أنها بمعنى أحقا، وقد جاء في الصحيح، «**أما إنه صدقك وهو كذوب**»<sup>(٣)</sup>.

**خامسا: أن تقع بعد «حتى»** فإن كانت ابتدائية كسرت الهمزة وإن كانت عاطفة أو جارة فتحت الهمزة.

(١) هذه الطريقة من لزوم الصنعة كما يقال، أو من متطلبات الكتابة البحثية، أن يبين الباحث رأيه، وإلا فمن غير المعقول أن يقول مثلي: قال ابن هشام، وأقول.

(٢) الفريد (٣/٢٠٧).

(٣) من حديث أبي هريرة رواه البخاري (٣١٠١).

## وقوع لام الابتداء بعد «إن» المكسورة

تدخل لام الابتداء بعد «إن» المكسورة على أربعة أشياء:

**أولاً: ضمير الفصل،** وذلك بلا شرط ﴿ إِنَّ هَذَا لَهُوَ الْقَصَصُ الْحَقُّ ﴾ [آل عمران: ٦٢]، ﴿ وَإِنَّا لَنَحْنُ الصَّافُونَ ﴾ [الصافات: ١٦٥]، ﴿ إِنَّكَ لَأَنْتَ الْحَلِيمُ الرَّشِيدُ ﴾ [هود: ٨٧]، ﴿ إِنَّهُمْ لَهُمُ الْمَنْصُورُونَ ﴾ [الصافات: ١٧٢، ١٧٣].

**ثانياً: اسم «إن»،** بشرط أن يكون خبره شبه جملة مقدما عليه ﴿ إِنَّ فِي هَذَا لَبَلَاغًا لِّقَوْمٍ عَابِدِينَ ﴾ [الأنبياء: ١٠٦]، ﴿ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَعِبْرَةً لِّمَن تَخَشَى ﴾ [النازعات: ٢٦]، ﴿ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ ﴾ [السجدة: ٢٦]، ﴿ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَةً ﴾ [البقرة: ٢٤٨].

**ثالثاً: خبر إن،** وتسمى المَرْحَلَّة (بالقاف) أو المَرْحَلَّة (بالفاء) وذلك بثلاثة شروط:

- أن يكون مؤخرًا مثبتًا، غير ماضي، وعلى ذلك فالمستوفي للشروط ما يلي:

**أ- الخبر المفرد** ﴿ وَإِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ لِّلنَّاسِ عَلَى ظُلْمِهِمْ وَإِنَّ رَبَّكَ لَشَدِيدُ الْعِقَابِ ﴾ [الرعد: ٦]، ﴿ إِنَّ رَبِّي لَغَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾ [هود: ٤١]، ﴿ وَإِنَّا لَفَاعِلُونَ ﴾ [يوسف: ٦١]، ﴿ إِنَّكُمْ لَسَرِِقُونَ ﴾ [يوسف: ٧٠]، ﴿ إِنَّا لَقَادِرُونَ ﴾ [المعارج: ٤٠]، ﴿ إِنَّ عَذَابَ رَبِّكَ لَوَاقِعٌ ﴾ [الطور: ٧].

**ب- الخبر شبه الجملة المؤخر عن اسمه** سواء كان جارًا ومجرورًا ﴿ وَإِنَّكَ لَعَلَى خُلُقٍ عَظِيمٍ ﴾ [القلم: ٤]، ﴿ وَإِنَّهُمْ لَفِي شَكٍّ ﴾ [هود: ١١٠]، ﴿ إِنَّ أَبَانَا لَفِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ ﴾ [يوسف: ٨]، أو ظرفًا ﴿ وَإِنَّ اللَّهَ لَمَعَ الْمُحْسِنِينَ ﴾ [العنكبوت: ٦٩].

**ج- الجملة الاسمية المثبتة،** ومثالها عند من يمنع وقوع ضمير الفصل قبل الجملة الفعلية قوله تعالى: ﴿ وَإِنَّا لَنَحْنُ نُحْيِي وَنُمِيتُ ﴾ [الحجر: ٢٣] ويتعدد مثالها إذا وقع بعد ضمير الفصل اسم مفرد وأعرّب ضمير الفصل مبتدأ وإلا كانت مثالاً للخبر المفرد أو الدخول على ضمير الفصل ﴿ أَيْنَاكَ لَأَنْتَ يَوْسُفُ ﴾ [يوسف: ٩]، ﴿ وَإِنَّا لَنَحْنُ الْمَسْبُوحُونَ ﴾ [الصافات: ١٦٦] (١).

(١) انظر تفصيل ذلك في الجزء الأول (ص ١٩١).

د- الجملة الفعلية التي فعلها مضارع مثبت ﴿ وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَعْلَمُ مَا تُكِنُّ صُدُورُهُمْ وَمَا يُعْلِنُونَ ﴾ [النمل: ٧٤]، ﴿ إِنَّا لَنَنْصُرُ رُسُلَنَا وَالَّذِينَ ءَامَنُوا ﴾ [غافر: ٥١]، ﴿ إِنَّ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ لَيَسْمُونَ الْمَلَائِكَةَ تَسْمِيَةً الْأُنثَى ﴾ [النجم: ٢٧].

فإذا اختل أحد الشروط امتنع دخول اللام على الخبر وذلك إذا:

١- إذا وقع الخبر شبه جملة مقدما على اسمه لامتناع توالي حرفين مؤكدين سواء كان ظرفاً ﴿ إِنَّ لَدَيْنَا أَنْكَالًا وَحَحِيمًا ﴾ [الزمل: ١٢]، أو جار ومجروراً كقوله تعالى: ﴿ إِنَّ فِيهَا قَوْمًا جَبَّارِينَ ﴾ [المائدة: ٢٢]، وقوله سبحانه: ﴿ إِنَّ إِلَيْنَا إِيَابَهُمْ ﴾ ﴿ ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا حِسَابَهُمْ ﴾ [الغاشية: ٢٥-٢٦]، وكقوله ﷺ: ﴿ إِنَّ فِي الْجَنَّةِ بَابًا يُقَالُ لَهُ الرَّيَّانُ ﴾<sup>(١)</sup>، وقوله ﴿ إِنَّ فِي الْجَنَّةِ غُرَفًا ﴾<sup>(٢)</sup>، فلا يقال: ﴿ إِنَّ لَدَيْنَا ﴾، ولا: إن لفي الجنة، إن لإلينا، إن لعلينا.

٢- إذا كان الخبر منفياً ﴿ إِنَّ اللَّهَ لَا يَظْلِمُ النَّاسَ شَيْئًا ﴾ [يونس: ٤٤]، ﴿ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ كُلَّ حَوَّانٍ كَفُورٍ ﴾ [الحج: ٣٨]، ﴿ إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ ﴾ [النساء: ٤٨].

فلا يقال: «لألا» وشذ دخولها في قول الشاعر:

وَأَعْلَمُ إِنَّ تَسْلِيمًا وَتَرْكًا لَأَلَمْتُ شَاهِبَانَ وَلَا سِوَاءَ

وليس النفي خاص بـ«لا»، ففي الحديث القدسي: «يَا عِبَادِي إِنَّكُمْ لَنْ تَبْلُغُوا ضُرِّي فَتَضُرُّونِي»<sup>(٣)</sup>.

٣- إذا وقع الخبر جملة فعلية فعلها ماض ﴿ إِنَّ اللَّهَ أَصْطَفَىٰ ءَادَمَ وَنُوحًا وَءَالَ إِبْرَاهِيمَ وَءَالَ عِمْرَانَ عَلَى الْعَالَمِينَ ﴾ [آل عمران: ٣٣]، ﴿ يَمْوَسَىٰ إِنِّي أَصْطَفَيْتَكَ ﴾ [الأعراف: ١٤٤]، ﴿ رَبِّ إِنِّي نَدَرْتُ لَكَ مَا فِي بَطْنِي مُحَرَّرًا ﴾ [آل عمران: ٣٥].

(١) من حديث سهل بن سعد رواه البخاري (١٧٩٧).

(٢) من حديث علي رواه الترمذي (١٩٨٤) وقال: هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من حديث عبد الرحمن بن إسحق وقد تكلم بعض أهل الحديث في عبد الرحمن بن إسحق هذا من قبل حفظه.

(٣) من حديث أبي ذر رواه مسلم (٢٥٧٧).

إلا إذا أسبق بـ«قد» عند الجمهور فيقال: إِنَّ اللَّهَ لَقَدْ رَزَقَنَا، ولا يلزم تقدير: والله لقد رزقنا على أنها جواب القسم، وذلك لأن الماضي المقرون بـ«قد» قرب من المضارع في الدلالة على قرب زمن الحال، وكذلك أجاز جمع دخولها على الماضي مثل: «نِعْم»، و«بُسَسَ» من الأفعال الجامدة؛ لأن الفعل الجامد كالاسم، واختلفوا في «عسى»، فيقال: إِنَّ مُحَمَّدًا لِنِعْمِ الرَّجُلِ، وتقول: إِنَّكَ لَبُسَسٌ ما صنعت، والأسلوب القرآني لم يرد فيه دخول اللام على مثل ذلك، قال تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُمْ بِهِ﴾ [النساء: ٥٨] وقد ورد مثل ذلك في فصيح الكلام ومنه قول الصحابية عن زوجها: إِنَّهُ لِنِعْمِ الرَّجُلِ.

**رابعاً: معمول الخبر،** بشرط أن يتقدم المعمول على الخبر غير دال على الحال مع صلاحية الخبر لقبول اللام، فيقال: إِنَّ مُحَمَّدًا لَطَعَامًا آكُلُ، ويجوز على خلاف إدخال اللام على الخبر والمعمول كما قالوا: إِنِّي لَبِحَمْدِ اللَّهِ لَصَالِحٌ، ويجوز إدخال اللام على الخبر دون المعمول مع استيفاء الشروط وهي لغة التنزيل: ﴿إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ لَكَنُودٌ﴾ [١] وَإِنَّهُ عَلَىٰ ذَٰلِكَ لَشَهِيدٌ ﴿٧﴾ وَإِنَّهُ لِحُبِّ الْخَيْرِ لَشَدِيدٌ ﴿٨﴾ [العاديات: ٦، ٧، ٨] فإذا اختلف شرط لم يجز دخول اللام كأن يتقدم الخبر على المعمول مثل: إن محمداً جالسٌ عندي، فلا يقال: لعندي أو لفي الدار.

أو يكون دالاً على الحال مثل: إن محمداً مسرعاً آتٍ، فلا يقال: لمسعراً، أو أن يكون الخبر لا يقبل اللام مثل: إن محمداً علياً ضرب، فلا يقال: لعلياً ضرب خلافاً لمن أجازها.

### العطف على اسم «إن»

يعطف على اسم إن بالنصب والرفع

**أولاً: العطف بالنصب:** وهو الأصل وغير مشروط وعليه آية البقرة: ﴿إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالنَّصْرَىٰ وَالصَّبِيْنَ﴾ [البقرة: ٦٢]، وآية الحج: ﴿إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّبِيْنَ وَالنَّصْرَىٰ﴾ [الحج: ١٧]، والعطف بالنصب له صورتان:

أ- النصب قبل ذكر الخبر وعليه أكثر ما في التنزيل ﴿ إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ ﴾ [الأحزاب: ٥٦]، ﴿ أُولَئِكَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنَّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ كَانَتَا رَتْقًا فَفَتَقْنَاهُمَا ﴾ [الأنبياء: ٣٠]، ﴿ وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَىٰ هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ ﴾ [سبأ: ٢٤]، ﴿ إِنَّ الْخِزْيَ الْيَوْمَ وَالسُّوءَ عَلَى الْكَافِرِينَ ﴾ [النحل: ٢٧].

ب- النصب بعد ذكر الخبر، وشاهده قول الشاعر:

إِنَّ الرَّيْبَ عَ الْجُودِ وَالْخَرِيفَا يَدَا أَبِي الْعَبَّاسِ وَالصُّيُوفَا

بنصب الصيوف عطفًا على اسم إن بعد استيفاء الخبر.

وعليه ما رُوِيَ عن يعقوب في نصب «ورسوله» عطفًا على لفظ الجلالة<sup>(١)</sup> في قوله تعالى: ﴿ أَنْ اللَّهُ بَرِيءٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ ﴾ [التوبة: ٣] وفي الحديث نصب «كُلِّ» في مواضعها الثلاث: «فإن كلَّ محدثة بدعة، وكلَّ بدعة ضلالة، وكلَّ ضلالة في النار»<sup>(٢)</sup> فالأولى اسم «إن» وما بعدها عطف عليها، وفي حديث التلبية «إِنَّ الْحَمْدَ وَالنِّعْمَةَ لَكَ وَالْمُلْكَ»<sup>(٣)</sup> اجتمعت صورتا العطف على اسم إن ف «النعمة» معطوفة على الاسم قبل ذكر الخبر و«الملك» معطوفة على الاسم بعد تمام الخبر فاعرفه فإنه موضع لطيف.

وإني لأعجب من استشهادهم بـرجز رؤبة وتركهم آية المائة الصريحة في العطف بالنصب مع استيفاء الخبر وذلك قوله تعالى: ﴿ وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنَ بِالْعَيْنِ وَالْأَنْفَ بِالْأَنْفِ وَالْأُذُنَ بِالْأُذُنِ وَالسِّنَّ بِالسِّنِّ وَالْجُرُوحَ قِصَاصٌ ﴾ [المائدة: ٤٥]، وعليه في المتواتر قراءة حمزة بنصب الساعة في قوله تعالى: ﴿ وَإِذَا قِيلَ إِنَّ وَعَدَ اللَّهُ حَقًّا وَالسَّاعَةَ لَا رَيْبَ فِيهَا ﴾ [الجاثية: ٣٢] عطفًا على ﴿ وَعَدَ اللَّهُ ﴾، وقراءة أبي

(١) انظر: الإنحاف (ص ٣٠١).

(٢) من حديث العرياض بن سارية رواه أبو داود (٤٦٠٧).

(٣) من حديث ابن عمر رواه البخاري (١٤٧٤).

عمرو ويعقوب بنصب ﴿الْبَحْرَ﴾ في قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّمَا فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَمٌ وَالْبَحْرُ يَمُدُّهُ مِنْ بَعْدِهِ سَبْعَةُ أَنْحُرٍ﴾ [لقمان: ٢٧] عطفًا على الموصول اسم إن.

### ثانياً: العطف بالرفع:

يعطف على اسم إن بالرفع بشرطين<sup>(١)</sup>:

أ- أن يكون بعد تمام الخبر.

ب- أن يكون الناسخ «إن، أو أن، أو لكن».

وشاهده قوله تعالى: ﴿أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ﴾ [التوبة: ٣] باتفاقهم على رفع رسوله عطفًا على اسم إن وهذا أولى مما يذهب إليه كثير من النحاة من القول بالاستئناف وأن المرفوع مبتدأ خبره محذوف والتقدير: ورسوله كذلك؛ لأن القول بالوصل أولى من الفصل وما لا يحتاج إلى تقدير أولى مما يحتاج إلى تقدير ويخرج عليه أيضا ما قرئ تواتراً بالرفع.

أمَّا إذا ذكر الخبر بعد الاسم المرفوع فيكون قول جمهور النحاة أو المحققين كما قال ابن هشام أولى وهو الاستئناف دون العطف؛ لأنَّ تكثير الجمل في مقام التهويل؛ كقوله تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ إِنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ وَالسَّاعَةُ لَا رَيْبَ فِيهَا﴾ [الجاثية: ٢٣] في قراءة الجمهور، والعظة كقوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّمَا فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَمٌ وَالْبَحْرُ يَمُدُّهُ مِنْ بَعْدِهِ سَبْعَةُ أَنْحُرٍ﴾ [لقمان: ٢٧]، والأحكام كقوله تعالى: ﴿وَالْعَيْنُ بِالْعَيْنِ وَالْأَنْفُ بِالْأَنْفِ وَالْأُذُنُ بِالْأُذُنِ وَاللِّسْنُ بِاللِّسْنِ وَالْجُرُوحُ قِصَاصٌ﴾ [المائدة: ٤٥] في قراءة الكسائي بالرفع في جميعها، أولى وأحكم من تقليلها وكذلك للخلو من التقدير لوجود الخبر.

(١) هكذا قالوا وللأدلة قول آخر.

## تنبيهات:

**أولاً:** للنحاة في الاسم الواقع بعد تمام الخبر مرفوعا ثلاثة أعراب:

أ- مبتدأ حذف خبره للدلالة عليه، فالتقدير في الآية «ورسوله برى».

ب- معطوف على الضمير المستتر في خبر «إن» فالتقدير في الآية «بريء هو ورسوله»، وذلك بشرط وجود فاصل وهو في الآية «من المشركين».

وهذان الوجهان مقدمان عند نحاة البصرة.

ج- معطوف على محل «إن» واسمها؛ لأن محل الاسم الرفع قبل دخول الناسخ وهذا الوجه يُضَعِّفُ جمهور البصريين؛ لأن الابتداء زال حكمه بالنسخ فلا يوجد عامل للرفع.

**ثانياً:** كون العطف بعد تمام الخبر شرطاً للرفع مذهب البصريين أما الكسائي والفراء فلا يشترطان ذلك فأجاز العطف قبل ذكر الخبر على المحلّ وخرجا عليه قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِقُونَ وَالنَّصِرَى﴾ [المائدة: ٦٩]، وعليه في الشواذ قراءة ﴿إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ﴾ [الأحزاب: ٥٦] برفع ملائكته عطفاً على محل إن واسمها وربما يتوهم البعض أن البصريين يمنعون ذلك في آية «المائدة» والأمر ليس كذلك؛ لأنهم يمنعون العطف حيث يتعين كون الخبر للاسمين جميعاً نحو: «إنك وزيدٌ ذاهبان»؛ لأن ذلك يؤدي إلى اجتماع عاملين على معمول واحد عملاً واحداً، وذلك ممتنع<sup>(١)</sup>. وأمّا نحو: «إن زيدا وعمروٌ في الدار، فجائز باتفاق، ومنه الآية<sup>(٢)</sup>».

(١) التصريح بمضمون التوضيح (٧٣/٢).

(٢) انظر: شرح قصيدة بانة سعاد لابن هشام (ص ١٤٦-١٤٧)، وكلامه في أوضح المسالك مخالف

(١/٣٢٣)، وانظر: التصريح (٧٧/٢).

فخلافهم في التخريج بناء على ما ذكرت في القضية السابقة من تضعيفهم العطف على المحل لزوال عامل الرفع وهو الابتداء بدخول الناسخ عليه لا لأنهم لا يميزون العطف قبل تمام الخبر في موضع «المائدة»، ومن ثمَّ اختاروا الابتداء مع حذف الخبر للدلالة عليه على مذهب سيوييه، أو العكس أي اعتبار خبر «إِنَّ» محذوفًا والجملة الشرطية ﴿مَنْ ءَامَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحًا فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ﴾ [المائدة: ٦٩] خبرا لـ ﴿وَالصَّابِرُونَ﴾ وسابقتها ﴿وَالَّذِينَ هَادُوا﴾ وتاليها ﴿وَالنَّصْرَى﴾ ويرجع الأول أن الحذف من الثاني لدلالة الأول أشهر وأكثر من الحذف من الأول لدلالة الثاني، وللاية شواهد عديدة من الشعر وقد تناولت الآية بالتحليل في رسالتي للمهاجستير<sup>(١)</sup>.

**ثالثا:** احتج القراء بالسمع على جواز العطف على غير اسم (إِنَّ وَأَنَّ ولكن).

وذلك لقول رُوَيْبَةَ:

يَا لَيْتَنِي وَأَنْتِ يَا لِمَيْسُ فِي بَلَدَةٍ لَيْسَ بِهَا أَنْيْسُ

فعطف الضمير المنفصل (أنتِ) على الضمير المتصل المنصوب (ياء المتكلم) وتأول ذلك البصريون على حذف الخبر والجملة حالية أي: يا ليتني وأنت معي.

**مسألة:** ما حكم الإتيان بالرفع على محل اسم «إِنَّ» مع غير العطف؟

اهتم النحاة ببيان حكم العطف بالرفع على اسم «إِنَّ» بعد تمام الخبر وقبله كما سبق بيانه وقد صرح السمين الحلبي بأن البصريين لم يعتبروا المحل إلا في العطف بشروط عند بعضهم<sup>(٢)</sup> وصرح ابن عقيل بأنهم يوجبون النصب قبل الخبر<sup>(٣)</sup>. وأغفلوا الكلام

(١) انظر: النحو والقراءات عند المتعجب الهمداني من (ص ٣٦٥-٣٧١).

(٢) الدر المصون (٩/٢٠١).

(٣) المساعد على تسهيل الفوائد (١/٣٣٦).

عن سائر التوابع (النعث - التوكيد - البدل) مما يجعل الدارس يتساءل هل تعامل باقي التوابع معاملة العطف؟ أم أن جواز الرفع خاص بالعطف؟ وربما يرجع عدم اهتمامهم ببيان هذا الحكم إلى أنهم إذا أقروا الحكم لسائر التوابع بطل احتجاج البصريين بقضية الإعمال، وكذا تضعيفهم العطف على المحل، ولم يزد ابن مالك رحمته الله في هذه المسألة عن قوله <sup>(١)</sup>. وأجاز الجرْمِي والزجاج والفراء رفع نعت الاسم بعد الخبر، وبمثل ذلك حكموا للتوكيد وعطف البيان، وأجازوا أن يكون من ذلك: ﴿قُلْ إِنَّ رَبِّي يَقْذِفُ بِالْحَقِّ عَلَنَّمِ الْغُيُوبِ﴾ [سبأ: ٤٨] ولم يُعَلَّقْ بالرفض أو القبول ولكن ظاهر كلامه أن ذلك عنده غير مقبول؛ لأنه نسب إليهم الجواز ولم يقره كعادته فيما خالف فيه أهل البصرة احتجاجا بالسماع إلا أني أشير إلى أنه لم يرض من سيبويه أن يغلظ من قال: إنهم **أجمعون** ذاهبون، وإنك وزيدٌ **ذاهبان**؛ لوجوب اعتقاد الصواب فيما نطقت به العرب <sup>(٢)</sup>.

والذي أراه أن حكم الإتيان بالرفع واقع على جميع التوابع سواء ذكر الخبر أم لم يذكر، لا لأن ذلك نطق به من يوثق بعربيته فحسب ولكن ذلك ثابت في التنزيل دون الالتجاء إلى التقدير والتأويل لنصرة مذهب البصريين، ويمكننا أيضًا أن نتقبل كلام البصريين في التخريج على أنه اختلاف في التوجيه لا في التجويز.

### وبيان ذلك كالاتي:

أ- التوكيد: قرئ في المتواتر <sup>(٣)</sup> قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّ الْأَمْرَ كُلَّهُ لِلَّهِ﴾ [آل عمران: ١٥٤] بالنصب والرفع في لفظ التوكيد ﴿كُلَّهُ﴾ فالنصب على التوكيد اتفاقًا فما الحاجة إلى جعله في الرفع مبتدأ مرفوعًا وشبه الجملة خبره والجملة خبر «إِنَّ» وقد قال العرب: إنهم أجمعون ذاهبون.

(١) شرح التسهيل (٢/ ٥٢).

(٢) السابق (٢/ ٥١، ٥٢).

(٣) انظر: الإنحاف (ص ٢٣٠)، والدر المصون (٣/ ٤٤٩).

ب- البدل: أو عطف البيان، قال تعالى: ﴿إِنَّ ذَلِكَ لَحَقٌّ تَخَاصُمُ أَهْلِ النَّارِ﴾ [ص: ٦٤] لا يرتضي البصريون أن يكون ﴿تَخَاصُمُ﴾ عطف بيان من «ذلك» أو بدلا منه فيجعلونه خبرا لمبتدأ محذوف تقديره: هو تخاصم<sup>(١)</sup>. وبغض النظر عن مسوغات عدم رضاهم يقال: أليس في قراءة النصب «تَخَاصُمُ» ترجيحا للبدلية أو عطف البيان وأنتم يا أهل البصرة أصحاب مبدأ ترجيح الإعرابات بوجوه القراءات؟

ج- النعت: قال تعالى: ﴿قُلْ إِنْ رَبِّي يَقْذِفُ بِالْحَقِّ عَلَنَّمُ الْغُيُوبِ﴾ [سبأ: ٤٨] يُوجَّهُ رفع «عَلَنَّمُ» على أنه خبر ثان، أو فاعل «يَقْذِفُ»، أو بدل من الضمير في «يقذف» أو خبر مبتدأ محذوف، ويُعترض الزمخشري عند قوله بالنصب على المحل؛ لأن ذلك ليس مذهب البصريين<sup>(٢)</sup>. مع أن قراءة النصب تخرج على النعت لاسم إن «علام الغيوب» وكون القراءتين بمعنى أولى.

### تخفيف ذوات النون (إِنَّ - أَنْ - كَأَنَّ - لَكِنَّ)

أولاً: «إِنَّ» بكسر الهمزة. تخفف فتصير «إِنْ» وعندها يكثر إهمالها لزوال اختصاصها بالجملة الاسمية وتدخل على الفعلية، وإن وليتها الاسمية يعرب ما بعدها مبتدأ وخبراً.

ويجوز إعمالها وعليه قراءة نافع وابن كثير ﴿وَإِنْ كَلَّا لَمَا لِيُوفِيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَلَهُمْ﴾ [هود: ١١١] «لَمَا» على أن اللام الداخلة على الخبر و«ما» موصولة وجملة القسم صلتها والتقدير: وإن كلاً للذين والله ليوفينهم ربك أعمالهم، أو «ما» نكرة موصوفة وجملة القسم صفتها، والتقدير: وإن كلاً لخلق الله ليوفينهم، وسمع من العرب «إن زيدا لمنطلق».

(١) الدر المصون (٩/ ٣٩٤، ٣٩٥).

(٢) الدر المصون (٩/ ٢٠١).

وتدخل اللام على خبرها فارقة بين «إن» المخففة من الثقلية، و«إن» النافية.

فعدم وجود اللام دليل على أنها نافية ﴿ **إِنْ هَذَا إِلَّا آخِثَلِقٌ** ﴾ [ص: ٧]، ﴿ **إِنْ الْكٰفِرُونَ إِلَّا فِي غُرُورٍ** ﴾ [المك: ٢٠]، ﴿ **وَإِنْ مِنْكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا** ﴾ [مريم: ٧١]، ﴿ **إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ** ﴾ [النجم: ٢٣]، ومنه قوله تعالى: ﴿ **وَإِنْ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ إِلَّا لِيُؤْمِنَنَّ بِهِ قَبْلَ مَوْتِهِ** ﴾ [النساء: ١٥٩] أي: ما من أحد وحذف المبتدأ، ولا يشترط نقضها بـ«إلا» أو وقوع «لما» بعدها بدليل ﴿ **إِنْ عِنْدَكُمْ مِنْ سُلْطٰنٍ بِهَذَا** ﴾ [يونس: ٦٨]، ﴿ **قُلْ إِنْ أَدْرِي أَقْرِبُ مَا تُوعَدُونَ** ﴾ [الجن: ٢٥]، ﴿ **وَإِنْ أَدْرِي لَعَلَّهُ فِتْنَةٌ لَكُمْ** ﴾ [الأنبياء: ١١١].

ووجود اللام دليل على أنها مؤكدة وخففت ﴿ **إِنْ هٰذَانِ لَسٰجِرٰنٍ** ﴾ [طه: ٦٣]، ﴿ **وَإِنْ كُلُّ لَمَامٍ جَمِيعٌ لَدَيْنَا مُحْضَرُونَ** ﴾ [يس: ٣٢]، والكثير أن يليها فعل ناسخ.

أ- ماضي: ﴿ **وَإِنْ كَانَتْ لَكَبِيرَةً** ﴾ [البقرة: ١٤٣]، ﴿ **إِنْ كُنَّا عَنْ عِبَادَتِكُمْ لَغٰفِلِينَ** ﴾ [يونس: ٢٩]، ﴿ **وَإِنْ كُنْتُمْ مِنْ قَبْلِهِ لَمَنِ الْغٰفِلِينَ** ﴾ [يوسف: ٣]، ﴿ **وَإِنْ كَانُوا مِنْ قَبْلِ أَنْ يُنزَلَ عَلَيْهِمْ مِنَ قَبْلِهِ لَمُبْلِسِينَ** ﴾ [الروم: ٤٩]، من كان وأخواتها أو من كاد وأخواتها ﴿ **إِنْ كَادَ لِيُضِلَّنَا عَنْ ءَالِهَتِنَا** ﴾ [الفرقان: ٤٢]، ﴿ **وَإِنْ كَادُوا لِيَسْتَفِزُّوكَ مِنَ الْأَرْضِ لِيُخْرِجُوكَ مِنْهَا** ﴾ [الإسراء: ٧٦]، ﴿ **قَالَ تَاللَّهِ إِنْ كِدَتْ لِتُزَيِّنَ لِي الصَّافَاتُ** ﴾ [٥٦].

وجاء من غيرهما في موضع وحيد ﴿ **وَإِنْ وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفٰسِقِينَ** ﴾ [الأعراف: ١٠٢].

ب- مضارع: وذلك في موضعين ﴿ **وَإِنْ يَكَادُ الَّذِينَ كَفَرُوا لِيُرْلِقُونَكَ بِأَبْصَرِهِمْ** ﴾ [القلم: ٥١]، ﴿ **وَإِنْ نَظُنُّكَ لَمِنَ الْكٰذِبِينَ** ﴾ [الشعراء: ١٨٦] ويقاس على النوعين اتفاقاً<sup>(١)</sup>.

أما ما ورد خلاف ذلك فهو نادر قليل وجمهور النحاة يدرجه تحت ما يحفظ ولا يقاس عليه وذلك على صورتين:

(١) انظر: التصريح (٢/ ٨٣).

أ- أن يأتي من فعل ماضٍ غير ناسخ وعليه قراءة ابن مسعود ﴿إِنْ لَبِثْتُمْ لَقِيلًا﴾ في قوله تعالى: ﴿إِنْ لَبِثْتُمْ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [الإسراء: ٥٢]، وقول صحابية: والذي يُخَلَّفُ به **إِنْ جَاءَ لِحَاطَبًا**، تعني النبي ﷺ وقول عاتكة امرأة الزبير **رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا** وعن زوجها:

شَلَّتْ يَمِينُكَ **إِنْ قَتَلْتَ مُسْلِمًا** حَلَّتْ عَلَيْكَ عُقُوبَةُ الْمُتَعَمِّدِ

ب- أن يكون لا ماضيا ولا ناسخا كقول بعضهم، **إِنْ يَزِينُكَ لَنْفُسِكَ، وَإِنْ يَشِينُكَ**

هَيْهَ.

### تنبيهات:

**أولاً:** قال ابن مالك: ولا يكون ذلك الفعل غالبا إلا بلفظ الماضي، فإن كان مضارعا حفظ، وعلق أبو حيان على كلامه بقوله: ودعوى ابن مالك أنه إذا كان بلفظ المضارع يحفظ ولا يقاس عليه ليست بشيء، وتعجب الدماميني من كلام ابن مالك: إذ كيف يجعل ذلك محفوظا وهو يقاس غيره مما يجعله النحاة شاذ، والذي أراه -والله أعلم- أن عبارة ابن مالك لا تحمل على الحفظ المقابل للقياس بدلالة قوله تعقيبا على إجازة الأخفش نحو: إن ظننت عمرا صالحا، وبقوله أقول لصحة الشواهد على ذلك نظما ونثرا، ولأنه قال: غالبا، التي فسرهما ابن عقيل بأنه احترز من الناسخ؛ لأن المضي ليس شرطا، فلا يعقل أن يظن بابن مالك الوقوع في مثل هذا الخلط كما ذكر الدماميني، والذي أرجحه تأدبا مع ابن مالك أن يحمل كلامه على الحفظ بمعنى القليل الذي يسهل عده وحفظه في مقابلة الغالب الكثير من الإتيان بلفظ الماضي ويؤيد ذلك عدم تعقب ابن عقيل مع كثرة تعقبه لابن مالك، وكذا ابن هشام لم يشر إلى خلط ابن مالك مع استشهاده بما استشهد به ابن مالك في شرح التسهيل<sup>(١)</sup> بالإضافة إلى أن السماع من الأصول التي احتج بها ابن مالك على النحاة في آراء كثيرة له مخالفا بها جمهورهم،

(١) انظر: شرح التسهيل (٣١/٢)، ومعني اللبيب (٣٤)، وارتشاف الضرب (١٥٠/٢)، والمساعد على

تسهيل الفوائد (٣٢٧/١).

وأيضاً سياق الكلام في شرح التسهيل يؤكد ذلك فبعد استشهاده بالآية والقراءة يقول: «وكذا إن وليها»، عطفاً على ما قبله، مما يدفعنا إلى القول بالاحتمال الأخير وهو أن هناك وهما من الناسخ.

**ثانياً:** ذكر الشيخ محمد محي الدين عبد الحميد أن النحاة أجمعوا على شذوذ مجيء المضارع غير الناسخ بعد إن<sup>(١)</sup> ولا أرى ذلك فغاية ما ذكره ابن هشام أنه نادر ونص ابن مالك على جوازه والقياس عليه.

**ثالثاً:** إذا أمن اللبس جاز عدم دخول اللام بعد المخففة من الثقيلة وذلك على ضربين:

**أ- جائز:** وذلك إذا كان المقام لغير النفي بدلالة المعنى «السياق المقامي» وشاهده في الشعر قول الطرمّاح بن حكيم:

أَنَا ابْنُ أُبَاةِ الضَّمِيمِ مِنْ آلِ مَالِكٍ وَإِنْ مَالِكٌ كَانَتْ كِرَامَ الْمَعَادِنِ

فالنفي يبطل المدح الذي من غرضه أنشد البيت، فالقرينة معنوية وهي كثيرة في الصحيح<sup>(٢)</sup> كقوله ﷺ: «وَإِيمِ اللَّهِ لَقَدْ كَانَ خَلِيقًا لِلْإِمَارَةِ وَإِنْ كَانَ مِنْ أَحَبِّ النَّاسِ إِلَيَّ»<sup>(٣)</sup> وقول معاوية رضي الله عنه في كعب الأبحار: إن كان من أصدق هؤلاء المحدثين<sup>(٤)</sup>، وقول عائشة رضي الله عنها: «إِنْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَجِبُ التَّيْمَنُ»<sup>(٥)</sup> وقراءة أبي رجاء في قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كُلُّ ذَلِكُمْ لَمَّا مَتَّعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾ [الزخرف: ٣٥] «لِئَلَّا يَكْسِرَ اللّامَ والتخفيف بمعنى للذي، و«متاع» خبر مبتدأ الموصول.

(١) أوضح المسالك (١/ ٣٣٠).

(٢) انظر: شواهد التوضيح والتصحيح (ص ٥١، ٥٢، ٥٣).

(٣) من حديث ابن عمر رواه البخاري (٣٥٢٤).

(٤) رواه البخاري (٦/ ٢٦٧٩).

(٥) رواه مسلم (٢٦٨).

**ب- واجب:** وذلك إذا كان الخبر ممّا يمتنع فيه دخول اللام، وذلك إذا كان منفياً مثل: إن زيداً لن يقوم، ومن شواهده:

أَمَا إِنْ عَلِمْتَ اللَّهَ لَيْسَ بِغَافِلٍ هَانَ اضْطِبَارِي إِنْ بُلِيَتْ بِظَالِمٍ  
وقول الآخر:

إِنَّ الْحَقَّ لَا يَخْفَى عَلَى ذِي بَصِيرَةٍ وَإِنْ هُوَ لَمْ يَعْدَمْ خِلَافَ مُعَانِدٍ  
وظاهر كلام ابن هشام التسوية بين الضربين، والتفرقة بينهما نصّ عليها ابن مالك<sup>(١)</sup>.

**ثانياً: أنّ بفتح الهمزة تخفف فتصير «أَنَّ»** ويجب إعمالها ويكون اسمها ضمير الشأن محذوفا وخبره جملة اسمية ﴿وَأَخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنْ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [يونس: ١٠] أي: آخر دعواهم حمد الله، فإن مخففة واسمها ضمير الشأن، و﴿الْحَمْدُ﴾ مبتدأ، وشبه الجملة ﴿لِلَّهِ﴾ خبره، والجملة الاسمية في محل رفع خبر «أَنَّ» المخففة والمصدر المؤول من «أَنَّ» واسمها وخبرها في محل رفع خبر، وقراءة نافع: ﴿وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا﴾ [الأنعام: ١٥٣] بتخفيف «أَنَّ» واسمها ضمير الشأن وجملة هذا صراطي خبرها.

أو خبره جملة فعلية لا تحتاج إلى فاصل، وذلك إذا كان فعلها جامداً كقوله تعالى: ﴿وَأَنَّ عَسَى أَنْ يَكُونَ قَدِ اقْتَرَبَ أَجْلُهُمْ﴾ [الأعراف: ١٨٥] أو دالاً على الدعاء كقوله تعالى: ﴿أَنْ سَخِطَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ﴾ [المائدة: ٨٠]، ﴿أَنْ بُورِكَ مَنْ فِي النَّارِ﴾ [النمل: ٨] وإلا احتاجت إلى فاصل<sup>(٢)</sup> كقوله تعالى: ﴿تَيَبَّتْ الْجَنُّ أَنْ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ الْغَيْبَ﴾ [سبأ: ١٤] ومن النادر ترك الفاصل لقول الشاعر:

عَلِمُوا أَنْ يَوْمَهُمْ فَجَادُوا قَبْلَ أَنْ يُسْأَلُوا بِأَعْظَمِ سُؤْلِ

(١) انظر أوضح المسالك (١/٣٢٧، ٣٢٨)، وشواهد التوضيح (٥٣).

(٢) النحو القرآني (١/٢٤٨، ٢٤٩).

فرفع الفعل بعد «أن» دليل على أنها ليست مصدرية ولم يقع فاصل بينها.  
ويفرق بين «أن» المخففة و«أن» المصدرية إذا باشرتنا فعلاً مضارعاً أو فصلتنا عنه  
بـ(لا) النافية بعلامة الإعراب فيقع الفعل منصوباً بعد المصدرية ﴿ **أَلَّا تَجُوعَ** ﴾ [طه:  
١١٨]، ﴿ **أَلَّا تَعْبُدُوا** ﴾ [هود: ٢].

ويرفع بعد المخففة من الثقيلة ﴿ **أَلَّا يَرْجِعُ** ﴾ [طه: ٨٩]، ﴿ **أَلَّا يَقْدِرُونَ** ﴾ [الحديد: ٢٩]  
فإن احتملت «أن» الوجهين جاز في الفعل الرفع والنصب كل على حسب تقدير «أن»  
ومن ثم قرئ تواتراً ﴿ **وَحَسِبُوا أَلَّا تَكُونُ** ﴾ [المائدة: ٧١] بالرفع على المخففة والنصب  
على المصدرية فإن سبقت بفعل دال على اليقين «عَلِمَ - وَجَدَ - أَلْفَى» تكون مخففة، وإن  
سبقت بفعل دال على الرجحان «حَسِبَ - زَعَمَ - ظَنَّ - خَالَ» جاز فيها المصدرية  
والمخففة، وإن سبقت بغير ذلك أو لم تسبق بفعل كانت مصدرية، وإن لم يسبقها فعل  
مضارع مرفوع وليس قبلها علمٌ أو ظنٌّ فمذهب البصريين أنها مصدرية مهملة  
ومذهب الكوفيين أنها المخففة وعليه قراءة: ﴿ **لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُتِمَّ الرَّضَاعَةَ** ﴾ [البقرة: ٢٣٣]  
برفع «يتم»، وقول الشاعر:

**أَنْ تَقْرَأَنْ عَلَى أَسْمَاءَ وَيَحْكُمَا مِنِّي السَّلَامَ وَأَلَّا تُشْعِرَا أَحَدًا**

والأصل في المخففة ألا يذكر اسمها إلا في اضطرار الشعر كقوله:

**وَلَوْ أَنَّكَ فِي يَوْمِ الرَّخَاءِ سَأَلْتَنِي طَلَّاقَكَ لَمْ أَبْخَلْ وَأَنْتِ صَدِيقُ**

والأصل في خبرها أن يكون جملة فإن ذكر اسمها جاز إفراد خبرها وذلك في الشعر  
أيضاً كقوله:

**بِأَنَّكَ رِبِيعٌ وَغَيْثٌ مَرِيعٌ وَأَنَّكَ هُنَاكَ تَكُونُ السَّمَّالًا**

فأضمر الشاعر الاسم في الشطرين ونوع بين الخبرين فأتى به مفرداً في الشطر  
الأول (ربيع) وجملة في الشطر الثاني (تكون السمالاً).

### مسألة: هل يشترط في اسم المخففة أن يكون ضمير الشأن؟

لم يشترط الجمهور ذلك؛ لأن ما ورد سماعاً وإن كان نادراً بذكره كان ضمير المخاطب ولم يكن ضمير الشأن، إذ ضمير الشأن للغائب ويتضح ذلك أيضاً في قوله تعالى: ﴿ وَنَعَلَمَ أَنَّ قَدْ صَدَقْتَنَا ﴾ [المائدة: ١١٣] فالتقدير الأقرب: أنك قد صدقتنا، أي صدقك، وإن كان جائزاً أن يقع: ونعلم أن الشأن قد صدقتنا، وقد قدر سيبويه في قوله تعالى: ﴿ وَنَدَيْنَهُ أَنْ يَتَّزِرْهُمُ ﴾ ﴿ ١٤ ﴾ قَدْ صَدَقْتَ الرَّءْيَا ﴾ [الصفات: ١٠٥، ١٠٤] أنك يا إبراهيم.

يرى الكوفيون أن «أن» المخففة لا تعمل لا في ظاهر ولا مضمرة وتبني هذا الرأي ابن عاشور في تفسيره<sup>(١)</sup> وهو مخالف لجمهور النحاة، ولولا أنهم اتفقوا على أن اسمها ضميرٌ سواء كان محذوفاً أو ملفوظاً في النادر لقلت: إن قراءة نافع: ﴿ وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا ﴾ [الأنعام: ١٥٣] بالتخفيف لا يبعد فيها أن تكون مخففة عاملة واسمها الإشارة وخبرها صراطي على توجيه قراءة الجمهور.

**ثالثاً: «لكن» تخفف فتهمل وجوبا** ولا دليل من السماع لمن أجاز إعمالها وكذا لا تعمل في القياس؛ لأنها لا تشابه «إن» أو «أن» في مشابهة الفعل، ولزوال اختصاصها بالجملة الاسمية ﴿ وَلَٰكِن كَذَّبَ وَتَوَلَّى ﴾ [القيامة: ٣٢]، ﴿ وَلَٰكِن لَّا يَشْعُرُونَ ﴾ [البقرة: ١٢]، ﴿ وَلَٰكِن قَوْلًا أَسْلَمْنَا ﴾ [الحجرات: ١٤]، ﴿ وَلَٰكِن إِذَا دُعِيتُمْ فَأَدْخُلُوا ﴾ [الأحزاب: ٥٣]، وربما يليها فعل مقدر مفهوم من السياق ﴿ وَلَوْ تَوَاعَدْتُمْ لَّا خْتَلَفْتُمْ فِي الْمِيعَادِ وَلَٰكِن لِّيَقْضَىٰ اللَّهُ أَمْرًا ﴾ [الأنفال: ٤٢] أي: ولكن تواعدتم ليقضي، وربما يليها معمول لناسخ مقدر من السياق ﴿ مَا كَانَ حَدِيثًا يُفْتَرَىٰ وَلَٰكِن تَصْدِيقَ الَّذِي بَيْنَ يَدَيْهِ ﴾ [يوسف: ١١١] ولكن كان تصديق، وإذا وليتها جملة اسمية وجب رفع ما بعدها على الابتداء

(١) انظر: أثر السياق (ص ٥٦٦، ٥٦٧).

مخففة ﴿لَيْكِنِ اللَّهُ يَشْهَدُ بِمَا أَنْزَلَ إِلَيْكَ﴾ [النساء: ١٦٦]، ﴿لَيْكِنِ الظَّالِمُونَ الْيَوْمَ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ﴾ [مريم: ٣٨]، ونصبه على أنه اسمها مشددة ﴿وَلَيْكِنَ الظَّالِمِينَ بَعَايَتِ اللَّهِ تَجَحُّدُونَ﴾ [الأنعام: ٣٣]، ﴿وَلَيْكِنَ اللَّهُ سَلَّمَ﴾ [الأنفال: ٤٣]، ومن ثم قرئ تواتراً بالتشديد والإعمال، والتخفيف والإهمال في أكثر من موضع ﴿وَلَيْكِنَ الشَّيَاطِينَ كَفَرُوا﴾<sup>(١)</sup> [البقرة: ١٠٢]، ﴿وَلَيْكِنَ الْبِرَّ مَنْ اتَّقَى﴾<sup>(٢)</sup> [البقرة: ١٨٩]، ﴿وَلَيْكِنَ النَّاسَ أَنْفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ﴾<sup>(٣)</sup> [يونس: ٤٤]، وتكرر في آية واحدة في قوله تعالى: ﴿فَلَمْ تَقْتُلُوهُمْ وَلَيْكِنَ اللَّهُ قَتَلَهُمْ وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَيْكِنَ اللَّهُ رَمَى﴾<sup>(٤)</sup> [الأنفال: ١٧].

## فائدتان:

**الأولى:** في قوله تعالى: ﴿لَيْكِنَّا هُوَ اللَّهُ رَبِّي﴾ [الكهف: ٣٨] «لكن» مخففة وليها جملة «أنا هو الله ربي»، فنقلت حركة همزة «أنا» إلى نون «لكن» وحذفت الهمزة فالتقى مثلان فأدغماً وجملة «أنا هو الله ربي» اسمية مكونة من ثلاثة مبتدئات «أنا» و«هو» و«الله» وخبر لثالث «ربي» والثالث وخبره خبر الثاني «هو» ضمير الشأن، والثاني وخبره خبر الأول، وهذا أقرب الأعراب وهناك توجيهات أخرى<sup>(٥)</sup>.

**الثانية:** قراءة حمزة والكسائي ﴿وَلَيْكِنَ النَّاسُ أَنْفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ﴾ [يونس: ٤٤] بتخفيف «لكن» ورفع «الناس» دليل قاطع على بطلان إعراب، «أنفسهم» توكيدا معنوياً في قراءة غيرهما فهي مفعول به مقدم على عامله أي ولكن الناس يظلمون أنفسهم، ودليل آخر وهو نصبها على المفعول به قولاً واحداً في قوله تعالى: ﴿وَلَيْكِنَ كَانُوا أَنْفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ﴾ [البقرة: ٥٧].

(١) الإتحاف (ص ١٨٩).

(٢) الإتحاف (ص ١٩٩).

(٣) الإتحاف (ص ٣١٣).

(٤) الإتحاف (ص ٢٩٧).

(٥) انظر: الدر المصون (٧/٤٩٢).

رابعاً: «كَأَنَّ» تخفف فيبقى عملها ويأتي اسمها ظاهراً<sup>(١)</sup> وخبرها مفرداً وشاهده

قول الشاعر:

كَأَنَّ وَرِيدِيهِ رِشَاءٌ حُلْبٌ

ويأتي محذوفاً «ضمير الشأن» وشاهده قول الشاعر:

وَوَجْهٌ مُشْرِقُ النَّحْرِ كَأَنَّ ثَدْيَاهُ حُقَّانِ

ويروى البيت بالإعمال في الظاهر: كَأَنَّ ثَدْيِيهِ حُقَّانِ.

ومن الشواهد التي رويت بالإعمال في الظاهر المضمرة قول أحدهم يمدح امرأته:

وَيَوْمًا تَوَافَيْنَا بِوَجْهِهِ مُقَسِّمٌ كَأَنَّ ظَبِيَّةً تَعْطُو إِلَى وَارِقِ السَّلَمِ

فروى «ظبية» بالنصب على أنه اسم كأن، وظبية بالرفع على أنها خبر كأن والاسم محذوف والتقدير: كأنها ظبية، ويروى أيضاً بالجر، على أن «أن» زائدة والكاف حرف جر، وظبية مجرور به كظبيّة.

فإذا حذف الاسم وكان الخبر جملة اسمية لم يحتج إلى فاصل، «كأن ثدياه حقان»

وإن كان جملة فعلية فصل بـ «قد» كقول الشاعر:

لَا يَهْوُلَنَّكَ اضْطِلَاءُ لَظَى الْحَزْرِ بِفَمَحْدُرُوهَا كَأَنَّ قَدَّ أَلَمًا

أو «لم» وعليه ما في القرآن ﴿كَأَنَّ لَمْ تَغْرَبِ بِالْأَمْسِ﴾ [يونس: ٢٤]، ﴿كَأَنَّ لَمْ يَغْنَوْا

فِيهَا﴾ [الأعراف: ٩٢]، واجتمعت المخففة والمشددة في قوله تعالى: ﴿كَأَنَّ لَمْ يَسْمَعَهَا كَأَنَّ

فِي أذُنِيهِ وَقَرَأَ﴾ [لقمان: ٧].

(١) يرى ابن مالك أن مجيء الاسم ظاهراً خاص بالشعر. انظر: شرح التسهيل (٢/ ٤٥).

## «لا» النافية للجنس

## أو «لا» التبرئة

## عملها:

تعمل عمل «إِنَّ» المشددة فت نصب المبتدأ وترفع الخبر، وتشابه «إِنَّ» في الصدارة والدخول على الجملة الاسمية وإفادة التوكيد فهي تؤكد النفي كما أن «إِنَّ» تؤكد الإثبات والشيء يحمل على نقيضه، ولأنها محمولة على «إِنَّ» افتقرت إلى شرط لتعمل عملها<sup>(١)</sup>.

## شروط عملها:

يشترط فيها أن تكون نافية لا زائدة، نصًّا في النفي، غير مسبوقه بحرف جر، متصلة باسمها، ويشترط في اسمها أن يكون ذالًّا على الجنس بأسره، وأن يكون نكرة غير معمولٍ غيرها، ويشترط في خبرها أن يكون نكرة.

فإن فقدت شرطًا لم تعمل وبيان ذلك ما يلي.

أ- إن لم تكن نصًّا في النفي عملت عمل ليس فيقال: لا رجلٌ في الدار بل رجلان، فإذا أردت النصَّ على النفي لم يجز الاستدراك فيقال: لا رجلٌ في الدار.

ب- إذا سبقت بحرف جر تصبح زائدة ويجز ما بعدها بحرف الجر فتقول: خرجت بلا مالٍ وجئت بلا زاد<sup>(٢)</sup> وشذ قولهم: «جِئْتُ بِلا شَيْءٍ» بالفتح وإعمال لا.

ج- إذا لم تتصل باسمها أهملت ﴿لَا فِيهَا غَوْلٌ﴾ [الصفات: ٤٧] وشذ قولهم: لَا مِنْهَا بُدٌّ. بالإعمال، وكذا إذا كان الفاصل مقدِّراً كقوله تعالى: ﴿لَا مَرَحَبًا بِكُمْ﴾ [ص: ٦٠] ﴿مَرَحَبًا﴾ منصوبة بفعل محذوف واقع بعد لا والتقدير: لا أتيتم مرحبًا، أو لا

(١) انظر التصريح (٢/١٠٣، ١٠٤).

(٢) مذهب الكوفيين أن «لا» اسم بمعنى غير والاسم بعدها مجرور بالإضافة إليها.

سمعتهم مرحبا، أو منصوبة على أنها مفعول مطلق والتقدير: لا رحبتكم داركم مرحبا بل ضيقاً<sup>(١)</sup>.

د- يشترط في الاسم أن يكون دالاً على الجنس؛ لأنها تقع جواباً لمقدّر فيه «من» لاستغراق الجنس فكأن سائلاً يسأل: هل من رجل في الدار؟ فتجيب؛ لا رَجُلٌ في الدار، ومن ثمّ لزم تنكيره؛ لأن «من» الاستغراقية خاصة بالنكرات، فإذا ورد ما ظاهره خلاف ذلك أوّل بالنكرة على تقدير: لا مُسَمَّى بهذا الاسم<sup>(٢)</sup> وعلى ذلك ما جاء في الحديث الشريف: «إذا هلك كسرى فلا كِسْرَى بعده، وإذا هلك قيصر فلا قَيْصَرَ بعده»<sup>(٣)</sup> أي: لا مُسَمَّى بكسرى، ولا قيصر، وقول عمر رضي الله عنه: «قضية ولا أبا حسن<sup>(٤)</sup> لها» وإلا أهملت وكررت فيقال «لا زيدٌ في الدار ولا عمرو»، وقد اجتمع الإعمال والإهمال في قوله ﷺ: «لَا نِكَاحَ بِلَا وَايٍ وشاهدي عدلٍ»<sup>(٥)</sup>.

### أحوال اسم «لا»:

لاسم «لا» ثلاثة أحوال، فهو إما أن يكون مضافاً فينصب «لا طَالِبٌ عِلْمٍ كَسُوْلٌ» أو شبيهاً بالمضاف فينصب كذلك «لا طَالِبًا لِلْعِلْمِ كَسُوْلٌ» أو خالياً من الإضافة وشبههما وهو المفرد فيبنى على ما ينصب به «لا طَالِبٌ كَسُوْلٌ» وإليك بيان ذلك.

(١) انظر الدر الصون (٩/ ٣٩٤).

(٢) قدره آخرون بلا واحد من مسميات هذا الاسم، وقُدِّرَ أيضا بلا مثل كذا، فحذفت مثل وأقيم المضاف إليه محله؛ وذلك لأن مثل موغلة في التنكير فلا يعرف ما بعدها. ومن ثمّ يوصف بها النكرة ولو أضيفت إلى ضمير ﴿لَيْسَتَيْنِ مِثْلِنَا﴾ [المؤمنون: ٤٧].

(٣) من حديث أبي هريرة رواه البخاري (٢٩٥٢).

(٤) جرد الاسم من الألف واللام لوقوعه موقع النكرة فلم يقل: ولا أبا الحسن، ومن ذلك قول أبي سفيان رضي الله عنه: يوم أُحُد - قبل إسلامه - لا عَزَى لَكُمْ.

(٥) من حديث عائشة رواه ابن حبان (٤٠٧٥).

**أولاً: المضاف:** وهو ما كان بينه وبين تاليه معنى النسبة ولم ينون وحكمه النصب، فينصب بالفتحة مفرداً مثل: لا رَجُلٌ دينٌ كذوبٌ أو جمع تكسير مثل: لا رجالٌ دينٌ مُدَاهِنُونَ، وينصب بالكسرة مثل: لا طالباتٍ آخرَةٍ مُتَبَرِّجاتٍ، ولا أولاتِ علمٍ كاذباتٍ، وينصب بالياء مثل: لا صاحبِي برٍّ خائنان، ولا مُعَلِّمِي خَيْرٍ خاسرون، وينصب بالألف مثل: لا ذا علمٍ كذوبٌ، ولا أَخابِرٌ خائنٌ، ولم يرد المضاف في القرآن.

### تنبيه:

مذهب سيبويه والجمهور أن من صور اسم «لا» المضاف قول العرب: لا أبا لك، ولا أخاه، ولا غلامي له وهو في فصيح أشعارهم كقول كعب بن زهير رضي الله عنه:  
فَقُلْتُ خَلُّوا سَبِيلِي لَا أَبَا لَكُمْ فِكُلُّ مَا قَدَّرَ الرَّحْمَنُ مَفْعُولٌ  
وقول شاعرهم:

أخاك أخاك إن من لا أخاله كَسَاعِ إِلَى الْهَيْجَا بغيرِ سِلاحِي  
وقول الآخر:

لا تُعْنَيْنِ بِمَا أَسْبَابُهُ عَسْرَتِ فَلَا يَدِي لِأَمْرِي إِلَّا بِمَا قَدِرَا  
فكل ذلك تكون اللام فيه زائدة مُتَّحَمَةٌ بين المضاف والمضاف إليه ودليل زيادتها ورود السماع بحذفها كما في قول الشاعر:

أَبَا مَوْتِ الَّذِي لَا بُدَّ أَيْ مُلَاقٍ لَا أَبَاكَ تُخَوِّفِينِي  
وعلى ذلك فالخبر محذوف، ويرى آخرون أن اللام غير زائدة، وأنها ومجرورها خبر والتقدير: لا أبا كائنٌ لك، واسم «لا» مبني ولكنه جاء على لغة من يقول: مكره أخاك لا بطل، والقياس حذف الألف والبناء على الفتح كما قول الصحابي:

أبي الإسلام لا أبا لي سِوَاهُ إذا افتخروا بِقَيْسٍ أَوْ تَمِيمٍ

وعلى كلا القولين اعتراضات<sup>(١)</sup>، ولذا لم يرض ابن مالك عن ذلك<sup>(٢)</sup> وخرج الأسلوب على أنه دعاء على المخاطب بأن لا يأباه الموت.

**ثانياً: الشبيه بالمضاف،** وهو ما اتصل به شيء من تمام معناه، أو ما له متعلق به كالمشتق ومعموله وحكمه النصب والتنوين عند جمهور البصريين ولتعلُّقه أربع صور:

أ- مرفوع، مثل: لا حسناً **خُلِقَ** مذموم، لا مذمومًا **خُلِقَ** مفلح، لا قاسياً **قَلْبَهُ** مُوَفَّقًا، لا محموداً **سِيرَهُ** مخذول.

ب- منصوب: مثل: لا طائعا **رَبَّهُ** نادماً، لا خائناً **عَهْدَهُ** ناج.

ج- مجرور بحرف جر، مثل: لا محسناً **إلى غيره** نادماً، لا مُسَارِعاً **في الخيرات** خاسراً.

د- معطوف عليه، مثل: لا ثلاثة وثلاثين عندي ولا أربعة وثلاثين.

فهو وإن اتفق مع المضاف في تمام المعنى بالمضاف إليه إلا أنه لا يصلح للإضافة في جميع الأحوال ويفرق بينه وبين المضاف بالتنوين فإذا قيل: لا حَسَنَ الخلق، لا خَائِنَ العَهْدِ، لا قَاسِيَةَ القَلْبِ. صار مضافاً وإذا نون كما مُثِّلَ صار شبيهاً بالمضاف.

### مسألة:

### هل وقع اسم «لا» شبيهاً بالمضاف في القرآن الكريم؟

قال الشيخ عزيمة: جاء اسم «لا» النافية للجنس مفرداً في القرآن فلم<sup>(٣)</sup> يقع مضافاً ولا شبيهاً بالمضاف إلا في آية واحدة محتملة ثم بين قصده بالآية وهي قوله تعالى: ﴿يَوْمَ يَرَوْنَ الْمَلَائِكَةَ لَا بُشْرَى يَوْمَئِذٍ لِلْمُجْرِمِينَ﴾ [الفرقان: ٢٢] ونقل عنه دكتور

(١) انظر: شرح قصيدة بانة سعاد لابن هشام (ص ٢٤٣، ٢٤٤).

(٢) شرح التسهيل (٢/ ٦٠-٦٤).

(٣) دراسات من (ق) (١) (٣/ ٤٤٢-٤٤٥).

جميل ظفر هذا الحكم<sup>(١)</sup> دون عزو إليه رَحِمَهُ اللهُ وذلك كعادته في كتابه، وإن كان للشيخ عذر لاستخراجه الحكم من المصادر المتاحة له في بحثه ساعتئذ فلا عذر لمن نقل عنه دون تمحيص للمسألة.

فقد وقع اسم «لا» الشبيه بالمضاف أو المَطْوَل كما في كتب المتقدمين في أكثر من آية في كتاب الله إذا أقرنا باب الاحتمال الواقع في آية الفرقان، ولكنَّ النحاة والمعرِّين فتحوا المجال في آية الفرقان لوقوع اسم «لا» ممنوعاً من الصرف فلا احتجاج لأحد بعدم تنوينه لوقوع العلة المانعة وهي انتهاءؤه بألف التأنيث المقصورة، ومن ثمَّ لا يخالفون البصريين الذين أوجبوا تنوين المَطْوَل وجعلوا قول الزجاج بجواز الحذف تخفيفاً لا يعتد به، وقول البغداديين بجواز حذف التنوين مرجوحاً، وما كان من حذف فهو ضرورة لا تأتي في السعة.

والذي أراه أن هناك آيات أقوى من حيث الدلالة والسياق في تَعْيِينِ وقوع اسم «لا» شبيهاً بالمضاف وإن رجح المعربون كونه فيها مفرداً مبنياً إرضاءً لقواعد البصريين ومثال ذلك قوله تعالى حكاية عن نوح الطَّلِيلَةَ: ﴿ قَالَ لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ إِلَّا مَنْ رَحِمَ ﴾ [هود: ٤٣] فالمعنى: لا عاصماً من أمر الله يَعِصُمُ اليوم، والفصل بالظرف كلا فاصل على قواعدهم، وحذف التنوين لالتقاء الساكنين مشهور، ولو لم يقدر عامل للظرف لصح تقديمه على معمول المشتق العامل فيه دون الحاجة لتقدير مضاف لاسم «لا» لإيقاع الظرف خبراً عنه كتقديرهم: لا وجود عاصم اليوم؛ لأن الظرف يخبر به عن المعنى لا الجثة وقد جَوَّز السمين والمنتجب كون اسم «لا» شبيهاً بالمضاف في الآية<sup>(٢)</sup>.

(١) النحو القرآني (ص ٢٧١).

(٢) الدر المصون (٦/٣٣٣)، والفريد (٢/٦٣٠).

أما ترك تنوين الاسم المطوّل، وهو قول البغداديين، الذين أجازوا «لا طالع جبلا» إجراء له مجرى المضاف فله شواهد من كلام خير الأنام في نصّ لا يتطرق إليه الاحتمال وهو قوله الشريف: «لَا مَانِعَ لِمَا أُعْطِيَ، وَلَا مُعْطِيَ لِمَا مَنَعَتْ»<sup>(١)</sup> وظاهر كلام ابن هشام في المغني إقرار ذلك وهو الأقرب للسمع، وعليه لا يكون لجمهورهم الحق في منع تعلق الظرف أو الجار والمجرور باسم «لا» احتجاجا بلزوم التنوين لكونه مطوّلاً خاصة مع وجود آيات كريمة يحتمل سياقها تعلق الظرف مع عدم التنوين دون غضاضة أو حاجة للتأويل أو ادعاء المنع، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿لَا تَتْرِبَ عَلَيْكُمُ الْيَوْمَ﴾ [يوسف: ٩٢]، وقوله تعالى: ﴿مِن قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَ يَوْمٌ لَا مَرَدَّ لَهُ مِنْ اللَّهِ﴾ [الروم: ٤٣]<sup>(٢)</sup>.

**الثالث: المفرد،** وهو ما ليس مضافاً ولا شبيهاً بالمضاف وبينى على ما ينصب به في محل نصب، وعلامات بنائه ثلاث<sup>(٣)</sup>:

أ- الفتحة: وبينى عليها وجوبا إذا كان مفردا أو ما في حكمه ﴿لَا رَبَّ فِيهِ﴾ [البقرة: ٢]، أو جمع تكسير ﴿فَلَا أَنْسَابَ بَيْنَهُمْ﴾ [المؤمنون: ١٠١]، ﴿لَا أَيْمَنَ لَهُمْ﴾ [التوبة: ١٢]، وعليه غالب ما في التنزيل وكثر مجيئه مصدرا ﴿لَا عِلْمَ لَنَا﴾ [البقرة: ٣٢]، ﴿لَا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ اللَّهِ﴾ [الروم: ٣٠]. وبينى عليها جوازا إذا كان مختوما بألف وتاء وذلك لأنه سُمِعَ في قول الشاعر:

إِنَّ الزَّمَانَ الَّذِي مَجَّدُ عَوَاقِبُهُ فِيهِ نَلْدُ وَلَا لِبَدَاتٍ لِلشَّيْبِ

بكسر لذات على الأصل لأنه جمع مؤنث وبفتحتها.

(١) من حديث معاوية رواه البخاري (٨٠٨).

(٢) انظر تفاصيل المسألة في: الدر المصون (٦/٣٣٣، ٨/٤٧١، ٤٧٢)، ومغني اللبيب (ص ٢١٥)،

والفريد (٢/٦٣٠، ٦٣١، ٣/٦٢٧)، والجواب السامي لابن عنقاء (١٨٣ - ١٨٧).

(٣) يخرج من علامات النصب الألف، لأن شرط النصب بها الإضافة في الأسماء الستة.

ب- الكسرة: وينبئ عليها جوازاً على الصحيح إذا كان جمع مؤنث وقد سبق الشاهد.

ج- الياء<sup>(١)</sup> وذلك إذا كان مثني كقول كثير:

تَعَزَّ فَلَإِ الْفَيْنِ بِالْعَيْشِ مُتَّعَا وَلَكِنْ لِرُؤَادِ الْمُنُونِ تَتَابِعُ

أو جمع مذكر سالماً أو ملحقاً به، كقول الشاعر:

أَرَى الرَّبْعَ لَا أَهْلِينَ فِي عَرَصَاتِهِ وَمِنْ قَبْلُ عَنْ أَهْلِيهِ كَانَ يَضِيقُ

وكقول الشاعر:

يُحْشِرُ النَّاسُ لَا بَنِينَ وَلَا آ بَاءَ إِلَّا وَقَدْ عَنَتَهُمْ شُؤُونُ

### خبر «لا» النافية للجنس:

إذا وقع خبر «لا» اسماً مفرداً كان نكرة مرفوعاً ولم يقع كذلك في القرآن ولكنه جاء في الحديث الشريف: «لَا أَحَدَ أَغَيْرٍ مِنَ اللَّهِ»<sup>(٢)</sup>، وفي دعاء الاستفتاح: «سبحانك اللهم وبحمدك وتبارك اسمك وتعالى جدك وَلَا إِلَهَ غَيْرُكَ»<sup>(٣)</sup> وتقول: «سبحانك لَا شَيْءَ مِثْلُكَ وَلَا رَبَّ سِوَاكَ».

ومن جميل الشعر قول القائل:

وَلَا عَيْبَ فِيهَا غَيْرُ سِحْرِ جُفُونِهَا وَأَحْبَبُ بِهَا سِحْرًا حِينَ تَسْحَرُ

ومن جميل الكلام: لا شرف أعلى من الإسلام، ولا عزٌّ أعزُّ من التقوى، ولا معقل أحسن من الورع، ولا شفيح أنجح من التوبة، ولا كنز أغنى من القناعة.

(١) يرى المبرد أن المثني وجمع المذكر معرب لا مبني لأن التثنية والجمع من خواص الاسم والبناء لمشابهة الحرف، ورُدَّ عليه ذلك باتفاقهم على البناء في يا زيدان، ويا زيدون.

(٢) من حديث ابن مسعود رواه البخاري (٤٣٦١).

(٣) من حديث رواه البخاري (٣٩٩).

وقع خبر «لا» في القرآن الكريم شبه جملة فوقع ظرفا للزمان: ﴿لَا ظَلَمَ الْيَوْمَ﴾ [غافر: ١٧]، وللمكان ﴿لَا حُجَّةَ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمُ﴾ [الشورى: ١٥]، واجتمعا في قوله تعالى: ﴿فَإِذَا تُفْعَخَ فِي الصُّورِ فَلَا أَنْسَابَ بَيْنَهُمْ يَوْمَئِذٍ﴾ [المؤمنون: ١٠١]، ووقع جارا ومجرورا كثيرا ﴿وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ﴾ [البقرة: ٢٣٥]، ﴿لَا مَقَامَ لَكُمْ﴾ [الأحزاب: ١٣]، ﴿إِنَّهُمْ لَا أَيْمَنَ لَهُمْ﴾ [التوبة: ١٢]، ﴿لَا رَبِّبَ فِيهِ﴾ [البقرة: ٢]، ﴿وَلَا مُبَدِّلَ لِكَلِمَاتِ اللَّهِ﴾ [الأنعام: ٣٤]، واحتمل أن يكون الخبر الظرف أو الجار والمجرور في قوله تعالى: ﴿لَا تَتْرِبَ عَلَيْكُمُ الْيَوْمَ﴾ [يوسف: ٩٢].

### الحذف في معمولي «لا»

أ- يحذف اسم «لا» نادرا وعليه قول العرب: **لَا عَلَيْكَ** أي: لا بأس عليك، أو لا شيء عليك.

ب- يحذف خبر «لا» إذا كان معلوماً وهو كثير في كلامهم وفي ذلك يقول ابن مالك:

وَشَاعَ فِي ذَا الْبَابِ إِسْقَاطُ الْخَبَرِ إِذَا الْمُرَادُ مِنْ سُقُوطِهِ ظَهَرَ  
ومن استخدامنا لحذفه قولنا: **لَا شَكَّ**، أي في ذلك؛ **وَلَا بُدَّ** أي: من ذلك: ووقع في القرآن في أكثر من موضع ﴿كَلَّا لَا وَزَرَ﴾ [القيامة: ١١]، ﴿قَالُوا لَا ضَيْرَ﴾ [الشعراء: ٥٠]، ﴿فَلَا فَوْتَ﴾ [سبأ: ٥١]، ﴿لَا مِسَاسَ﴾ [طه: ٩٧] أي: لا وزر لهم، ولا ضير علينا، ولا فوت لهم، ولا مساس بي وفي الحديث: **«لا ضرر ولا ضرار»**<sup>(١)</sup>، «لا عدوى ولا طيرة»<sup>(٢)</sup>.

(١) من حديث ابن عباس رواه أحمد (٢٨٦٧).

(٢) من حديث أبي هريرة رواه البخاري (٥٣٨٠).

وأحيانا يتحمل السياق حذف الخبر وذكره ومن أمثلته المشهورة في كتب التفسير قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ الَّذِي كَتَبَ لِأَرْبَابٍ فِيهِ هُدًى لِلْمُتَّقِينَ﴾ [البقرة: ٢] فيتحمل المعنى تعلق فيه بـ ﴿هُدًى لِلْمُتَّقِينَ﴾ على أنها جملة اسمية قدم خبرها شبه الجملة على المبتدأ ومن ثم يوقف على ﴿لَا رَبَّ﴾ ويبدأ بـ ﴿فِيهِ هُدًى لِلْمُتَّقِينَ﴾ وعليه يكون خبر «لا» محذوف والتقدير: لا ريب في ذلك.

**مسألة:** هل وقع خبر «لا» مفردا في كتاب الله؟ وهل حذفت اسم لا؟ لم يقل أحد فيما اطلعت عليه بهاتين الظاهرتين ووقع في قلبي وقوع ذلك في قوله تعالى: ﴿لَا يَعْرُبُ عَنْهُ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ فِي السَّمَوَاتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ وَلَا أَصْغَرُ مِنْ ذَلِكَ وَلَا أَكْبَرُ إِلَّا فِي كِتَابٍ مُبِينٍ﴾ [سبأ: ٣] في قراءة الجمهور برفع «أصغر وأكبر» وخرجها عامة المفسرين على وجهين لا ثالث لهما إما الابتداء وإهمال لا وإمّا العطف على «مِثْقَالُ» فقلت: أليس الأولى أن يكون التقدير: «ولا شيء أصغر من ذلك ولا شيء أكبر إلا مكتوبا» فتكون أصغر خبر «لا» و«في كتاب» متعلق بمحذوف حال. والله أعلم - ويؤكد دعوى الحذف قراءة الفتح «ولا أصغر» على «لا» التبرئة؛ إذ نفي الجنس المقصود.

### إعراب ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ﴾ [الصفات: ٣٥]<sup>(١)</sup>:

يشترط النحاة في خبر «لا» التنكير ومن ثم لا يصح أن يكون لفظ الجلالة خبراً عن «إله»؛ لأن فيه إخبار عن النكرة بالمعرفة وعن العام بالخاص وإعمال «لا» في الموجب وهي تعمل في المنفي ومن ثم ذهب جمهورهم إلى أن خبر «لا» محذوف والتقدير لا إله لنا إلا الله أي: لا إله في الوجود إلا الله، ولفظ الجلالة بدل من محل اسم «لا» أو «لا» واسمها» إذ محلها الرفع بالابتداء، واعترض عليه بأن فيه إحلال البدل محل ما لا يحل إبداله منه لعدم صلاحية تكرار العامل فلا يقال: لا إله لا الله، وهو اعتراض لا اعتبار

(١) ونظائرها: ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾ [البقرة: ١٣٦]، ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ سُبْحَانَكَ﴾ [الأنبياء: ٨٧]، ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا الَّذِي

ءَامَنَتْ بِهِ بَنُو إِسْرَائِيلَ﴾ [يونس: ٩٠].

له؛ إذ لم يقل النحويون بأنه بدل على اللفظ حتى يعترض عليهم بذلك، وذهب أبو حيان إلى أنه بدل من الضمير المستتر في الخبر المحذوف والتقدير: لا إله موجودٌ إلا الله.

ويرى الزمخشري أن الكلام تام، وليس فيه حذف ولا إبدال، وإنما جاء على التقديم والتأخير فلما تقدم الخبر وأريد الحصر رُكِّبَ مع «لا» وأُخِّرَ المبتدأ ورده ابن هشام بأن ذلك غير جائز مع غير المفرد المنصوب نحو: لا صاحباً لك إلا زيد، ويجدر الإشارة إلى أن الشيخ خالد نقل عن ابن هشام ترجيح كلام الزمخشري بسلامته من الاعتراضات في وجهي الخبرية والبدلية ولم يشر المحقق إلى هذا الخلط<sup>(١)</sup>.

### تكرار «لا»

إذا تكررت «لا» في تركيب وسبق الثانية عطف: «لا... ولا» كان عندنا ثلاثة احتمالات:

الأول: أن يكون الاسمان بعد «لا» غير صالحين لإعمال «لا».

الثاني: أن يكون الاسمان بعد «لا» صالحين لإعمال «لا».

الثالث: أن يكون الأول صالحاً والثاني غير صالح لإعمال لا.

وإليك بيان كل احتمال.

**أولاً:** إذا كان الاسمان غير صالحين تعيّن رفعهما على الابتداء وإهمال «لا».

وعدم صلاحية الاسم لها صورتان:

أ- أن يكون الاسم مفصلاً به عن «لا» كقولنا: «لا في الدار أكلٌ ولا شربٌ» ولا عنده مالٌ ولا عيالٌ.

(١) انظر تفاصيل ذلك في مغني اللبيب (٧٤٥، ٧٤٦)، التصريح بمضمون التوضيح (١٥٠/٢، ١٥١)،

والدر المصون (١٩٧/٢، ١٩٨)، ودراسات (عضيمة) (ق١)، (١/٢٢٦).

ب- أن يكون الاسم معرفة كقولنا: **لا زَيْدٌ** ولا **عَبِيدٌ**، **لا هذا** ولا **ذاك**، **لا أنت** ولا **هُوَ** <sup>(١)</sup>، أو ما يكتفى به عن معرفة كقولنا: **لا فلانٌ** ولا **علانٌ**، قال تعالى: ﴿لَا هُنَّ حِلٌّ لَّهُمْ وَلَا هُمْ يَحِلُّونَ هُنَّ﴾ [المتحنة: ١٠]، ومثال الاسمين الظاهرين قوله تعالى: ﴿لَا الشَّمْسُ يَنْبَغِي لَهَا أَنْ تُدْرِكَ الْقَمَرَ وَلَا اللَّيْلُ سَابِقُ النَّهَارِ﴾ [يس: ٤٠]، وقد اجتمع ذلك في قوله تعالى: ﴿لَا فِيهَا غَوْلٌ وَلَا هُمْ عَنْهَا يُنْزَفُونَ﴾ [الصفات: ٤٧] ف «فيها» شبه جملة خبر مقدم و«غول» مبتدأ مؤخر، و«هم» ضمير منفصل مبني على السكون في محل رفع مبتدأ وجملة «ينزفون» في محل رفع خبره.

**ثانياً:** إذا كان الاسمان صالحين لإعمال «لا» كان عندنا صورتان:

الأولى: أن يكونا مفردين، الثانية: أن يكون أحدهما غير مفرد.

فإذا كانا مفردين نحو: «لا حَوْلٌ ولا قُوَّةٌ إلا بالله» جاز في التركيب خمسة أوجه مبنية على إعمال «لا» مع الأول أو إهمالها.

فإذا أعملت «لا» مع الأول لنفي الجنس جاز في الثاني ثلاثة أوجه.

١- إعمال «لا» فيه أيضاً وعليه رواية الحديث: «**لا حَوْلٌ ولا قُوَّةٌ إلا بالله**» <sup>(٢)</sup> وقوله تعالى: ﴿فَلَا رَفَتْ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي آلِ حَجَّجٍ﴾ [البقرة: ١٣٧] وقرئ في المتواتر: ﴿لَا بَيْعَ فِيهِ وَلَا حُلَّةَ وَلَا شَفْعَةَ﴾ [البقرة: ٢٥٤] بالبناء على الفتح في الجميع في محل نصب اسم النافية للجنس، وبذلك تكون «لا» عاملة في الاسمين.

٢- اعتبار زيادة «لا» بين المتعاطفين وبذلك يكون الاسم معطوفاً على محل اسم «لا» الأولى فينصب على المحل ويقال: لا حَوْلٌ ولا قُوَّةٌ، وعليه قول الشاعر:

**لَا نَسَبَ الْيَوْمِ وَلَا خُلَّةً**      **أثَّسَعَ الْخَرْقُ عَلَى الرَّاقِعِ**

(١) يتعين الإتيان بضمير رفع فلا يصح أن يقال: «لا إياك ولا إياه».

(٢) تقدم تحريجه.

٣- اعتبار زيادة «لا» بين المتعاطفين ورفع الاسم عطفًا على محل «لا» مع اسمها؛ لأن اسم «لا» مبتدأ في الأصل، أو رفعه بالابتداء أو إلغاء «لا» أو اعتبار «لا» عاملة عمل ليس ورفعها بها، فيقال: **لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ**.  
وعليه قول الشاعر:

هَذَا لَعَمْرُكُمْ الصَّغَارُ بِعَيْنِهِ **لَا أَمَّ لِي** إِنْ كُنْتُ **أَنْ ذَاكَ وَلَا أَبُ**

وقرئ في الشواذ ﴿ **وَلَا فُسُوقٌ وَلَا جِدَالٌ** ﴾ [البقرة: ١٩٧] <sup>(١)</sup>.

وإذا عملت «لا» مع الأول عمل ليس فرفعتة <sup>(٢)</sup> «لَا حَوْلَ» جاز في الثاني وجهان <sup>(٣)</sup>:

١- الرفع على إعمالها فيه عمل ليس أيضا فيقال «**لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ**» وعليه قوله تعالى: ﴿ **لَا بَيْعُ فِيهِ وَلَا خِلَّةٌ وَلَا شَفَعَةٌ** ﴾ [البقرة: ٢٥٤] ومنه قول الشاعر:

وَمَا هَجَرْتُكَ حَتَّى قُلْتِ مُعْلِنَةً **لَا نَاقَةَ لِي فِي هَذَا وَلَا جَمَلٌ**

٢- البناء على الفتح على اعتبار إعمال «لا» فيه لنفي الجنس، فيقال: **لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ**، ومنه قول الشاعر:

**فَلَا لَغْوٌ وَلَا تَأْتِيمٌ فِيهَا** وَمَا فَاهُوا بِهِ أَبَدًا مُقِيمٌ

وقد اجتمع الوجهان مع إعمال الأولى عمل ليس وإعمال الثانية مثلها أو إعمالها عمل إن فتكون نافية للجنس في القراءة المتواترة: ﴿ **فَلَا رَفَثٌ وَلَا فُسُوقٌ وَلَا جِدَالٌ** ﴾ في الْحَجِّ ﴿ [البقرة: ١٣٧] برفع «فسوق» وبناء «جدال» على الفتح وهي قراءة أبي عمرو وابن كثير، فما كان لمكي أن يزكي <sup>(٤)</sup>.

(١) انظر معجم القراءات (مختار) (١/٢٩٧).

(٢) يجوز اعتبار «لا» مهمله ورفع الاسم بعدها بالابتداء.

(٣) يمتنع نصب الاسم لعدم إعمال الأولى لنفي الجنس فلا وجه للنصب عطفًا.

(٤) الكشف لمكي القيسي (١/٢٨٥، ٢٨٦).

والخلاصة أنك إذا قلت: لا حَوْلَ بالبناء على الفتح قلت: ولا قُوَّةَ، ولا قُوَّةَ، ولا قُوَّةَ فتلك ثلاثة أوجه، وإذا قلت: لا حَوْلٌ بالرفع، قلت، ولا قُوَّةَ، ولا قُوَّةَ فذاتك وجهان فيتم لك خمسة أوجه<sup>(١)</sup> أبدع ابن مالك في نظمها بقوله:

وَرَكَّبِ الْمَفْرَدَ فَاتِحًا كـ «لَا» حَوْلٌ وَلَا قُوَّةٌ وَالثَّانِي اجْعَلَا  
مَرْفُوعًا أَوْ مَنْصُوبًا أَوْ مُرَكَّبًا وَإِنْ رَفَعْتَ أَوْ لَا لَا تَنْصِبَا

## فائدة:

مسألة إهمال «لا» أو إعمالها عمل ليس ورفع ما بعدها، وإعمالها عمل «إن» وبناء المفرد بعدها على الفتح ظاهرة جلية في كتاب الله في القراءات العشرية المتواترة وقرئ بالرفع والإهمال والبناء على الفتح والإعمال في هذه الآيات الكريمة<sup>(٢)</sup>: ﴿فَلَا رَفَتْ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ﴾ [البقرة: ١٣٧]، ﴿لَا بَيْعٌ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ وَلَا شَفْعَةٌ﴾ [البقرة: ٢٥٤]، ﴿لَا لَعُوفِيهَا وَلَا تَأْتِيْمٌ﴾ [الطور: ٢٣]، ﴿لَا بَيْعٌ فِيهِ وَلَا حِلَلٌ﴾ [إبراهيم: ٣١]، ﴿وَلَا أَصْغَرُ مِنْ ذَلِكَ وَلَا أَكْبَرُ إِلَّا فِي كِتَابٍ﴾ [سبأ: ٣].

الثانية<sup>(٣)</sup>: أن يكون الأول منصوبًا مضافًا أو شبيهًا به، والثاني مفردًا وعندها يجوز لك ثلاثة أوجه فقط التي كانت مع المبني وهي النصب والرفع والبناء فتقول: لا شاكرًا رَبَّهُ ولا محسنًا ولا محسنٌ ولا محسن.

ثالثًا: إذا كان الأول صالحًا والثاني غير صالح تعين رفع الثاني فتقول: لا شيء في الدارِ ولا محمدٌ، أو لا شيء في الدارِ ولا فيها أحدٌ.

(١) يمكنك تطبيقها على قول العوام: لا سلام، ولا كلام.

(٢) انظر: الإتحاف (ص ١٧٦، ١٧٧).

(٣) من صور الاسمين الصالحين لإعمال «لا».

ويجوز إهمالها مع الأول لإحداث المعادلة مع الثاني فيكونان مرفوعين وعليه قراءة الجمهور: ﴿يَعْبَادِ لَا خَوْفٌ عَلَيْكُمُ الْيَوْمَ وَلَا أَنْتُمْ تَحْزَنُونَ﴾ [الزخرف: ٦٨]، ﴿أَلَا إِنَّ أَوْلِيَاءَ اللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ [يونس: ٦٢]، ﴿فَمَنْ تَبِعَ هُدَايَ فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ [البقرة: ٣٨]، أمّا إعمال «لا» للتبرئة في الأول فعليه قراءة يعقوب العشرية في المواضع جميعها: «لا خوف عليهم» «لا خوف عليكم» بالبناء على الفتح.

### أحكام تابع اسم «لا»

أولاً: العطف: وله صورتان:

١- العطف مع تكرار «لا» وقد سبق.

٢- العطف دون تكرار «لا» وله احتمالان.

الأول: أن يكون المعطوف يصلح لإعمال «لا» فيجوز فيه وجهان<sup>(١)</sup>:

١- النصب عطفاً على محل اسم «لا» فتقول: «لا رَجُلٌ وامرأةٌ في الدار».

٢- الرفع عطفاً على محل «لا» واسمها، فتقول: «لا رَجُلٌ وامرأةٌ في الدار».

وعليه قول الشاعر:

فَلَا أَبَ وَابْنًا مِثْلَ مَرْوَانَ وَابْنِهِ إِذَا هُوَ بِالْمَجْدِ ارْتَدَى وَتَأَزَّرَا

يروى بالنصب ويجوز رفعه «وابن».

الثاني: أن يكون المعطوف لا يصلح لإعمال «لا» لكونه معرفة فيجب رفعه فتقول:

لَا رَجُلٌ وَهِنَّدٌ فِي الدَّارِ.

(١) يمتنع بناء المعطوف لزوال سبب البناء وهو تكرار «لا»، ولذا حكموا بشذوذ ما رواه الأخفش من نحو:

لَا رَجُلٌ وَامْرَأَةٌ.

**ثانياً: النعت:** وله حكمان تبعاً لمنعوته «اسم لا» كالاتي.

١- إذا كان اسم لا مفرداً ونعته مفرداً متصلًا به جاز في النعت ثلاثة أوجه.

أ- البناء على اعتبار تركيب النعت ومنعوته كَأَحَدَ عَشَرَ، فيقال: لا أَحَدَ خَائِنٌ عِنْدَنَا.

ب- النصب مراعاة لمحل اسم «لا»، فيقال: لا أَحَدَ خَائِنًا عِنْدَنَا.

ج- الرفع مراعاة لمحل «لا» واسمها، فيقال: لا أَحَدَ خَائِنٌ عِنْدَنَا.

٢- إذا كانا غير مفردين أو متصلين امتنع البناء لزوال هيئة التركيب وجاز الرفع

والنصب فيقال: لا طَالِبَ عِلْمٍ (كسولٌ - كسولاً) هنا، لا رَجُلٍ (صاحبٌ أمانةٍ -

صاحبٌ أمانةٍ) خاسرٌ، لا رَجُلٌ هُنَا (خائِنٌ - خائناً)، وفي بيان ذلك يقول ابن مالك:

ومفرداً نعتاً لِنَيْي يَلِي فَافْتَحْ أَوْ أَنْصِبْ أَوْ ارْفَعْ تَعْدِلْ

وَعَيْرَ مَا يَلِي وَغَيْرَ الْمُفْرَدِ لَا تَبْنِ وَأَنْصِبْهُ أَوْ الرِّفْعَ اقْصِدْ

**الثالث: البدل،** له حالتان:

الأولى: أن يكون غير صالحٍ لإعمال «لا» فيتعين رفعه فيقال: لا أَحَدَ مُحَمَّدٌ وَخَالِدٌ

في الدار.

الثانية: أن يكون صالحاً لإعمال «لا» فيجوز رفعه ونصبه مراعاة لمحل «لا» واسمها

أو اسمها، فيقال: لا أَحَدَ رَجُلًا، رَجُلٌ عِنْدَنَا.

### من أحكام لا ومعمولها

أولاً: تقع «لا» واسمها بين المتلازمين فتكون جملة اعتراضية بينهما فمثال وقوعها

بين المبتدأ والخبر قول لبيد رضي الله عنه:

أَلَا كُلُّ شَيْءٍ مَا خَلَا اللَّهَ بَاطِلٌ وَكُلُّ نَعِيمٍ - لَا مَحَالَةَ - زَائِلٌ

ومثال وقوعها بين الخبرين قول الشاعر:

الْمَوْتُ حَتْمٌ - لَا مَحَالَةَ - وَقِعُ مَنْ لَا يُصَبِّحُهُ نَهَارًا يَطْرُقُ

ويحتمل المثلين قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾ [البقرة: ٢].  
 فإذا اعتُبر ﴿الْكِتَابُ﴾ بدلا كانت فاصلة بين المبتدأ ﴿ذَلِكَ﴾ والخبر ﴿فِيهِ هُدًى  
 لِّلْمُتَّقِينَ﴾ وإذا اعتُبر ﴿الْكِتَابُ﴾ خبراً، كانت فاصلة بين الخبرين.  
 ومن أمثلة وقوعها بين الفعل ومفعوله قول الشاعر مخاطبا الدهر<sup>(١)</sup>:

يَا دَهْرُ صَافَيْتَ اللَّئَامَ مُسَاعِدًا لَهُمْ وَجَافَيْتَ الْكِرَامَ مُعَانِدًا  
 فَغَدَوْتَ كَالْمِيزَانِ يَرْفَعُ نَاقِصًا فِينَا وَيُخْفِضُ - لَا خَالَةَ - زَائِدًا

ثانيا: إذا وقع الاسم بعدها صفة لما قبلها<sup>(٢)</sup> وجب إهمالها وتكرارها قال تعالى:  
 ﴿يُوقَدُ مِنْ شَجَرَةٍ مُّبْرَكَةٍ زَيْتُونَةٍ لَّا شَرْقِيَّةٍ وَلَا غَرْبِيَّةٍ﴾ [النور: ٣٥]، وقال: ﴿إِنَّهُ يَقُولُ  
 إِنَّهَا بَقْرَةٌ لَّا فَارِضٌ وَلَا بَكْرٌ﴾ [البقرة: ٦٨]، ﴿وَفَكَهَةً كَثِيرَةً﴾ ﴿لَّا مَقْطُوعَةٍ وَلَا مَمْنُوعَةٍ﴾  
 [الواقعة: ٣٢، ٣٣]، ﴿وِظَلٍّ مِّنْ تَحْمُومٍ﴾ ﴿لَّا بَارِدٍ وَلَا كَرِيمٍ﴾ [الواقعة: ٤٣، ٤٤].

ولا يشترط أن يكون ما بعد «لا» الثانية مفردا أيضا فقد يقع جملة كقوله تعالى: ﴿أَنْطَلِقُوا  
 إِلَىٰ ظِلِّ ذِي تَلْتِ شُعْبٍ﴾ ﴿لَّا ظَلِيلٍ وَلَا يُغْنِي مِنَ الْلَهَبِ﴾ [المرسلات: ٣٠، ٣١].

ثالثا: إذا وقع ما بعدها حالا مما قبلها وجب إهمالها وتكرارها فتقول: أقبل لا  
 خائفا ولا أسفا، اذهب لا مبطئا ولا مسرعا وفي الدعاء: «اللهم اجعلنا هداة مهتدين لا  
 ضالين ولا مضلين»<sup>(٣)</sup> وفي الحديث: «... ولا خزايا ولا مفتونين»<sup>(٤)</sup>.

(١) ذكرت البيتين لجمال التشبيه لا لمعناها فمعناها فاسد شرعا لقوله ﷺ: «لا تسبوا الدهر».

(٢) هكذا يقولون ولا أرى وجوب الإهمال والتكرار لقراءة أبي عبد الرحمن السلمي «لا ذُلُولٌ» بالبناء على  
 الفتح في قوله تعالى: ﴿إِنَّهَا بَقْرَةٌ لَّا ذُلُولٌ تُثِيرُ الْأَرْضَ وَلَا تَسْقِي الْحَرْتَ﴾ [البقرة: ٧١]. انظر: معجم القراءات  
 (مختار) (١/٢١٦).

(٣) من حديث ابن عباس رواه الترمذي (٣٤١٩) وقال: حديث غريب لا نعرفه إلا من حديث ابن أبي ليلى  
 من هذا الوجه.

(٤) من حديث عبيد بن رفاعة الزرقعي رواه أحمد (١٥٥٣١).

وشاهده من القرآن قوله تعالى: ﴿مُذَبَّذِينَ بَيْنَ ذَلِكَ لَا إِلَى هَتُولَاءٍ وَلَا إِلَى هَتُولَاءٍ﴾ [النساء: ١٤٣] أي: لا منسوبين إلى هؤولاء ولا منسوبين إلى هؤولاء.

رابعا: دخول همزة الاستفهام على «لا» النافية «ألا»، لـ«ألا» في الاستخدام احتمالان:

الأول: أن تكون مركبة من الهمزة «ولا» النافية للجنس<sup>(١)</sup> فتعطي لا معها جميع أحكامها بدونها، ويكون لها ثلاثة معان.

أ- مجرد الاستفهام عن النفي ومنه قول الشاعر:

أَلَا اصْطَبَارَ لِسَلْمَى أَمْ لَهَا جَلْدٌ إِذَا أَلَقِيَ الَّذِي لَاقَاهُ أَمْثَالِي

ب- التوبيخ ومنه قول حسان رضي الله عنها:

أَلَا طِعَانَ، أَلَا فُرْسَانَ عَادِيَةً إِلَّا نَجَشُوكُمْ حَوْلَ التَّنَائِيرِ

ج- التمني ومنه قول الشاعر:

أَلَا عُمَرَ -وَلِي- مُسْتَطَاعٌ رَجُوعُهُ فَيَرَابَ مَا أَتَتْ يَدُ الْعَفَلَاتِ

الثاني: أن تكون بسيطة<sup>(٢)</sup> أي حرفا واحدا لا يتجزأ، وهي الواردة في القرآن ولها أيضا ثلاثة معان<sup>(٣)</sup>.

أ- الاستفتاح والتنبية. وتأتي لاستفتاح الكلام موقعا وتنبية المخاطب على أمر ما

معنى، وعلامتها صحة الكلام بدونها. وتدخل على الجملة بنوعها الاسمية ﴿أَلَا إِنَّ أَوْلِيَاءَ اللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ [يونس: ٦٢]، ﴿أَلَا لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى

(١) لم ترد في القرآن الكريم، وانظر تفاصيل الكلام عنها في الجنى الداني (٣٨٤)، التصريح بمضمون

التوضيح (١٤١/٢-١٤٨).

(٢) على الصحيح من كلامهم. انظر: الجنى الداني (٣٨١، ٣٨٣).

(٣) دراسات (ق١)، (١/١٩١-١٩٧).

﴿الظَّالِمِينَ﴾ [هود: ١٨]، ﴿أَلَا إِنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ﴾ [يونس: ٥٥]، ﴿أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ السُّفَهَاءُ﴾ [البقرة: ١٣]، ﴿أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ الْكَاذِبُونَ﴾ [المجادلة: ١٨]، ﴿أَلَا لَهُ الْخَلْقَ وَالْأَمْرَ﴾ [الأعراف: ٥٤]، ﴿أَلَا هُوَ الْعَزِيزُ الْغَفُورُ﴾ [الزمر: ٥]، والفعلية: ﴿أَلَا سَاءَ مَا يَزِرُونَ﴾ [الأنعام: ٣١]، ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾ [هود: ٨]، ﴿أَلَا فِي الْفِتْنَةِ سَقَطُوا﴾ [التوبة: ٤٩]، ﴿أَلَا حِينَ يَسْتَغْشُونَ ثِيَابَهُمْ يَعْلَمُ مَا يُسِرُّونَ وَمَا يُعْلِنُونَ﴾ [هود: ٥].

وقد اجتمع دخولها على الفعلية في قوله تعالى: ﴿أَلَا إِنَّهُمْ يَتَّبِعُونَ صُدُورَهُمْ لَيْسَتْ خُفُوفًا مِنْهُ أَلَا حِينَ يَسْتَغْشُونَ ثِيَابَهُمْ يَعْلَمُ مَا يُسِرُّونَ وَمَا يُعْلِنُونَ﴾ [هود: ٥]، وقوله تعالى: ﴿أَلَا إِنَّ عَادًا كَفَرُوا رَبَّهُمْ أَلَا بُعْدًا لِعَادِ قَوْمِ هُودٍ﴾ [هود: ٦٠].

**ب- العَرَضُ:** وهو طلب الأمر من المخاطب بلين ورفق لينظر فيه؛ ولذا فهي تختص بالدخول على الجملة الفعلية؛ كقوله تعالى: ﴿أَلَا تُحِبُّونَ أَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَكُمْ﴾ [النور: ٢٢]، ﴿قَالَ لِمَنْ حَوْلَهُ أَلَا تَسْتَبْعُونَ﴾ [الشعراء: ٢٥]، ﴿إِذْ قَالَ لَهُمُ أَخُوهُمْ نُوحٌ أَلَا تَتَّقُونَ﴾ [الشعراء: ١٠٦].

**ج- التحضيض:** وهو طلب الأمر من المخاطب بِحَثٍّ وإزعاج؛ إذ الأولى فعله وكأنك تقول للمخاطب: لا يفوتك هذا الأمر، وهي مختصة أيضا بالجملة الفعلية لأجل ذلك، ومنه قوله تعالى: ﴿أَلَا تَقْتُلُونَ قَوْمًا نَكَثُوا أَيْمَانَهُمْ﴾ [التوبة: ١٣].

## تنبيهان:

**الأول:** نقل ابن هشام عن الزمخشري قوله عن «ألا»: إنه لا تكاد تقع الجملة بعدها إلا مصدرية بنحو ما يتلقى به القسم، نحو: ﴿أَلَا إِنَّ أَوْلِيَاءَ اللَّهِ﴾ [يونس: ٦٢]، ولم يعقب على كلامه<sup>(١)</sup> والاستخدام القرآني يرد هذا القول فإن كان ﴿أَلَا إِنَّ﴾ قد تكرر إلا أنه كذلك كثر وقوعها دون مصاحبة «إِنَّ» قال تعالى: ﴿أَلَا لِلَّهِ الدِّينُ الخَالِصُ﴾ [الزمر: ٣]، ﴿أَلَا ذَلِكَ هُوَ الخُسْرَانُ المَبِينُ﴾ [الزمر: ١٥]، بالإضافة إلى أن ذلك لا يقع على الجملة الفعلية ﴿أَلَا بِذِكْرِ اللَّهِ تَطْمِئِنُّ القُلُوبُ﴾ [الرعد: ٢٨]، ﴿أَلَا إِلَى اللَّهِ تَصِيرُ الأمُورُ﴾ [الشورى: ٥٣].

**الثاني:** ذكر ابن هشام أن الإنكار والتوبيخ من الأقسام المختصة بالدخول على الجملة الاسمية<sup>(٢)</sup> ووردت في القرآن آيات تحمل الإنكار مع عدم دخولها على الاسمية من جهة وعدم التركيب من الهمزة و«لا» التبرئة من جهة أخرى؛ كقوله تعالى حكاية عن إبراهيم **الطَّيِّلَةَ** مع الملائكة: ﴿فَقَرَّبَهُ إِلَيْهِمْ قَالَ أَلَا تَأْكُلُونَ﴾ [الذاريات: ٢٧] فكما تحمل الآية العَرَضُ لياكلوا تحمل التوبيخ والإنكار لرؤيته إياهم لا يأكلون، بدليل أنه ﴿فَأَوْجَسَ مِنْهُمْ خِيفَةً﴾ [الذاريات: ٢٨]، وكذا قول إبراهيم **الطَّيِّلَةَ** للأصنام ﴿أَلَا تَأْكُلُونَ﴾ [الصفات: ٩١] واضح فيه إنكاره عليها عجزها عما يفعله من يعبدونها.

(١) مغني اللبيب (ص ٩٦).

(٢) مغني اللبيب (ص ٩٧).

عَسَى<sup>(١)</sup>

تستخدم عَسَى في لُغِيَّةٍ بمعنى لعلّ، وتعمل عملها<sup>(٢)</sup> فنصب الاسم محلا لاشتراط أن يكون ضميرا للمخاطب؛ كقول رُوْبَة:

يَا أَبْتَا عَلِّكَ أَوْ عَسَاكَ

أو المتكلم كقول عمران بن حطّان الخارجي:

وَلِي نَفْسٌ تُنَازِعُنِي إِذَا مَا أَقُولُ لَهَا لَعَلِّي أَوْ عَسَانِي

أو للغائب كقول صخر الحضرمي راجياً مرض محبوبته ليزورها:

فَقُلْتُ عَسَاهَا نَارٌ كَأْسٍ وَعَلَّهَا تَشْكِي فَاتِي نَحْوَهَا فَأَعُوذُهَا

فكون الضمير المتصل بها من ضمائر النصب «هيك» والاسم المذكور بعده مرفوعا يعين إعمالها عمل «إن» حملا على «لعلّ»، ورد قول من قال بأنها عسى الفعلية من أفعال الرجاء؛ لأن الفعلية خبرها لا يكون مفرداً ولو اتصل بها ضمير لكان من ضمائر الرفع<sup>(٣)</sup> كقوله تعالى: ﴿ قَالَ هَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ أَلَّا تُقَاتِلُوا ﴾ [البقرة: ٢٤٦]، وقوله سبحانه: ﴿ فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ تَوَلَّيْتُمْ أَنْ تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ ﴾ [محمد: ٢٢].

ولم تقع عسى في القرآن حرفا اتفقا، ويكثر اقتران خبرها بـ«أن» ولذا إذا حذف الخبر يقدر بـ«أن كذا»، ومن العبارات المشهورة بأرض الحجاز الآن (عَسَاكُم مِّنْ عَوَادِهِ) للتهنئة بالأعياد.

(١) للنحاة في عسى ثلاثة أقوال: فعل وحرف وتفصيل بينها، فإن اتصل بها ضمير نصب كانت حرفا وإلا فهي فعل.

(٢) كما حملت لعلّ عليها فجاز دخول «أن» على خبرها؛ كقوله ﷺ: «لَعَلَّ أَحَدَكُمْ أَنْ يَكُونَ الْحَنُّ بِحُجَّتِهِ مِنْ بَعْضِ» تقدم تخرجه.

(٣) انظر تفاصيل الخلاف فيها في الجنى الداني (٤٣٧-٤٤٠)، والتصريح (٢/١٦-٢٠).

ثالثاً: ما ينصب المبتدأ والخبر:

### ظنَّ وأخواتها

من الأفعال الناسخة للجملة الاسمية «ظنَّ وأخواتها»<sup>(١)</sup> أو أفعال القلوب والتحويل وعملها النصب في ركني الإسناد المبتدأ والخبر فيصيران بعد دخولها مفعولين أوّل وثانياً.

ومن ثم فسبيلك لمعرفة ما هو وجود جملة اسمية بعد حذف الفعل وفاعله، فلو حذفت ظننت من قولك: ظننت محمداً شجاعاً جملة «محمد شجاع» وهي اسمية تأمل قوله تعالى: ﴿وَأَكْثَرُهُمْ فَاسِقُونَ﴾ [التوبة: ٨] تجده جملة اسمية مكونة من مبتدأ وخبر وكلاهما مرفوع، فإذا دخل عليها فعل من هذه الأفعال تجدهما يتحولان إلى مفعولين أوّل وثان وذلك في قوله تعالى: ﴿وَإِنْ وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِينَ﴾ [الأعراف: ١٠٢].

أو تأمل قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ [البقرة: ٢١٨]، وبعد دخول الناسخ ﴿ثُمَّ يَسْتَغْفِرِ اللَّهُ يَجِدِ اللَّهَ غَفُورًا رَحِيمًا﴾ [النساء: ١١٠].

فإذا كان المبتدأ أو الخبر مرفوعين محلاً كقوله تعالى: ﴿وَهُوَ مِنَ الْكٰذِبِينَ﴾ [يوسف: ٢٦] فالمبتدأ ضمير في محل رفع، والخبر شبه جملة في محل رفع كذلك، فإذا دخل الناسخ صاراً منصوبين محلاً أيضاً وذلك في قوله تعالى: ﴿وَإِنِّي لِأَظُنُّهُ مِنَ الْكٰذِبِينَ﴾ [القصص: ٣٨]، فالهاء في محل نصب مفعول به أوّل وشبه الجملة في محل نصب مفعول به ثان.

ويلاحظ أن المبتدأ إذا كان ضميراً منفصلاً قابله بعد دخول الناسخ الضمير المتصل المساوي له كما في قوله تعالى: ﴿وَمَنْ هُوَ كٰذِبٌ﴾ [هود: ٩٣]، وبعد دخول الناسخ ﴿وَإِنِّي لِأَظُنُّهُ كٰذِبًا﴾ [غافر: ٣٧].

(١) ذلك على رأي الجمهور وهناك رأيان آخران كلاهما مرجوح بل مردود.

الأول: أن المفعولين ليس أصلهما المبتدأ والخبر وإنما هما كمفعولي أعطى.

الثاني: أن المفعول الثاني منصوب على التشبيه بالحال.

ولأن مفعول هذه الأفعال الثاني في أصله خبر فإنه يأتي مفرداً ﴿ إِنَّا وَجَدْنَاهُ صَابِرًا ﴾ [ص: ٤٤]، ﴿ وَلَا تَحِدْ أَكْثَرَهُمْ شَاكِرِينَ ﴾ [الأعراف: ١٧]، ﴿ فَإِنِ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ ﴾ [المتحنة: ١٠].

وجملة اسمية كما في قوله تعالى: ﴿ وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ تَرَى الَّذِينَ كَذَبُوا عَلَى اللَّهِ وُجُوهُهُم مُّسْوَدَّةٌ ﴾ [الزمر: ٦٠] ففاعل ترى ضمير المخاطب مستترا وجوبا والموصول مفعوله الأول وجملة ﴿ وُجُوهُهُم مُّسْوَدَّةٌ ﴾ في محل نصب مفعول به ثان للفعل ترى، وقراءة الجمهور برفع ﴿ سَوَاءٌ ﴾ في قوله تعالى: ﴿ الَّذِي جَعَلْنَاهُ لِلنَّاسِ سَوَاءً الْعَنكِفُ فِيهِ وَالْبَادِ ﴾ [الحج: ٢٥] فـ ﴿ سَوَاءٌ ﴾ خبر مقدم وـ ﴿ الْعَنكِفُ ﴾ مبتدأ مؤخر والجملة الاسمية مفعول ثان لـ «جعل» والأول الهاء في ﴿ جَعَلْنَاهُ ﴾.

وجملة فعلية فعلها ماضٍ كما في قوله تعالى: ﴿ وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَبْقُوا ﴾ [الأنفال: ٥٩] فالموصول المفعول الأول، وجملة ﴿ سَبْقُوا ﴾ في محل نصب مفعول به ثان، وقوله تعالى: ﴿ أَنْ رَأَاهُ اسْتَغْفَى ﴾ [العلق: ٧] فضمير الغائب المستتر والبارز فاعل ومفعول أول وجملة ﴿ اسْتَغْفَى ﴾ في محل نصب مفعول به ثان.

أو فعلها مضارع كما في قوله تعالى: ﴿ وَجَدَهَا تَغْرُبُ فِي عَيْنٍ حَمِئَةٍ ﴾ [الكهف: ٨٦]، ﴿ إِنِّي أَرْنِي أَحْمِرُ خَمْرًا ﴾ [يوسف: ٣٦]، ﴿ إِنِّي أَرْنِي أَحْمِلُ فَوْقَ رَأْسِي خُبْرًا ﴾ [يوسف: ٣٦]، ﴿ قَالُوا بَلْ وَجَدْنَا آبَاءَنَا كَذَّالِكِ يَفْعَلُونَ ﴾ [الشعراء: ٧٤]، ﴿ لَا تَحِدْ قَوْمًا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ يُوَادُّونَ مَنْ حَادَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ ﴾ [المجادلة: ٢٢].

وشبه جملة ظرفاً ﴿ وَلَتَعْلَمَنَّ نَبَاهُ بَعْدَ حِينٍ ﴾ [ص: ٨٨]، ﴿ وَجَدَ عِنْدَهَا رِزْقًا ﴾ [آل عمران: ٣٧]، ﴿ لَا تَجْعَلْ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ ﴾ [الإسراء: ٢٢]، ﴿ وَجَعَلَ بَيْنَ الْبَحْرَيْنِ حَاجِزًا ﴾ [النمل: ٦١]، ﴿ نَجْعَلُهُمَا تَحْتَ أَقْدَامِنَا ﴾ [فصلت: ٢٩].

أو جار ومجرورًا ﴿ وَإِنَّا لَنَنْظُنُّكَ مِنَ الْكَاذِبِينَ ﴾ [الأعراف: ٦٦]، ﴿ إِنَّا نَرْنٰكَ مِنَ الْمُحْسِنِينَ ﴾ [يوسف: ٣٦].

وقد اجتمع المفرد والجملة وشبه الجملة في قوله تعالى: ﴿ فَقَالَ أَمَلَاءُ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ قَوْمِهِ مَا نَرَاكَ إِلَّا بَشْرًا مِثْلَنَا وَمَا نَرَاكَ إِلَّا الَّذِينَ هُمْ أَرَادُوا بِادِّىَ الرَّأْيِ وَمَا نَرَى لَكُمْ عَلَيْنَا مِنْ فَضْلٍ ﴾ [هود: ٢٧] و﴿ بَشْرًا ﴾ مفرد، و﴿ أَتْبَعَكَ ﴾ جملة، و﴿ لَكُمْ ﴾ شبه جملة، وكلها مفعول ثانٍ لـ ﴿ نَرَى ﴾.

ويتقدم الثاني على الأول وجوبا في نحو: ﴿ أَوْ أَجِدُ عَلَى النَّارِ هُدًى ﴾ [طه: ١٠]، ﴿ وَلَنْ نَجِدَ لَهُمْ نَصِيرًا ﴾ [النساء: ١٤٥]، ﴿ وَلَمْ نَجِدْ لَهُ عَزْمًا ﴾ [طه: ١١٥]، ﴿ قَالَ رَبِّ اجْعَلْ لِي آيَةً ﴾ [آل عمران: ٤١].

### أولاً: أفعال القلوب<sup>(١)</sup>:

وسميت بذلك لأن معانيها قائمة بالقلب أو تدرك بالعقل ويطلق عليها أفعال الرجحان واليقين وهي بحسب المعنيين أربعة أقسام:

**الأول: أفعال الرجحان**، وهي التي تفيد رجحان الخبر وعددها خمسة «جعل، وزعم، وحجا، وعدَّ، وهب».

١ - جعل الاعتقادية بمعنى 'اعتقد أو سمى' واستشهد لها بقوله تعالى: ﴿ وَجَعَلُوا أَمَلِيَّةَ الَّذِينَ هُمْ عِبْدُ الرَّحْمَنِ إِنِ شَاءَ ﴾ [الزخرف: ١٩] أي سموهم أو اعتقدوهم إن شاءا بدلالة قوله تعالى: ﴿ لَيْسُمُونَ الْمَلِيَّةَ تَسْمِيَةَ الْأُنثَى ﴾ [النجم: ٢٧] وأطلق السمين على نحو ذلك مُسَمًى 'التصيير القولي' توفيقاً لمن جعلها تحمل على التصيير كما سيأتي.

واعلم أنه قلَّ أن يسلم الفعل «جعل» لمعنى من معانيه<sup>(٢)</sup> فقد جرت عادة المعربين

(١) ليس كل فعل قلبي ينصب مفعولين فمنها ما لا يتعدى بنفسه كقوله تعالى: ﴿ إِنَّهُ فَكَّرَ وَقَدَّرَ ﴾ [المدثر: ١٨]، ومنها ما يتعدى لواحد كقوله تعالى: ﴿ يَعْرِفُونَ نِعْمَتَ اللَّهِ ثُمَّ يُنْكِرُونَهَا ﴾ [النحل: ٩٣]، ومنها ما يتعدى لاثنتين وهو المراد هنا.

(٢) فهو يأتي بمعنى 'خلق، وأحدث، وأنشأ' كقوله تعالى: ﴿ وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ ﴾ [الأنعام: ١]، ﴿ جَعَلَ لَكُمْ السُّجُودَ لِيَتَذَكَّرُوا بِهَا ﴾ [الأنعام: ٩٧]، ﴿ وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ ﴾ [الأنبياء: ٣٠]، وبمعنى 'القنى ووضع

والمفسرين أن يحملوه في غالب مواضعه على معنيين أو ثلاثة ولا يعوزهم أن معنى الخلق والإيجاد والوضع والإلقاء ينصب مفعولا واحداً، ومعنى الاعتقاد والتسمية أو التصيير والتحويل ينصب مفعولين؛ لأنه إن حمل على معنى ناصب لمفعولين فالمنصوبان هما الأول والثاني وإن حمل على معنى ناصب لواحد فالأول مفعول به والثاني حال منه، وإن كان شبه جملة فهو متعلق بالفعل أو حال فيقولون في نحو: ﴿الْمَ تَجْعَلِ الْأَرْضَ مِهْدًا﴾ [النبا: ٦] ألم نصير والمنصوبان أول وثان، أو ألم نخلق، والأرض مفعوله ومهاداً حال بمعنى مَهْدَةٌ، حتى وإن كان المنصوب الثاني اسماً جامداً فلا صيرٍ فالحال تأتي جامدة مؤولة بالمشتق كما سيأتي فيجيزون الوجهين في قوله تعالى: ﴿تَجْعَلُونَهُ قَرَأِطِيسَ﴾ [الأنعام: ٩١] أي: مُجَزَّأً مُقَطَّعًا، وكثيراً ما يتفقون على أن المنصوبين مفعولان ويحملون الجعل على التصيير أو التسمية كقوله تعالى: ﴿فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أُنْدَادًا﴾ [البقرة: ٢٢] أي: لا تصيروا ولا تسموا فعلى التصيير يكون الفعل ليس قلبياً وعلى التسمية يكون الفعل قلبياً.

والحق أن كثيراً مما ذكره يحتمل أكثر من معنى فعلاً<sup>(١)</sup> كقوله تعالى: ﴿فَيَجْعَلُهُ فِي جَهَنَّمَ﴾ [الأنفال: ٣٧] أي: يصيره أو يلقيه، وقوله تعالى: ﴿لَا تَجْعَلْ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ﴾ [الإسراء: ٢٢] أي: لا تصير أو لا تسمي، ولم يسلم من الاشتراك في المعنى ما جعله النحاة نصاً في الاستشهاد وتبقي المعايير السياقية والقرائن الحالية والمقالية للترجيح بين معنى

كقوله تعالى: ﴿وَجَعَلَ فِيهَا رَوَاسِيَ﴾ [الرعد: ٣]، ﴿تَجْعَلُونَ أَصْبِعَهُمْ فِي آذَانِهِمْ﴾ [البقرة: ١٩]، ﴿أَنْ تَجْعَلُوهُ فِي غَيْبَتِ الْجُبِّ﴾ [يوسف: ١٥]، ﴿حَيْثُ تَجْعَلُ رِسَالَتَهُ﴾ [الأنعام: ١٢٤]، وبمعنى صير وهو أكثرها استخداماً في التنزيل كقوله تعالى: ﴿وَجَعَلَكُمْ مَلُوكًا﴾ [المائدة: ٢٠]، ﴿فَجَعَلْنَاهُ هَبَاءً مَنْثُورًا﴾ [الفرقان: ٢٣]، وبمعنى اعتقد وسمي ولم أجد من نص على معنى الاعتقاد دون غيره إلا في قوله تعالى: ﴿وَجَعَلُوا لَهُ مِنْ عِبَادِهِ جُزْأً﴾ [الزخرف: ١٥]، المنتجب في الفريد (٢٥٣/٤).

(١) ومن ثم أزهق الشيخ عزيمة رحمته الله عندما أراد أن يفصل بين جعل الناصبة لمفعولين والناصبة لمفعول واحد، ووقع في التكرار في الاستشهاد، انظر: دراسات لأسلوب القرآن (ق ٣)، (٢/٣٠٢، ٣٣٧).

وآخر أو رفض معنى وقبول آخر كرفض دعوى المعتزلة أن «جعل» بمعنى خلق في قوله تعالى: ﴿إِنَّا جَعَلْنَاهُ قُرْءَانًا عَرَبِيًّا﴾ [الزخرف: ٣] لإثبات اعتقادهم الفاسد في خلق القرآن، أو أنه بمعنى «مُسَمَّى» في قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يُرِدْ أَنْ يُضِلَّهُ، تَجْعَلِ صَدْرَهُ ضَيِّقًا حَرَجًا﴾ [الأنعام: ١٢٥] لنصرة معتقدهم الفاسد في قضية خلق الأفعال.

٢- زَعَم، أي: ادَّعى العلم، أو الأَدعاء مطلقًا والمدَّعى قد يكون حقيقة وقد لا يكون فلا يلزم من الزعم الكذب كما يظن البعض.

ومن القليل ذكر مفعولي زعم صريحين كما في قول الشاعر:

زَعَمْتَنِي شَيْخًا، وَلَسْتُ بِشَيْخٍ      إِنَّمَا الشَّيْخُ مَنْ يَدُبُّ دَيْبًا

وقول الآخر:

فَإِنْ تَزَعَمْنِي كُنْتُ أَجْهَلُ فِيكُمْ      فَإِنِّي شَرِيْتُ الحِلْمَ بَعْدَكَ بِالْجَهْلِ

ولم يقع هذا القليل في القرآن.

والكثير الشائع أن يَسُدَّ المصدر المؤول مسد مفعولي زعم مكوّنًا من أن واسمها وخبرها كقوله تعالى: ﴿يَزَعُمُونَ أَنَّهُمْ ءَامَنُوا﴾ [النساء: ٦٠]، ﴿إِنْ زَعَمْتُمْ أَنكُمْ أَوْلِيَاءُ﴾ [الجمعة: ٦]، أو أن المخففة واسمها ضمير الشأن وما بعدها خبرها كقوله تعالى: ﴿زَعَمَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنْ لَنْ يُبْعَثُوا﴾ [التغابن: ٧]، ﴿بَلْ زَعَمْتَ أَنَّ لَنْ نَجْعَلَ لَكُم مَّوْعِدًا﴾ [الكهف: ٤٨]، ويكون المصدر المؤول منصوبًا بالفتحة المقدرة لحركة حكاية المصدر سادًّا مسد مفعولي «زعم».

ويكثر أيضًا حذف مفعولي زعم بدلالة السياق كقوله تعالى: ﴿قُلِ ادْعُوا الَّذِينَ رَزَعْتُمْ مِّنْ دُونِ اللَّهِ لَا يَمْلِكُونَ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ فِي السَّمَوَاتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ﴾ [سبأ: ٢٢] فواضح أن المفعول الأول محذوف وهو عائد الصلة «زعمتموهم»، وأمّا الثاني فمحذوف أيضًا تقديره «آلهة» و﴿مِن دُونِ اللَّهِ﴾ نعته.

ولا يصلح أن يكون ﴿مَنْ دُونَ اللَّهِ ط﴾ مفعولاً ثانياً لعدم الفائدة فلا يقال: هم من دون الله فليس ذلك كلاماً، ولا يصح أن يكون جملة ﴿لَا يَمْلِكُونَ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ﴾ مفعولاً ثانياً لأنها ليست من كلامهم ولا زعمهم وإلا كانوا موحدين مُقرِّين بقدره رب العالمين فتعيَّن تقدير الحذف، ونظيره: ﴿أَيْنَ شُرَكَائِكُمُ الَّذِينَ كُنْتُمْ تَزْعُمُونَ﴾ [الأنعام: ٢٢] أي: تزعمونهم شركائي.

وقد يحذف لدلالة سابق عليه فيقدر مثله كقوله تعالى: ﴿وَمَا نَرَى مَعَكُمْ شُفَعَاءَكُمُ الَّذِينَ زَعَمْتُمْ أَنَّهُمْ فِيكُمْ شُرَكَؤُا لَقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنَكُمْ وَضَلَّ عَنْكُمْ مَا كُنْتُمْ تَزْعُمُونَ﴾ [الأنعام: ٩٤] أي: ما كنتم تزعمون ﴿أَنَّهُمْ فِيكُمْ شُرَكَؤُا﴾، فإن كانت بمعنى «كفل» نصب مفعولاً واحداً كقولنا: زعم زيدٌ عمراً، أي: كفله ومنه قوله تعالى: ﴿وَأَنَا بِهِ زَعِيمٌ﴾ [يوسف: ٧٢] أي: كفيل أو ضامن.

٣- عدّ: بمعنى: الظنّ وشواهدا عندهم من الشعر كقول القائل:

فلا تعدد المولى شريكك في العنى ولكننا المولى شريكك في العدم

وقول الآخر:

تعدون عقر النيب أفضل مجدكم بني صوطرى لولا الكمي المقتنا

وقول ثالث:

لا تعدد المرء خلا قبل تجربة فرب ذي ملق في قلبه إحن

ولم ترد بمعنى الظنّ في القرآن وإنما جاءت في كلام خير الأنام ﷺ: «ما تعدون الصرعة فيكم؟»<sup>(١)</sup> ف«ما» مفعول ثانٍ مقدم لصدارته بالاستفهام، والصرعة مفعول أول وفيكم حال، ودليل ذلك الجواب: «الصرعة فينا من لا تصرعه الرجال» وفي

(١) من حديث ابن مسعود رواه أبو داود (٤٧٧٩).

الصحيح سؤال جبريل عليه السلام: «مَا تَعُدُّونَ أَهْلَ بَدْرِ فِيكُمْ؟»<sup>(١)</sup>، وفي الحديث قول ابن عمر رضي الله عنهما: «وَعَدَّ نَفْسَكَ مِنْ أَهْلِ الْقُبُورِ»<sup>(٢)</sup>.

فإذا خرجت إلى معنى حَسِبَ من الحساب وَأَحْصَى نصبت مفعولاً واحداً وذلك ورودها في التنزيل في قوله تعالى: ﴿وَإِنْ تَعُدُّوا نِعْمَتَ اللَّهِ لَا تَحْصُوهَا﴾ [إبراهيم: ٣٤]، وقوله تعالى: ﴿لَقَدْ أَحْصَاهُمْ وَعَدَّهُمْ عَدًّا﴾ [مريم: ٩٤].

٤- هَبْ: بمعنى الظنّ أي ظنّ وهو بهذا بالمعنى جامد لا يأتي إلا بصيغة الأمر وشاهده عند النحاة قول الشاعر:

فَقُلْتُ أَجْرِي أَبَا خَالِدٍ      وَإِلَّا فَهَبْنِي امْرَأً هَالِكًا  
وقول الآخر:

وَهَبُهُ ارْعَوِي بَعْدَ الْعِتَابِ أَلَمْ تَكُنْ      مَوَدَّتْهُ طَبَعًا فَصَارَتْ تَكَلُّفًا  
ومن جميل الشعر قول الواعظ:

هَبِ الدُّنْيَا تُقَادُ إِلَيْكَ عَفْوًا      أَلَيْسَ مَصِيرُ ذَاكَ إِلَى الزَّوَالِ؟  
والكثير في مفعوليه أن يذكرها وقد يسد المصدر مسدّهما كقول الإخوة لِأُمِّ لِعَمْرٍ  
رضي الله عنهما: «هَبْ أَنْ أَبَانَا كَانَ حِمَارًا»<sup>(٣)</sup> فطلبوا ذلك الظن لأجل الميراث - سبحان الله!

فإذا خرجت إلى معنى الهبة والمنح والعطاء للتفضل لم تصر فعلاً قليلاً جامداً، وهذا المعنى هو الوارد في التنزيل ﴿فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا﴾ [مريم: ٥]، ﴿هَبْ لِي حُكْمًا﴾ [الشعراء: ٨٣]، ويتصرف فيأتي ماضياً ﴿وَوَهَبْنَا لَهُ رُحْمًا يُحْمِي﴾ [الأنبياء: ٩٠]، ﴿وَوَهَبْنَا لِداوُدَ سُلَيْمَانَ﴾ [ص: ٣٠]، ومضارعاً ﴿يَهَبُ لِمَنْ يَشَاءُ إِنِئِنَّا وَبِهَبِّ لِمَنْ يَشَاءُ الذُّكُورَ﴾ [الشورى: ٤٩].

(١) انظر: شواهد التوضيح (ص ١٢١، ١٢٢). والحديث رواه البخاري (٣٧٧١) عن رفاعة بن رافع الزرقني.

(٢) من حديث ابن عمر رواه الترمذي (٢٣٣٣).

(٣) ذكره ابن منظور في لسان العرب (٤٤٨/١٠)

٥- حَجَا: بمعنى الظن أيضاً وشاهدها عند النحاة.

قَدَكُنْتُ أَحْبُو أَبَاعِمْرٍ وَأَخَاثِقَةَ حَتَّى أَلَمْتُ بِنَايَوْمًا مُلِمَاتٌ

فإن خرجت عن معنى الظن لا تنصب مفعولين<sup>(١)</sup>

**الثاني: أفعال اليقين وهي التي تدل على اليقين في الخبر وهي:** «دَرَى - وجد - ألقى

- تعلم بمعنى اعلم».

١- دَرَى: بمعنى: عَلِمَ ويستشهد له بقول الشاعر:

**دُرَيْتَ الْوَفِيِّ الْعَهْدِ يَاعُرُو فَاغْتَبِطُ فَإِنْ اغْتَبِطًا بِالْوَفَاءِ حَمِيدٌ**

وأكثر استخدامها معدي بالباء فتقول: دريت بكذا، فإذا زيدت الهمزة تعدى بنفسه

إلى واحد وإلى الثاني بالباء ومنه قوله تعالى: ﴿قُلْ لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا تَلَوْتُهُ عَلَيْكُمْ وَلَا

أَدْرَنْكُمْ بِهِ﴾ [يونس: ١٦].

أما استخدامه في القرآن فلم يذكر معه مفعوله؛ لأنه جاء معلقاً<sup>(٢)</sup> بالاستفهام

كقوله تعالى: ﴿وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ مَّاذَا تَكْسِبُ غَدًا وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ بِأَيِّ أَرْضٍ

تَمُوتُ﴾ [الفرقان: ٣٤]، وقوله تعالى: ﴿لَا تَدْرُونَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ لَكُمْ نَفْعًا﴾ [النساء: ١١]، وقول

الهالك: ﴿وَلَمْ أَدْرِ مَا حِسَابِيَّةٍ﴾ [الحاقة: ٢٦]، أو معلقاً بلعل كقوله تعالى: ﴿لَا تَدْرِي

لَعَلَّ اللَّهَ يُحْدِثُ بَعْدَ ذَلِكَ أَمْرًا﴾ [الطلاق: ١].

٢- وَجَدَ: بمعنى عَلِمَ؛ لأن من وجد الشيء على حقيقته فقد عَلِمَهُ كقوله تعالى: ﴿إِنَّا

وَجَدْنَاهُ صَابِرًا﴾ [ص: ٤٤]، ﴿وَإِنْ وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفٰسِقِينَ﴾ [الأعراف: ١٠٢]، ﴿يَوْمَ

تَجِدُ كُلُّ نَفْسٍ مَّا عَمِلَتْ مِنْ خَيْرٍ مُّحْضَرًا﴾ [آل عمران: ٣٠]، ﴿تَجِدُوهُ عِنْدَ اللَّهِ هُوَ خَيْرٌ

وَأَعْظَمُ أَجْرًا﴾ [المزمل: ٢٠]، ﴿وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ النَّاسِ عَلَى حَيٰوةٍ﴾ [البقرة: ٩٦].

(١) انظر: شرح التسهيل (٢/٧٧)، التصريح (٢/١٦٦-١٦٩).

(٢) سبأني بيان التعليق قريبا إن شاء الله.

وتأتي بمعنى لقيّ وصادف أو أصاب فيكون من الوجدان نقيض العدم فينصب مفعولاً واحداً كقوله تعالى: ﴿ فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً ﴾ [النساء: ٤٣]، ﴿ وَلَمْ تَجِدُوا كَاتِبًا ﴾ [البقرة: ٢٨٣]، ﴿ إِنِّي وَجَدْتُ امْرَأَةً تَمْلِكُهُمْ ﴾ [النمل: ٢٣]، ﴿ وَوَجَدَ مِنْ دُونِهِمْ امْرَأَتَيْنِ تَذُودَانِ ﴾ [القصص: ٢٣]، ﴿ وَجَدَ عِنْدَهَا رِزْقًا ﴾ [آل عمران: ٣٧]، ﴿ فَوَجَدَ فِيهَا رَجُلَيْنِ يَقْتَتِلَانِ ﴾ [القصص: ١٥]، ﴿ وَأَقْتُلُوهُمْ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ ﴾ [النساء: ٦٩].

فإذا احتملت معنى العلم والوجدان كان المنصوبان مفعولين على معنى العلم والثاني حالاً على معنى الوجدان وذلك كقوله تعالى: ﴿ وَلَا تَجِدْ أَكْثَرَهُمْ شَاكِرِينَ ﴾ [الأعراف: ١٧]، ﴿ قَالُوا حَسْبُنَا مَا وَجَدْنَا عَلَيْهِ آبَاءَنَا ﴾ [المائدة: ١٠٤]، ﴿ لَوْ جَدُوا اللَّهَ تَوَابًا رَحِيمًا ﴾ [النساء: ٦٤]، ﴿ لَا تَجِدُ قَوْمًا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ يُوَادُّونَ مَنْ حَادَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ ﴾ [المجادلة: ٢٢].

ولذلك يكثر عند المفسرين والمعربين تجويز المعنيين مع وجود ما يصلح للمفعولين أي ما يقيم جملة اسمية بعد حذف الفعل والفاعل ويبقى ترجيحهم للمعنى على آخر مع تسليمهم بالجواز لاحتمال المعنيين كما في قوله تعالى: ﴿ أَلَمْ تَجِدْكَ يَتِيمًا فَآوَى ﴾ ﴿٦﴾ وَوَجَدَكَ ضَالًّا فَهَدَى ﴿٧﴾ وَوَجَدَكَ عَائِلًا فَأَغْنَى ﴿الضحى: ٦-٨﴾.

٣- ألقى: مرادف «وجد» فإن دلت على معنى علم نصبت مفعولين كقوله تعالى: ﴿ إِنَّهُمْ أَلْفَوْا آبَاءَهُمْ ضَالِّينَ ﴾ ﴿٦﴾ فَهُمْ عَلَىٰ آثَرِهِمْ يُرْعَوْنَ ﴿[الصفات: ٦٩، ٧١] فسياق الآيات يعطي معنى العلم مع الإصرار على الاقتداء بهم، ومن ثم كان الإنكار عليهم ﴿ آبَاءَهُمْ ﴾ مفعول أول، و﴿ ضَالِّينَ ﴾ مفعول ثان، وهو الوجه في الآية.

وإن دلت على معنى لقيّ وصادف وأصاب نصبت مفعولاً واحداً ومنه قوله تعالى: ﴿ وَأَلْفَيَا سَيِّدَهَا لَدَا الْبَابِ ﴾ [يوسف: ٢٥] أي: وجداه عند الباب، و﴿ سَيِّدَهَا ﴾ مفعول به، والظرف في محل نصب حال، وهو الوجه في الآية.

وإن احتملت المعنيين جاز تخريجها على الوجهين ومنه قوله تعالى: ﴿ قَالُوا بَلْ نَنْبَغُ

مَا أَلْفَيْنَا عَلَيْهِ ءَابَاءَنَا ﴿ [البقرة: ١٧٠] فـ ﴿ ءَابَاءَنَا ﴾ مفعول أول وشبه الجملة ﴿ عَلَيْهِ ﴾ مفعول ثان أو حال مقدم على صاحبه و ﴿ ءَابَاءَنَا ﴾ مفعول به، وأكثر المعربين على الاعتبارين في الآية الكريمة<sup>(١)</sup>.

ومن شواهد «ألفى» الناصبة لمفعولين شعراً قول الشاعر.

إِذَا أَنْتَ أُعْطِيتَ الْعِنَى ثُمَّ لَمْ تُجْجِدْ بِفَضْلِ الْعِنَى أَلْفَيْتَ مَالِكَ حَامِدٌ

٤- تَعَلَّمَ: بمعنى أعلم. وهو جامد لا يأتي إلا على صيغة الأمر، وشاهده قول

الشاعر:

تَعَلَّمَ شِفَاءَ النَّفْسِ فَهَرَّ عَدُوَّهَا فَبَالِغِ بَلُطْفٍ فِي التَّحْيِيلِ وَالْمُكْرِ

الثالث: ما يرد للرجحان واليقين والغالب عليه اليقين، وهما فعلان رأى، وعلم.

١- رَأَى: بمعنى علم وتسمى رأى العلمية فتأتي للرجحان في الخبر بمعنى ظن كقوله تعالى: ﴿ فَرَأَاهُ حَسَنًا ﴾ [فاطر: ٨]، ﴿ أَنْ رَأَاهُ أَسْتَعْنَى ﴾ [العلق: ٧]، ﴿ إِنَّا نَرْنَكَ مِنَ الْمُحْسِنِينَ ﴾ [يوسف: ٣٦]، ﴿ إِنَّا لَنَرْنَكَ فِي سَفَاهَةٍ ﴾ [الأعراف: ٦٦] فذلك كله على غلبة الظن، الراجح لدي الغائب في الحسن والاستغناء، ولدى المتكلم في الإحسان والسفه. وتأتي لليقين كقوله تعالى: ﴿ وَلَمَّا سُقِطَ فِي - أَيْدِيهِمْ وَرَأَوْا أَنَّهُمْ قَدْ ضَلُّوا قَالُوا ﴾ [الأعراف: ١٤٩] أي: تيقنوا من ضلالهم وقوله تعالى: ﴿ وَيَرَى الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ الَّذِي أُنزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ هُوَ الْحَقُّ ﴾ [سبأ: ٦] فأهل العلم أهل اليقين فالموصول «الذي» مفعول أول و«الحق» مفعول ثان و«هو» ضمير للفصل لا محل له من الإعراب.

ولليقين أيضاً في ﴿ أَوْلَمْ يَرَ الْإِنْسَانَ إِذَا خَلَقْنَاهُ مِنْ نُطْفَةٍ ﴾ [يس: ٧٧]، ﴿ أَلَمْ يَرَوْا كَمْ

(١) جعل الشيخ عزيمة الآيات الثلاث محتملة لنصب مفعولين فساوى بين معنى ألفى فيها وليس الأمر

كذلك والصواب ما ذكرته معتمداً فيه على ترجيح السابقين وقرائن السياق - والله أعلم. - انظر:

دراسات (ق٣)، (٢/٤٢٤).

أَهْلَكْنَا مِنْ قَبْلِهِمْ مِّن قَرْنٍ ﴿ [الأنعام: ٦]، والمصدر سد مسد المفعولين في الأولى وجملة الاستفهام علقته الفعل عن العمل في الثانية.

ومن اجتماع الرجحان واليقين قول رب العالمين: ﴿ إِنَّهُمْ يَرَوْنَهُ بَعِيدًا وَنَرَاهُ قَرِيبًا ﴾ [المعارج: ٦-٧] فرؤيتهم ظنية للرجحان، ورؤية رب العالمين يقينية، والمعنى يظنون بعده ونوقن بقربه.

فإذا كانت رأى بصرية من رؤية العين نصبت مفعولاً واحداً كقوله تعالى: ﴿ رَأَى كَوْكَبًا ﴾ [الأنعام: ٧٦]، ﴿ وَلَمَّا رَأَى الْمُؤْمِنُونَ الْأَحْزَابَ قَالُوا ﴾ [الأحزاب: ٢٢]، ﴿ رَأَى بُرْهَانَ رَبِّهِ ﴾ [يوسف: ٢٤]، ﴿ رَأَى الْعَذَابَ ﴾ [يونس: ٥٤]، ﴿ مَا لِي لَأَأْرَى أَلْهَدَهُدًى ﴾ [النمل: ٢٠]، ﴿ فَلَمَّا رَأَيْنَهُ أَكْبَرْتَهُ ﴾ [يوسف: ٣١]، فإذا وقع بعدها منصوب كان حالاً منصوباً لفظاً ﴿ فَرَأَوْهُ مُصْفَرًّا ﴾ [الروم: ٥١]، ﴿ فَلَمَّا رَأَوْهُ عَارِضًا ﴾ [الأحزاب: ٢٤]، ﴿ فَلَمَّا رَأَوْهُ زُلْفَةً ﴾ [الملك: ٢٧] أي: قريباً، ﴿ فَلَمَّا رَأَاهُ مُسْتَقَرًّا ﴾ [النمل: ٤٠]، ﴿ فَلَمَّا رَأَى الشَّمْسَ بَارِغَةً ﴾ [الأنعام: ٧٨]، أو محلاً<sup>(١)</sup> ﴿ تَرَى أَعْيُنُهُمْ تَفِيضُ مِنَ الدَّمْعِ ﴾ [المائدة: ٨٣]، ﴿ وَتَرَى الْجِبَالَ تَحْسِبُهَا جَمْدًا ﴾ [النمل: ٨٨]، فإذا احتملت العلم والبصر احتمل الثاني المفعولية والحالية ﴿ تَرَى الَّذِينَ كَذَبُوا عَلَى اللَّهِ وُجُوهُهُم مُّسْوَدَّةٌ ﴾ [الزمر: ٦٠]، ﴿ فَتَرَى الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ مَّرَضٌ يُسْرِعُونَ فِيهِمْ ﴾ [المائدة: ٥٢]، ﴿ وَتَرَى كُلَّ أُمَّةٍ جَائِئَةٍ ﴾ [الجاثية: ٢٨]، ﴿ وَتَرَى الْمَلَائِكَةَ حَافِينَ مِنْ حَوْلِ الْعَرْشِ ﴾ [الزمر: ٧٥]، ﴿ إِنِّي أُرْسِلُكُمْ وَاقَوْمَكُمْ فِي صُلَلٍ مُّبِينٍ ﴾ [الأنعام: ٧٤]، وعلى ذلك كل ما يحتمل الرؤية بالعين أو الإدراك بالعقل.

(١) قد تقع الجملة الثانية صفة إذا كان المنصوب أولاً نكرة كما في قوله تعالى: ﴿ تَرَى كَثِيرًا مِّنْهُمْ يَتَوَلَّوْنَ الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾ [المائدة: ٨٠] فجملة ﴿ يَتَوَلَّوْنَ ﴾ يجوز فيها الصفة باعتبار تنكير ﴿ كَثِيرًا ﴾ والحالية باعتبار تخصيص ﴿ كَثِيرًا ﴾ بالوصف ﴿ مِّنْهُمْ ﴾ والمفعولية باعتبار رأى العملية.

وتحمل رأى الحلمية<sup>(١)</sup> على رأى العلمية فتنصب مفعولين ﴿إِنِّي أَرْنِيَّ أَعَصِرُ خَمْرًا﴾ [يوسف: ٣٦]، ﴿إِنِّي أَرَى فِي الْمَنَامِ أَنِّي أَذْنُكُ﴾ [الصفات: ١٠٢]، ﴿إِنِّي أَرْنِيَّ أَحْمِلُ فَوْقَ رَأْسِي خُبْرًا﴾ [يوسف: ٣٦]، وتكررت في ﴿إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ رَأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدِينَ﴾ [يوسف: ٤].

فإذا كانت رأى بمعنى الرأى كقولنا: رأى الشافعي حلّ كذا خلافا لما رأى أبو حنيفة. تنصب مفعولاً واحداً ومنه في التنزيل قول الخليل لابنه: ﴿فَانظُرْ مَاذَا تَرَى﴾ [الصفات: ١٠٢]، وكذا في ﴿قَالَ فِرْعَوْنُ مَا أُرِيكُمْ إِلَّا مَا أَرَى﴾ [غافر: ٢٩] أي: رأبي أو الذي أراه أي: أذهب إليه.

٢- عَلِمَ: بمعنى العلم الذي يدرك وهو إمّا غالب الظنّ عن طريق الأمارات الدّالة عليه فيفيد رجحاناً وإمّا علم يقيني، ومن الرجحان قوله تعالى: ﴿فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ فَلَا تَرْجِعُوهُنَّ إِلَى الْكُفَّارِ﴾ [المتحنة: ١٠] أي: إن غلب على ظنكم أيماهنّ؛ إذ لا يعلم يقينه إلا الله عز وجلّ وكذا قوله تعالى: ﴿فَكَاتِبُوهُمْ إِنْ عَلِمْتُمْ فِيهِمْ خَيْرًا﴾ [النور: ٣٣] فللخيرية علامات والسرائر لرب البريات.

ومن اليقين قوله تعالى: ﴿فَاعْلَمْ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ﴾ [محمد: ١٩]، ﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ مَعَ الْمُتَّقِينَ﴾ [البقرة: ١٩٤]، ﴿فَعَلِمُوا أَنَّ الْحَقَّ لِلَّهِ﴾ [القصص: ٧٥]، ﴿فَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ مَوْلَانِكُمْ﴾ [الأنفال: ٤٠]، ﴿عَلِمَ أَنَّ لَنْ تُحْصَوْهُ﴾ [المزمل: ٢٠].

ويرجح عندي أن منه قوله تعالى: ﴿إِنْ يَعْلَمِ اللَّهُ فِي قُلُوبِكُمْ خَيْرًا يُؤْتِكُمْ خَيْرًا مِّمَّا أُخِذَ مِنْكُمْ﴾ [الأنفال: ٧٠] فلا يعلم ما في القلوب إلا الله، وعلمه يقيني جل في علاه

(١) اشتُهر أن مصدر «رأى» البصرية «رؤية» بالتاء المربوطة ومصدر «رأى» الحلمية «رؤياً» بالألف المقصورة لقوله تعالى: ﴿هَذَا تَأْوِيلُ رُؤْيَايَ مِنْ قَبْلُ﴾ [يوسف: ١٠٠] والصواب أن المصدر «رؤياً» بالألف يقع على البصرية أيضاً لقوله تعالى: ﴿وَمَا جَعَلْنَا الرُّؤْيَا الَّتِي أَرَيْنَاكَ﴾ [الإسراء: ٦٠] وهي رؤيا عين في حادثة الإسراء والمعراج ونبه على ذلك ابن هشام. انظر: أوضح المسالك (٤٦/٢).

وليست علم عرفانية تنصب مفعولاً كما قيل، وأكثر ما في القرآن من «عَلِمَ» الناصبة لمفعولين سد فيها المصدر المؤول مسد المفعولين كما سبق التمثيل وقد تزايد الباء في المصدر كقوله تعالى: ﴿الْمَرَّ يَعْلَمُ بِأَنَّ اللَّهَ يَرَى﴾ [العلق: ١٤].

ومنه قول الشاعر:

وَلَقَدْ عَلِمْتُ بِأَنَّ دِينَ مُحَمَّدٍ مِنْ خَيْرِ أَدْيَانِ الرِّيَّةِ دِينًا

فإذا خرجت «عَلِمَ» إلى معنى المعرفة فقط فصارت عرفانية نصبت مفعولاً واحداً ﴿قَدْ عَلِمَ كُلُّ أُنَاسٍ مَشْرَبَهُمْ﴾ [البقرة: ٦٠]، ﴿لَا تَعْلَمُونَ شَيْئًا﴾ [النحل: ٧٨]، ﴿لِتَعْلَمُوا عَدَدَ السِّنِينَ وَالْحِسَابِ﴾ [يونس: ٥]، ﴿فَلْيَعْلَمَنَّ اللَّهُ الَّذِينَ صَدَقُوا وَلْيَعْلَمَنَّ الْكٰذِبِينَ﴾<sup>(١)</sup> [العنكبوت: ٣]، ﴿قَدْ يَعْلَمُ اللَّهُ الَّذِينَ يَتَسَلَّلُونَ مِنْكُمْ لِوَاذًا﴾<sup>(٢)</sup> [النور: ٦٣]، ﴿وَيَعْلَمُ مَا فِي الْأَرْحَامِ﴾ [لقمان: ٣٤]، ﴿وَاللَّهُ أَخْرَجَكُمْ مِنْ بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ لَا تَعْلَمُونَ شَيْئًا﴾ [النحل: ٧٨].

فإن احتملت معنى العلم المدرك والمعرفة المشاهدة جاز الحمل على الوجهين كقوله تعالى: ﴿وَلِتَعْلَمَنَّ نَبَأَهُ بَعْدَ حِينٍ﴾ [ص: ٨٨] ف«بعد حين» ظرف متعلق بالفعل أو مفعول ثان، وقوله تعالى: ﴿مَا عَلِمْنَا عَلَيْهِ مِنْ سُوءٍ﴾ [يوسف: ٥١] فشبّه الجملة «عليه» مفعول ثان مقدم أو حال مقدم على صاحبه النكرة، وكذا ﴿وَلَقَدْ عَلِمْنَا الْمُسْتَقْدِمِينَ مِنْكُمْ﴾ [الحجر: ٢٤].

(١) فإن قلت: هذه الآية نصّ في إثبات المعرفة للمولى سبحانه وتعالى فما الذي جعلك تجزم في آية الأنفال ﴿فِي قُلُوبِكُمْ خَيْرًا﴾ بأنها يقينية ولم تجز العرفانية فيها؟ قلت: آية الأنفال تتحمل جملة اسمية وهي: «في قلوبكم خير» وهذه الآية ونظائرها لا تستلزم مفعولين فلا حاجة لتقدير محذوف، وعموماً كونها يقينية يرجح لدي وما كان لي أو لغيري أن يتألى على الله - عز وجل - فيجزم بقول قيل بخلافه.

(٢) لوأذا: حال أو نائب عن المفعول المطلق ولا يجوز أن تكون مفعولاً ثانياً لفساد المعنى.

وعلى ما سبق فنصّ الشيخ عزيمة<sup>(١)</sup> على أنه لم يصرّح بمفعولي علم إلا في قوله تعالى: ﴿فَإِنَّ عِلْمَ تَمُوهُنَّ مُؤْمِنَتٍ﴾ [المتحنة: ١٠] يحتاج إلى تدقيق فهناك أكثر من موضع يحتمل فيها ذكر المفعولين وقد نقل الشيخ نفسه **بِسْمِ اللَّهِ** تجويز العكبري لذلك في قوله تعالى: ﴿وَلَتَعْلَمَنَّ نَبَأَهُ بَعْدَ حِينٍ﴾ [ص: ٨٨] وقد نقل عنه ذلك صاحب النحو القرآني ولم يعزّه إليه كعادته في كتابه كله ولم يمحّصه<sup>(٢)</sup>.

**الرابع: ما يرد للرجحان واليقين والغالب عليه الرجحان، وهو (ظنّ وحسب وخال).**

١ - ظنّ: الأصل في الظنّ الرجحان على معنى 'ترجيح أحد الجائزين فيما يخبر عنه فلو قال: «ظننت محمداً شجاعاً»، فإنه يرجح لديه شجاعة محمد وقد لا يكون. وقد تأتي لليقين على معنى 'أيقنت وعلمت جزماً ويتعرّف عليها بقريئة السياق وعلى المعنيين ورددت ظن في القرآن على خمس صور:

الأولى: إفادة الرجحان على الأصل في بابها ومن ذلك قوله تعالى: ﴿مَنْ كَانَ يَظُنُّ أَنْ لَنْ يَنْصُرَهُ اللَّهُ﴾ [الحج: ١٥]، وقول الجاحد لنعم ربه: ﴿وَمَا أَظُنُّ السَّاعَةَ قَائِمَةً﴾ [الكهف: ٣٦٥]، بدليل قوله: ﴿وَلَيْن رُدِدْتُ إِلَى رَبِّي﴾ [الكهف: ٣٦٥]، وقول فرعون: ﴿إِنِّي لَأَظُنُّكَ يَمُوسَى مَسْحُورًا﴾ [الإسراء: ١٠١] أي: ساحراً بدلالة طلبه الأقران في ظنه الخبيث، ﴿أَتُتُونِي بِكُلِّ سِحْرِ عَلِيمٍ﴾ [يونس: ٧٩]، وقوله تعالى: ﴿إِنْ ظَنَّا أَنْ يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ﴾ [البقرة: ٢٣٠]، ﴿وَوَظَنُوا أَنَّهُمْ إِلَيْنَا لَا يُرْجَعُونَ﴾ [القصص: ٣٩].

الثانية: إفادة اليقين جزماً كقوله تعالى: ﴿وَوَظَنُوا أَنْ لَا مَلْجَأَ مِنَ اللَّهِ إِلَّا إِلَيْهِ﴾ [التوبة: ١١٨]، وقوله تعالى: ﴿يَظُنُّونَ أَنَّهُمْ مُلْقُوا رَبِّهِمْ﴾ [البقرة: ٤٦]، وقول المنعم: ﴿إِنِّي ظَنَنْتُ أَنِّي مُلْقِي حِسَابِيَّةٍ﴾ [الحاقة: ٢٠]؛ إذ لو كان يُجوزُ عدم الحساب لكان كافراً ﴿وَوَظَنَّ أَنَّهُ الْفِرَاقُ﴾ [القيامة: ٢٨]؛ لأنه عاين الملائكة.

(١) دراسات (ق٣)، (٢/٣٩١، ٤٠٣).

(٢) انظر: النحو القرآني «ظفر» (٢٨٨).

الثالثة: احتمال المعنيين مع ترجيح الرجحان كقوله تعالى: ﴿ وَجَاءَهُمُ الْمَوْجُ مِنْ كُلِّ مَكَانٍ وَظَنُوا أَنَّهُمْ أُحِيطَ بِهِمْ ۗ دَعَوُا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ ﴾ [يونس: ٢٢]؛ إذ لو كانوا بالهلاك موقنين ما دعوا رب العالمين.

وقول موسى **الطَّلِيلَةَ**: ﴿ وَإِنِّي لَأَظُنُّكَ بِفِرْعَوْنَ مُشْبُورًا ﴾ [الإسراء: ١٠٢] أي: هالكا؛ إذ لو كان جازما بهلاكه ما دعاه إلى الإيمان بالله وقوله تعالى: ﴿ وَظَنَّ أَهْلُهَا أَنَّهُمْ قَادِرُونَ عَلَيْهَا ﴾ [يونس: ٢٤] قال أبو حيان: وقيل: بمعنى أيقنوا، وليس بسديد.

الرابعة: احتمال المعنيين مع ترجيح اليقين، كقوله تعالى: ﴿ وَرَأَى الْمُجْرِمُونَ النَّارَ فَظَنُّوا أَنَّهُمْ مُوَاقِعُوهَا وَلَمْ يَجِدُوا عَنْهَا مَصْرِفًا ﴾ [الكهف: ٥٣] فمع يقينهم بالهلاك ما زال يجدوهم الرجاء طمعا في رحمة رب الأرباب.

الخامسة: استواء المعنيين دون ترجيح بينهما؛ كقوله تعالى: ﴿ قَالَ الَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُمْ مُلْقُوا اللَّهَ كَمَ مِنْ فِتْنَةٍ قَلِيلَةٍ غَلَبَتْ فِتْنَةٌ كَثِيرَةٌ بِإِذْنِ اللَّهِ ﴾ [البقرة: ٢٤٩] فلو كان المراد بلقاء الله البعث والحساب كانت يقينا قولاً واحداً وإن كان المراد بلقاء الله الثواب والجزاء بالاستشهاد في سبيله كان ذلك رجحانا؛ لأنه لا أحد يعلم عاقبة أمره، والمعنيان محتملان، وقوله تعالى: ﴿ وَظَنُّوا أَنَّهُمْ مَا بَعَثْتَهُمْ حُصُونُهُمْ مِنَ اللَّهِ ﴾ [الحشر: ٢] فالأصل حمل الكلام على الرجحان، ولأنهم يهود أهل خسة وكفران فلا يبعد معنى اليقين في ظنهم، وقول قوم نوح: ﴿ بَلْ نَظُنُّكُمْ كَذِبِينَ ﴾ [هود: ٢٧] فقد قدموا من الأدلة ما يؤمى إلى تيقنهم من كذب نوح **الطَّلِيلَةَ** ومن معه والأصل رجحان ذلك في ظنهم.

ووردت في القرآن ناصبة لمفعولين ﴿ وَمَا أَظُنُّ السَّاعَةَ قَائِمَةً ﴾ [الكهف: ٣٦]، ﴿ وَإِنِّي لَأَظُنُّهُ كَذِبًا ﴾ [غافر: ٣٧]، ﴿ بَلْ نَظُنُّكُمْ كَذِبِينَ ﴾ [هود: ٢٧]، والكثير سد المصدر المؤول مسد المفعولين من أن الناصبة ﴿ تَظُنُّ أَنْ يُفَعَلَ بِهَا فَاقِرَةٌ ﴾ [القيامة: ٢٥]، أو المخففة ﴿ إِنَّهُ ظَنَّ أَنْ لَنْ يَحُورَ ﴾ [الإنشقاق: ١٤]، أو أن واسمها وخبرها وهو الغالب ﴿ وَظَنُّوا أَنَّهُمْ أُحِيطَ بِهِمْ ﴾ [يونس: ٢٢]، فإن خرجت «ظن» إلى معنى «اتهم» نصبت

مفعولاً واحداً كقولك: ظننت زيذاً، بمعنى: اتهمته ومنه ما قرئ تواتراً: ﴿ وَمَا هُوَ عَلَى الْغَيْبِ بِظَنِينٍ ﴾ [التكوير: ٢٤] أي: متهم.

٢- حَسِبَ: الأصل في استخدامها رجحان ما في الحسبان كقوله تعالى: ﴿ حَسِبْتَهُ لُجَّةً ﴾ [النمل: ٤٤]، ﴿ حَسِبْتَهُمْ لُؤْلُؤًا مَّنثُورًا ﴾ [الإنسان: ١٩]، ﴿ تَحْسَبُهُ الظَّمْثَانُ مَاءً ﴾ [النور: ٣٩]، ﴿ وَتَحْسَبُهُمْ آيْقَاطًا وَهُمْ رُفُودٌ ﴾ [الكهف: ١٨]، ﴿ وَتَحْسَبُونَهُ هَيِّنًا وَهُوَ عِنْدَ اللَّهِ عَظِيمٌ ﴾ [النور: ١٥]، ﴿ تَحْسَبُهُمُ الْجَاهِلُ أَغْيَاءً مِنَ التَّعَفُّفِ ﴾ [البقرة: ٢٧٣]، ﴿ وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمْوَاتًا ﴾ [آل عمران: ١٦٩]، ﴿ تَحْسَبُهُمْ جَمِيعًا وَقُلُوبُهُمْ شَتَّى ﴾ [الحشر: ١٤]، فُجِّلَ استخدامها في القرآن على أصل معناها في الرجحان وأتت لليقين كقوله تعالى: ﴿ أَمْ حَسِبْتَ أَنَّ أَصْحَابَ الْكَهْفِ وَالرَّقِيمِ كَانُوا مِنْ آيَاتِنَا عَجَبًا ﴾ [الكهف: ٩] فمعناها أم عَلِمْتَ وشاهد استخدامها لليقين من الشعر قول الشاعر:

حَسِبْتُ التَّقِيَّ وَالْجُودَ خَيْرَ تِجَارَةٍ رِيحاً إِذَا مَا الْمَرْءُ أَصْبَحَ ثاقِلاً

٣- حَالَ: لم ترد في القرآن، وتستخدم للرجحان كقول الشاعر:

إِخَالِكَ، إِنْ لَمْ تَغْضُضِ الطَّرْفَ، ذَا يَسُومُكَ مَا لَا يُسْتَطَاعُ مِنَ الْوَجْدِ

ولليقين كقول الآخر:

مَا خِلْتَنِي زِلْتُ بَعْدَكُمْ ضَمِنًا أَشْكُو إِلَيْكُمْ حُمُوءَ الْأَلَمِ

ثانياً: أفعال التصيير: وهي التي تدل على الانتقال والتحويل من حالة إلى أخرى واشتهر منها: جعل، ورد، وترك، واتخذ، واتخذ، وصير، ووهب.

١- جعل التصيرية: سبقت الإشارة إليها مع جعل الاعتقادية ومعنى التصيير حمل عليه أكثر ما في التنزيل من جعل الناصبة لمفعولين ﴿ وَجَعَلْتَهُمْ خَلْقِيْفًا ﴾ [يونس: ٧٣]، ﴿ رَبَّنَا وَاجْعَلْنَا مُسْلِمِينَ لَكَ ﴾ [البقرة: ١٢٨]، ﴿ وَاجْعَلُوا بُيُوتَكُمْ قِبْلَةً ﴾ [يونس: ٨٧]، ﴿ وَاجْعَلْنَا لِلْمُتَّقِينَ إِمَامًا ﴾ [الفرقان: ٧٤]، ﴿ رَبِّ اجْعَلْنِي مُقِيمَ الصَّلَاةِ ﴾ [إبراهيم: ٤٠]، ﴿ رَبِّ اجْعَلْ هَذَا بَلَدًا آمِنًا ﴾ [البقرة: ١٢٦]، ﴿ وَلَمْ تَجْعَلْنِي جَبَّارًا شَقِيًّا ﴾ [مريم: ٣٢]،

﴿ أَفَنَجْعَلُ الْمَسِيحِينَ كَأَنْبِيَائِنَا ﴾ [الفلم: ٣٥]، ﴿ وَجَعَلُوا أَعْرَبَهُمْ قُرْبَىٰ أَبًا ﴾ [النمل: ٣٤]، ﴿ وَجَعَلْنَاهُمْ أَئِمَّةً ﴾ [الأنبياء: ٧٣]، ﴿ وَجَعَلْنَاهُ هُدًى لِّبَنِي إِسْرَائِيلَ ﴾ [الإسراء: ٢]، ﴿ وَلَوْ جَعَلْنَاهُ مَلَكًا لَّجَعَلْنَاهُ رَجُلًا ﴾ [الأنعام: ٩]، ﴿ لَجَعَلْنَاهُ حُطْمًا ﴾ [الواقعة: ٦٥]، ﴿ جَعَلْنَاهُ أَجَا بًا ﴾ [الواقعة: ٧٠]، ﴿ وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا ﴾ [البقرة: ١٤٣]، ﴿ إِنَّا جَعَلْنَا الشَّيَاطِينَ أَوْلِيَاءَ لِلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾ [الأعراف: ٢٧]، ﴿ فَجَعَلْنَاهُنَّ أَبْكَارًا ﴾ [الواقعة: ٣٦]، وغيرها كثير في التنزيل ومنها ما يحتمل وسبق بيانه.

٢- ترك: بمعنى صير كقوله تعالى: ﴿ وَتَرَكْنَا بَعْضَهُمْ يَوْمَئِذٍ يَمُوجُ فِي بَعْضٍ ﴾ [الكهف: ٩٩]، ﴿ فَأَصَابَهُ وَايْلٌ فَتَرَكَهُ صَلْدًا ﴾ [البقرة: ١٦٤]، وقوله تعالى: ﴿ وَلَقَدْ تَرَكْنَاهَا آيَةً فَهَلْ مِنْ مُدَكِّرٍ ﴾ [القمر: ١٥] لأن آيات الله وعظاته وعبره مستمرة إلى قيام الساعة.

فإن كانت بمعنى خلف وخلى نصبت مفعولاً واحداً كقوله تعالى: ﴿ فَمَثَلُهُ كَمَثَلِ الْكَلْبِ إِنْ تَحَمَلَ عَلَيْهِ يَلْهَثَ أَوْ تَرَكَهُ يَلْهَثَ ﴾ [الأعراف: ١٧٦]، ﴿ فَلَعَلَّكَ تَارِكٌ بَعْضٌ مَّا يُوحَىٰ إِلَيْكَ ﴾ [هود: ١٢]، أو رفعت نائباً عن الفاعل فحسب كقوله تعالى: ﴿ أَمَرَ حَسْبَيْتُمْ أَنْ تَتْرَكُوا ﴾ [التوبة: ١٦] ويكون المنصوب بعد المفعول أو النائب عن الفاعل حالاً؛ كقوله تعالى: ﴿ وَتَرَكُوا قَابِئًا ﴾ [الجمعة: ١١]، ﴿ وَتَرَكْنَا يُوسُفَ عِنْدَ مَتْعِنَا ﴾ [يوسف: ١٧]، ﴿ أَنْتَرَكُونَ فِي مَا هَلْهَنَّا ءَامِنِينَ ﴾ [الشعراء: ١٤٦]، ﴿ أَتَحْسَبُ الْإِنْسَانُ أَنْ يُتْرَكَ سُدًى ﴾ [القيامة: ٣٦].

وإذا احتُمِلَ المعنيان جاز الاعتباران، وبقي الترجيح بالقرائن، ولا تثريب على المرجح ما دام النص محتملاً، ولك قبول الترجيح أو الاكتفاء بالتجويز، فجوزوا الوجهين في قوله تعالى: ﴿ وَأَتْرَكَ الْبَحْرَ رَهْوًا ﴾ [الدخان: ٢٤]، ﴿ وَتَرَكْتُمْ مَّا حَوَّلْنَاكُمْ وَرَاءَ ظُهُورِكُمْ ﴾ [الأنعام: ٩٤]، ﴿ وَتَرَكْتُمْ فِي ظُلْمَةٍ لَا تُبْصَرُونَ ﴾ [البقرة: ١٧]، ومع تجويزهم الوجهين في الآيات الثلاث إلا أن السياق يرجح وجهها على الآخر في كل منها فكون الأمر لموسى عليه السلام بعد نجاته ومن معه يرجح الحالية في «رَهْوًا» أي: اتركه ساكنًا أو منفتحاً فُرْجًا كما هو ولا تفرع ﴿ إِنَّهُمْ جُنْدٌ مُّغْرَقُونَ ﴾ [الدخان: ٢٤]، وكون الخطاب في

الآخرة ﴿ وَلَقَدْ جِئْتُمُونَا فُرَادَى كَمَا خَلَقْنَاكُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍ ﴾ [الأنعام: ٩٤]، يرجح الحالية أيضاً في ﴿ وَرَأَى ظُهُورَكُمْ ﴾ أي: خلفتم ما متعناكم به في الدنيا وراءكم للورثة ولم تنتفعوا به ولا يغني عنكم شيئاً اليوم فهم لم يصيروه تركاً لمن خلفهم اختياراً وإلا ما تركوه. ﴿ يَوْمَ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ أَلْفَ سَنَةٍ ﴾ [البقرة: ٩٦].

وأما الآية الثالثة فمع ما بيّنه سيدي ابن هشام<sup>(١)</sup> في توجيه الإعراب بالحمل على المعنيين وكون شبه الجملة ﴿ فِي ظُلْمَتٍ ﴾ والجملة ﴿ لَا يُبْصِرُونَ ﴾ في محل نصب مفعول ثانٍ تكرر كما يتكرر الخبر أو حالين أو الأول مفعول ثانٍ والثانية حال أو العكس، إلا أن السمين<sup>(٢)</sup> رفض بعض ما جُوِّز وضعفه، واختار ابن الأنباري<sup>(٣)</sup> الحالية في ﴿ لَا يُبْصِرُونَ ﴾ ولصعلوك مثلي أن يقول: إنَّ الحالية في الاثنين راجحة وإن «ترك» بمعنى خَلَّفَ لمقابلة ﴿ ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ ﴾ [البقرة: ١٧] فظاهر الكلام ذهب وترك لا ذهب وصير. والله أعلم.

٣- اتَّخَذَ: من «تَّخَذَ» بمعنى صَيَّرَ وجعل؛ كقوله تعالى: ﴿ لَا يَتَّخِذِ الْمُؤْمِنُونَ الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ [آل عمران: ٢٨] ف﴿ الْمُؤْمِنُونَ ﴾ فاعل، و﴿ الْكَافِرِينَ ﴾ مفعول أول، و﴿ أَوْلِيَاءَ ﴾ مفعول ثانٍ، ومما صرح فيه بالمفعولين ﴿ وَأَتَّخَذَ اللَّهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا ﴾ [النساء: ١٢٥]، ﴿ أَفْرَأَيْتَ مَنْ اتَّخَذَ إِلَهَهُ هَوْنَةً ﴾ [الجنانية: ٢٣]، ﴿ وَأَتَّخَذُوا آيَاتِي وَمَا أُنذِرُوا هُزُوًا ﴾ [الكهف: ٥٦]، ﴿ اتَّخَذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهَبَانَهُمْ أَرْبَابًا ﴾ [التوبة: ٣١]، ﴿ وَإِذَا لَأَتَّخَذُوكَ خَلِيلًا ﴾ [الإسراء: ٧٣]، ﴿ مَا اتَّخَذُوهُمْ أَوْلِيَاءَ ﴾ [المائدة: ٨١]، ﴿ إِنَّ قَوْمِي اتَّخَذُوا هَذَا الْقُرْآنَ مَهْجُورًا ﴾ [الفرقان: ٣٠].

(١) مغني اللبيب (ص ٧٨٢).

(٢) الدر المصون (١/١٦٣-١٦٥).

(٣) البيان (١/٦٠).

ومن شواهد الدقيقة قوله تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَتَّخِذُوا الَّذِينَ اتَّخَذُوا دِينَكُمْ هُزُؤًا وَلَعِبًا مِّنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِن قَبْلِكُمْ وَالْكَفَّارَ أَوْلِيَاءَ﴾ [المائدة: ٥٧] فالموصول ﴿الَّذِينَ﴾ المفعول الأول لـ ﴿تَتَّخِذُوا﴾ و﴿وَالْكَفَّارَ﴾ معطوف عليه منصوب ﴿أَوْلِيَاءَ﴾ المفعول الثاني، أي لا تتخذوا المستهزئين والكفار أولياء، و﴿دِينَكُمْ﴾ المفعول الأول لـ ﴿اتَّخَذُوا﴾ و﴿هُزُؤًا﴾ المفعول الثاني له، وقال تعالى: ﴿لَا تَتَّخِذُوا الْيَهُودَ وَالنَّصَرَىٰ أَوْلِيَاءَ﴾ [المائدة: ٥١]، ﴿لَا تَتَّخِذُوا عَدُوِّي وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَاءَ﴾ [المتحنة: ١]، ﴿لَا تَتَّخِذُوا ءَابَاءَكُمْ وَإِخْوَانَكُمْ أَوْلِيَاءَ إِنِ اسْتَحَبُّوا الْكُفْرَ عَلَى الْإِيمَانِ﴾ [التوبة: ٢٣].

فإذا كانت بمعنى صنع وصور وعمل نصبت مفعولاً واحداً كقوله تعالى: ﴿كَمَثَلِ الْعَنكَبُوتٍ اتَّخَذَتْ بِئْتًا﴾ [العنكبوت: ٤١]، ﴿وَتَتَّخِذُونَ مَصَانِعَ لَعَلَّكُمْ تَخْلُدُونَ﴾ [الشعراء: ١٢٩]، ﴿لَتَتَّخِذَنَّ عَلَيْهِم مَّسْجِدًا﴾ [الكهف: ٢١]، ﴿وَآتَخَذَ قَوْمٌ مُّوسَىٰ مِنْ بَعْدِهِ مِن حُلِيِّهِمْ عِجْلًا جَسَدًا﴾ [الأعراف: ١٤٨]، ﴿لَوْ أَرَدْنَا أَنْ نَتَّخِذَ هَوًا لَّاتَّخَذْتَهُ مِن لَّدُنَّا﴾ [الأنبياء: ١٧]، ﴿وَمَا يُنْبِغِي لِلرَّحْمَنِ أَنْ يَتَّخِذَ وَلَدًا﴾ [مريم: ٩٢]، ﴿مَا اتَّخَذَ اللَّهُ مِن وَلَدٍ﴾ [المؤمنون: ٩١].

وإذا احتملت المعنيين جاز الحمل على الوجهين؛ كقوله تعالى: ﴿وَقَالَ إِنَّمَا اتَّخَذْتُم مِّن دُونِ اللَّهِ أَوْثَانًا مَّوَدَّةَ بَيْنِكُمْ﴾ [العنكبوت: ٢٥] أي: صيرتم الأوثان سبب المودة بينكم، أو جعلتموها مودتكم، فتكون ناصبة لمفعول واحد، ويكون نصب ﴿مَّوَدَّةَ﴾ على المفعول لأجله. وكذلك قوله تعالى: ﴿هَتُّؤُلَاءِ قَوْمُنَا اتَّخَذُوا مِن دُونِهِ ءَالِهَةً﴾ [الكهف: ١٥] على معنى عملوا وصنعوا؛ لأنهم نحتوها بأيديهم. تكون ﴿ءَالِهَةً﴾ مفعول به، و﴿مِن دُونِهِ﴾ حال منها قدمت عليها<sup>(١)</sup> وعلى معنى: صيرتم الأصنام آلهة من دون الله

(١) القاعدة أن الصفة إذا تقدمت على الموصوف تصير حالاً منه فالأصل صنعتم آلهة من دونه (صفة) فلما تقدمت ﴿مِن دُونِهِ ءَالِهَةً﴾ صارت حالاً.

فتكون ناصبة لمفعولين حذف أحدهما اختصاراً للدلالة عليه بمتشابه النظم كقول إبراهيم **الطَّلِيلَ**: ﴿ **أَتَّخِذْ أَصْنَامًا ءَالِهَةً** ﴾ [الأنعام: ٧٤] وذلك يقع كثيراً مع اتخذ كقوله تعالى: ﴿ **أَتَّخِذُوهُ وَكَانُوا ظَالِمِينَ** ﴾ [الأعراف: ١٤٨] أي: اتخذوه إلهاً.

٤- تَخَذَ: بمعنى «اتخذ» وشاهده عندهم قول الشاعر:

**تَخَذْتُ غُرَارًا إِثْرَهُمْ دَلِيلًا** وَفَرُّوا فِي الْحِجَازِ لِيُعْجِزُونِي

وقرئ في المتواتر<sup>(١)</sup>: ﴿ **لَتَخِذْتَ عَلَيْهِ أَجْرًا** ﴾ بتخفيف التاء مفتوحة وكسر الخاء فشبّه الجملة مفعول ثانٍ مقدم وجوباً، و﴿ **أَجْرًا** ﴾ مفعول أول، على معنى لو شئت لجعلت على فعلك أجراً.

٥- رَدَّ: بمعنى صَيَّرَ كقوله تعالى: ﴿ **وَدَّ كَثِيرٌ مِّنْ أَهْلِ الْكِتَابِ لَوْ يَرُدُّونَكُمْ مِّنْ بَعْدِ إِيمَانِكُمْ كُفَّارًا حَسَدًا مِّنْ عِنْدِ أَنفُسِهِمْ** ﴾ [البقرة: ١٠٩] فواو الجماعة فاعل والكاف مفعول أول وكفاراً مفعول ثانٍ وحسداً مفعول لأجله، أي يتمنون لو تصيروا كفاراً مثلهم من أجل حسدهم لكم، ونظيرها ﴿ **يَرُدُّوكُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ كُفْرِينَ** ﴾ [آل عمران: ١٠١]، ورجح الألوسي<sup>(٢)</sup> التصيير في قوله تعالى: ﴿ **ثُمَّ رَدَدْنَاهُ أَسْفَلَ سَافِلِينَ** ﴾ [التين: ٥].

فإن كانت رَدَّ بمعنى أعاد أو رجع تنصب مفعولاً واحداً كقولنا: رَدَّ فلان الأمانة، ومن ذلك في القرآن ﴿ **فَحْيُوا بِأَحْسَنِ مَنَآ أَوْ رُدُّوهُآ** ﴾ [آل عمران: ٨٦] أي: أعيدوها، و﴿ **فَإِن تَنَزَّعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ** ﴾ [النساء: ٥٩] أي: فأرجعوه إلى حكم الله ورسوله، ﴿ **ثُمَّ رَدَدْنَا لَكُمُ الْكُرَّةَ عَلَيْهِمْ** ﴾ [الإسراء: ٦]، ﴿ **وَلَوْ رُدُّوآ لَعَادُوا لِمَا هُمُوعِنْدَهُ** ﴾ [الأنعام: ٢٨]، والراجع عند جمهور المعربين والمفسرين أن من نصب المفعول الواحد قوله

(١) قراءة ابن كثير وأبي عمرو من السبعة، ويعقوب من العشرة وقد وهم د. ظفر في نسبتها لغير السبعة.

انظر: الإتحاف (ص ٣٧١)، والنحو القرآني (ظفر) (ص ٢٩٨).

(٢) روح المعاني (٣٠/٣١٥).

تعالى: ﴿ ثُمَّ رَدَدْنَاهُ أَسْفَلَ سَافِلِينَ ﴾ [التين: ٥] ﴿ أَسْفَلَ ﴾ إمَّا ظرف مكان أو حال أو صفة لمحذوف أو منصوب بنزع الخافض «إلى» ويبعد كونه مفعولاً ثانياً، ولعلمهم اعتمدوا على مشابهة النظم ﴿ وَالرَّكْبُ أَسْفَلَ مِنْكُمْ ﴾ [الأنفال: ٤٢] في النصب على الظرفية، واعتمد الألويسي على المحل إذ محله الخبرية، والله أعلم.

وكذا قوله تعالى: ﴿ فَرَدَدْنَاهُ إِلَىٰ أُمِّهِ ﴾ كَيْ تَقَرَّ عَيْنُهَا ﴾ [القصص: ١٣] أي: أعدناه لأجل إقرار عينها به، وذهب الشيخ عزيمة إلى احتمال التصيير فيها<sup>(١)</sup>.

٦- وَهَبَ: بمعنى صَيَّرَ ملازمة لصيغة الماضي، وشاهدها قول العرب: وَهَبَنِي اللَّهُ فِدَاءَكَ. أي: صَيَّرَنِي. ولم ترد في القرآن بمعنى صَيَّرَ.

فإن جاءت بصيغة الماضي ولم تفد معنى التصيير نصبت مفعولاً واحداً على معنى المنح والعطاء كقوله تعالى: ﴿ فَوَهَبَ لِي رَبِّي حُكْمًا ﴾ [الشعراء: ٢١]، ﴿ وَهَبْنَا لَهُ إِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ ﴾ [مريم: ٤٩]، ﴿ وَوَهَبْنَا لَهُ مِنْ رَحْمَتِنَا أَخَاهُ هَارُونَ نَبِيًّا ﴾ [مريم: ٥٣].

٧- صَيَّرَ: وشاهدها عندهم قول الراجز:

فَصَيَّرُوا مِثْلَ كَعَصْفٍ مَأْكُولٍ

بالبناء للمجهول والواو نائب فاعل وهو مفعول به أول في الأصل، ومثل مفعول له ثان.

ومن شواهدنا قول علي زين العابدين:

وَصَيَّرْتُ وَلَدِي عَبْدًا لِيخْدُمَهَا وَصَارَ مَالِي لَهُمْ جَلًّا بِلَا ثَمَنِ

(١) انظر: دراسات عزيمة (ق ٣)، (٢/ ٣٤٥).

## الإلغاء والتعليق:

أولاً: الإلغاء: هو إبطال العمل لفظاً ومحلاً لضعف العامل لأحد سببين:

الأول: توسطه بين المفعولين كقولنا: محمد **ظننت** كريمٌ.

ومنه قول الشاعر يهجو رؤبة:

أَبَا الْأَرَاجِيزِ يَا ابْنَ اللَّؤْمِ تُوعِدُنِي      وَفِي الْأَرَاجِيزِ **خَلْتُ** اللَّؤْمُ وَالْخَوْرُ

فتوسط الفعل والفاعل «خلت» بين المبتدأ «اللؤم» والخبر «في الأراجيز» فلم يعمل فيها.

فإن كان المفعول الثاني جملة فعلية جاز الإعمال كقولنا: **أكرمك ظننت** محمدٌ ومحمدًا

ومنه قول الشاعر:

**شَجَاكَ أَظُنُّ رُبْعُ الظَّاعِنِينَ**      فَلَمْ تَعْبَأْ بِعَذْلِ الْعَاذِلِينَ

رُوي بنصب «ربع» على أنه مفعول أول ل «أظن» عاملة، ورفعها على أنه مبتدأ

و«أظن» ملغاة لتوسطها.

الثاني: أن يتأخر الفعل القلبي عن المفعولين جميعاً، كقولنا: محمدٌ كريمٌ **ظننت**.

ومن شواهد قول الشاعر:

**آتِ الْمَوْتُ تَعْلَمُونَ** فَلَا يُرْ      هَبُّكُمْ مِنْ لَظَى الْحُرُوبِ اضْطِرَامٌ

وقوله الآخر:

**هُمَا سَيِّدَانَا يَزْعَمَانِ** وَإِنَّمَا      يَسُودَانَا إِنْ أُيسِرَتْ غَنَاهُمَا

حيث تأخر الفعل «تعلمون» و«يزعمان» عن الجملة الاسمية «آت الموت» و«هما

سيدانا» فلم يعمل فيها.

وهذا الحكم خاص بأفعال القلوب المتصرفة أي: ما عدا هَبْ وتَعْلَمْ لجمودهما،

ولا يتعلق بأفعال التحويل فهي تعمل متوسطة يقيناً بدلائل التنزيل قال تعالى: ﴿ **وَكُلًّا**

**جَعَلْنَا نَبِيًّا** ﴾ [مريم: ٤٩] ف﴿ **وَكُلًّا** ﴾ مفعول أول ل﴿ **جَعَلْنَا** ﴾ و﴿ **نَبِيًّا** ﴾ مفعوله الثاني

ونظيرها قوله تعالى: ﴿وَكَلَّا جَعَلْنَا صَالِحِينَ﴾ [الأنبياء: ٧٢].

**ثانياً: التعليق:** وهو إبطال العمل لفظاً لا محلاً؛ لمجيء ما له صدر الكلام بعده مثل:

أ- لام الابتداء، كقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ مَا لَهُ فِي الآخِرَةِ مِنْ خَلْقٍ﴾ [البقرة: ١٠٢]، ومن ذلك الداخلة على خبر «إن» فتكسر الهمزة لأجلها ويعلق الفعل ﴿وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ﴾ [المنافقون: ١]، ﴿وَلَقَدْ عَلِمَتِ الِجَنَّةُ إِنَّهُمْ لَمُحْضَرُونَ﴾ [الصفات: ١٥٨]، إذ لو لم يعلق لفتحت الهمزة للمصدر المؤول ﴿وَيُحْسَبُونَ أَنَّهُمْ مُهْتَدُونَ﴾ [الأعراف: ٣٠]، ﴿يُظُنُّونَ أَنَّهُمْ مُلْقُوا رَبِّهِمْ﴾ [البقرة: ٤٦]، ﴿زَعَمْتُمْ أَنَّهُمْ فِيكُمْ شُرَكَاءُ﴾ [الأنعام: ٩٤]، ﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ﴾ [الأنفال: ٤١] ففتحت الهمزة في نحو ذلك لعدم دخول اللام على الخبر.

ب- ما النافية؛ كقوله تعالى: ﴿لَقَدْ عَلِمْتَمَا هَتُؤَلَاءُ يَنْطُقُونَ﴾ [الأنبياء: ٦٥]، ﴿وَطَنُوا مَا هُمْ مِنْ مَّحِيصٍ﴾ [فصلت: ٤٨]، ﴿تَاللَّهِ لَقَدْ عَلِمْتُمْ مَا جِئْنَا لِنُفْسِدَ فِي الْأَرْضِ﴾ [يوسف: ٧٣].

ج- «إن» النافية وحملوا عليه قوله تعالى: ﴿وَتَظُنُّونَ إِن لَّبِثْتُمْ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [الإسراء: ٥٢] ورفض بعضهم الاستشهاد بالآية محتجاً بأن الفعل لا يسלט على ما بعد «إن» بخلاف قولهم: ظننت إن زيداً قائمٌ، ولا حجة له لعدم اشتراط ذلك.

د- تصدير الجملة بحرف استفهام كقوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَدْرَى أَقْرَبُ أَمْ بَعِيدُ مَا تُوعَدُونَ﴾ [الأنبياء: ١٠٩]، ﴿وَأَنَا لَا نَدْرِي أَشْرَأُ أَرِيدُ بِمَنْ فِي الْأَرْضِ أَمْ أَرَادَ بِهِمْ رَبُّهُمْ رَشْدًا﴾ [الجن: ٧٢].

هـ- اشتغال الجملة على اسم استفهام سواء كان الاسم عمدة «أحد ركنيها» كأن يكون مبتدأ كما في قوله تعالى: ﴿لِنَعْلَمَ أَيُّ الْحِزْبَيْنِ أَحْصَى﴾ [الكهف: ١٢]، ﴿وَلَمْ أَدْرِ مَا حِسَابِيَّةٍ﴾ [الحاقة: ٢٦]، ﴿مَا كُنْتَ تَدْرِي مَا الْكِتَابُ﴾ [الشورى: ٥٢]، ﴿لَا تَدْرُونَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ لَكُمْ نَفْعًا﴾ [النساء: ١١]، ﴿وَمَا أَدْرَاكَ مَا سَقَرٌ﴾ [المدثر: ٢٧]، ﴿فَسَتَعْمُونَ كَيْفَ نَذِيرٍ﴾ [الملك: ١٧]، ﴿وَلَتَعْلَمَنَّ أَيُّنَا أَشَدُّ عَذَابًا وَأَبْقَى﴾ [طه: ٧١]، ﴿سَيَعْمُونَ غَدًا مِّنْ الْكَذَّابِ الْأَشْرُ﴾ [القمر: ٢٦].

أو فضلة «ليس ركنًا في الجملة» كأن يكون مفعولًا مطلقًا كما في قوله تعالى: ﴿ وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيَّ مُنْقَلَبٍ يَنْقَلِبُونَ ﴾ [الشعراء: ٢٢٧]، أو مجرورًا كما في قوله تعالى: ﴿ وَسَيَعْلَمُ الْكُفْرُ لِمَنْ عُقِيَ الدَّارِ ﴾ [الرعد: ٤٢]، ﴿ وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ بِأَيِّ أَرْضٍ تَمُوتُ ﴾ [لقمان: ٣٤]، أو حالًا ﴿ أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِعَادٍ ﴾ [الفجر: ٦]، ﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَىٰ رَبِّكَ كَيْفَ مَدَّ الظِّلَّ ﴾ [الفرقان: ٤٥]، أو مفعولًا به ﴿ أَلَمْ يَرَوْا كَمْ أَهْلَكْنَا مِنْ قَبْلِهِمْ مِنْ قَرْنٍ ﴾ [الأنعام: ٦]، فاسم الاستفهام «كم» في محل نصب مفعول به مقدم وجوبًا للفعل «أهلك».

### التعليق بـ«لعل»:

من أدوات التعليق عند الكوفيين «لعل» ولا يرى ذلك البصريون، والشواهد القرآنية يظهر فيها أن «لعل» من أدوات التعليق ﴿ لَا تَدْرِي لَعَلَّ اللَّهَ تَحْدِثُ بَعْدَ ذَلِكَ أَمْرًا ﴾ [الطلاق: ١]، ﴿ وَإِنْ أَدْرَىٰ لَعَلَّهُ فِتْنَةٌ لَّكُمْ ﴾ [الأنبياء: ١١١]، ﴿ وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهُ يَزَكِّي ﴾ [عبس: ٣].

### الأفعال الملحقة بالقلبية في التعليق:

﴿ لِيَبْلُوَنِي ۗ أَشْكُرَ أَمْ أَكْفُرُ ﴾ [النمل: ٤٠]، ﴿ سَلِّمُوا إِلَيْهِمْ بِذَلِكَ زَعِيمٌ ﴾ [القلم: ٤٠]، ﴿ فَلْيَنْظُرْ أَيُّهَا أَزْكَىٰ طَعَامًا ﴾ [الكهف: ١٩]، ﴿ وَمَا يَشْعُرُونَ أَيَّانَ يُبْعَثُونَ ﴾ [النحل: ٢١]، ﴿ ۗءَاذَنْتَكَ مَا مِنَّا مِنْ شَيْدٍ ﴾ [فصلت: ٤٧]، ﴿ أَدْعُ لَنَا رَبِّكَ يُبَيِّنْ لَنَا مَا هِيَ ﴾ [البقرة: ٦٨]، ﴿ أَوْلَمْ يَتَفَكَّرُوا مَا بِصَاحِبِهِمْ مِّنْ جِنَّةٍ ﴾ [الأعراف: ١٨٤]، ﴿ فَاسْتَفْتِهِمْ أَهْمٌ أَشَدُّ خَلْقًا أَمْ مِّنْ خَلْقِنَا ﴾ [الصفات: ١١]، ﴿ فَانظُرْ مَاذَا تَرَىٰ ﴾ [الصفات: ١٠٢]، ﴿ فَلْيَنْظُرْ هَلْ يُذْهِبَنَّ كَيْدُهُ مَا يَغِيظُ ﴾ [الحج: ١٥].

### الضرق بين الإلغاء والتعليق:

**أولاً:** أن سبب الإلغاء وهو التوسط بين المفعولين أو التأخر عنها ليس موجبًا للإهمال فيجوز معه الإعمال فيقال: محمداً ظننت فاهماً، محمداً فاهماً ظننت، وإن كان إلغاء المتأخر أقوى من إعماله، وإعمال التوسط أقوى من إلغاءه.

أما سبب التعليق وهو دخول ماله صدر الكلام فموجب للإلغاء فلا يقال: ظننت ما زيداً قائماً، ويتعين الرفع فيقال: ظننت ما زيداً قائم.

**ثانياً:** أن العامل الملقى لا عمل له البتة، والعامل المعلق له عملٌ في المحل وعليه فلا يجوز لك مع الإلغاء إلا الرفع عند العطف فتقول: محمدٌ فاهمٌ ظننتُ، وعمروٌ جالسٌ حسبتُ، أما في حال التعليق فيجوز لك العطف بالرفع على اللفظ فتقول: ظننتُ ما زيدٌ جالسٌ وعمروٌ مسافراً، والعطف بالنصب مراعاة للمحل فتقول: ظننتُ ما زيدٌ جالسٌ وعمراً مسافراً، وعليه قول كثير:

وَمَا كُنْتُ أَذْرِي قَبْلَ عَزَّةٍ مَا الْبُكَاءُ وَلَا مُوجِعَاتِ الْقَلْبِ حَتَّى تَوَلَّيْتُ  
بنصب «موجعات».

**ثالثاً:** الجملة الملقاة لا محل لها من الإعراب، والجملة المعلقة لها محل من الإعراب؛ لأن التعليق يتجه للفظ لا المحل، وإليك بيان المحل الإعرابي للجملة المعلقة.

أ- في محل نصب بنزع الخافض في نحو: ﴿ قَالَ سَنَنْظُرُ أَصَدَقْتَ أَمْ كُنْتَ مِنَ الْكَاذِبِينَ ﴾ [النمل: ٢٧] أي: في صدقك، ﴿ يَسْأَلُ أَيَّانَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ﴾ [القيامة: ٦] أي: عن موعدها، وذلك لأن نظر يتعدى بـ«في»، وسأل يتعدى بـ«عن».

ب- في محل نصب مفعول به أو سدت مسد المفعولين: وذلك إذا كان الفعل المعلق يحتمل التعدي لواحد أو اثنين نحو قوله تعالى: ﴿ لَقَدْ عَلِمْتُمْ مَا هَؤُلَاءِ يَنْطِقُونَ ﴾ [الأنبياء: ٦٥] فجملة ﴿ مَا هَؤُلَاءِ يَنْطِقُونَ ﴾ في محل نصب مفعول به إذا كان ﴿ عَلِمْتُمْ ﴾ بمعنى «عرفت» وسد مسد المفعولين إذا كان ﴿ عَلِمْتُمْ ﴾ يقينية.

ج- في محل نصب مفعول به ثان إذا كان الفعل المعلق ناصباً للمفعول الأول، نحو قوله تعالى: ﴿ وَمَا أَذْرَنكَ مَا هِيَّةٌ ﴾ [الفارعة: ١٠]، ﴿ وَمَا أَذْرَنكَ مَا الْقَارِعَةُ ﴾ [الفارعة: ٣]، ﴿ لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا ﴾ [الملك: ٢]، ﴿ سَلِّمُوا إِلَيْهِمْ بِذَلِكَ زَعِيمٌ ﴾ [القلم: ٤٠]، فالضمير المتصل بالفعل في محل نصب مفعول به أول والجملة المعلقة في محل نصب مفعول به ثان.

د- في محل نصب سد مسد مفعولي الفعل المعلق وذلك إذا تطلب الفعل المفعولين وليس ثم إلا الجملة المعلقة نحو قوله تعالى: ﴿ وَتَنْظُرُونَ إِن لَبِئْتُمْ إِلَّا قَلِيلًا ﴾ [الإسراء: ٥٢]، ﴿ وَظُنُّوا مَا لَهُم مِّن مَّحِيصٍ ﴾ [فصلت: ٤٨]، ﴿ وَلَمْ أَذِرْ مَا حِسَابِيَّةٍ ﴾ [الحاقة: ٢٦].

## الحذف في باب «ظن وأخواتها»:

أ- أجمع النحاة على جواز حذف مفعولي «ظن» إذا دل عليها دليل ويسمون ذلك الحذف اختصاراً وشواهده كثيرة في التنزيل كقوله تعالى: ﴿أَيْنَ شُرَكَاءِى الَّذِينَ كُنْتُمْ تَزْعُمُونَ﴾ [القصص: ٦٢] أي: تزعمونهم شركاء لي، ونظيره قوله تعالى: ﴿نَادُوا شُرَكَاءِى الَّذِينَ زَعَمْتُمْ فَدَعَوْهُمْ﴾ [الكهف: ٥٢] أي: زعمتموهم شركائي<sup>(١)</sup>.  
 ﴿إِنَّهُمْ إِلاَّ يَظُنُّونَ﴾ [الجاثية: ٢٤]، ﴿أَعِنْدَهُ عِلْمُ الْغَيْبِ فَهُوَ يَرَى﴾ [النجم: ٣٥] أي: يرى علم الغيب مثل المشاهدة.

ومن الشواهد الشعرية المشهورة في هذا الباب قول الكُمَيْت:

بِأَيِّ كِتَابٍ أُمُّ بَأَيَّةٍ سُنَّتِي تَرَى حُبَّهُمْ عَارًا عَلِيٍّ وَتَحْسَبُ  
 أَيُّ: تحسب حبهم عاراً.

ب- يجوز حذف أحد المفعولين إذا كان مفهوماً من السياق، كقوله تعالى: ﴿وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْوًا آنْفَضُوا إِلَيْهَا﴾ [الجمعة: ١١] أي: إذا رأوا تجارة قَدِمَتْ.  
 وقوله تعالى: ﴿أَتَّخِذُوهُ وَكَانُوا ظَالِمِينَ﴾ [الأعراف: ١٤٨] أي: اتخذوه إلهاً.  
 وقوله تعالى: ﴿وَلَا تُؤْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ الَّتِي جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ قِيَمًا﴾ [النساء: ٥] أي: جعلها الله لكم قياماً، وكذا عند وجود دليل مقالي على المحذوف كقوله تعالى: ﴿وَمِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ مَرَدُوا عَلَى النِّفَاقِ لَا تَعْلَمُهُمْ<sup>ط</sup> حَتَّى نَعْلَمَهُمْ<sup>ع</sup>﴾ [التوبة: ١٠١] فالنفاق عمل قلبي ولا يعلم ما في القلوب إلا ربها فمن ثم يكون التقدير: لا تعلمهم منافقين.

(١) الأولى في نحو ذلك أن يقدر المحذوف المصدر المؤول السادّ مفعولي «زعم» ويكون ذلك حملاً على متشابه النظم لقوله تعالى: ﴿وَمَا نَرَى مَعَكُمْ شُفَعَاءَكُمُ الَّذِينَ زَعَمْتُمْ أَنَّهُمْ فِيكُمْ شُرَكَاءُ﴾ [الأنعام: ٩٤] وإنما عدلوا عن ذلك التقدير؛ لأنهم يتحدثون عن حذف المفعولين لا ما يسد مسدهما، ومن اللطائف أن سيدي ابن هشام قدر في التوضيح «تزعمونهم شركاء»، وقال في المغني: الأولى أن تقدّر: تزعمون أنهم شركاء. انظر: التصريح (٢/ ١٩٥)، المغني (ص ٧٧٤).

وكثير من النحاة يفضل في نحو ذلك أن يجعل الفعل ناصبًا لواحد بتضمن معنى آخر كما سبق بيانه ويعلل ذلك بأن حذف أحد مفعولي باب ظنَّ شيءٌ نادر.

ج- اختلف النحاة في حذف المفعولين أو أحدهما اقتصارًا أي: لغير دليل، فجمهورهم على منع ذلك ومن أجاز احتج بقوله تعالى: ﴿ وَتَظُنُّونَ بِاللَّهِ الظُّنُونًا ﴾ [الأحزاب: ١٠] وقد ناقشت هذه المسألة تفصيلًا في كتابي أثر السياق<sup>(١)</sup> فراجعها.

### إجراء القول مجرى الظن:

للعرب في إجراء القول مجرى الظن مذهبان:

**الأول:** أن القول لا يجري مجرى الظن إلا بشروط أربعة وهي كون الفعل مضارعًا، للمخاطب، مسبقًا باستفهام، غير مفصول عنه بغير ظرف أو جار ومجرور أو معمول به، فتقول: أتقول زيدًا فاهمًا؟ بمعنى: أتظنُّ زيدًا فاهمًا، وعليه قول الشاعر:

أَجْهَالًا تَقُولُ بِنِي لُؤْيٍ لَعَمْرُ أَبِيكَ أَمْ مُتَجَاهِلِينَا

**الثاني:** إجراء القول مجرى الظن مطلقًا إذا كان بمعناه، وعليه قول الشاعر:

قَالَتْ وَكُنْتَ رَجُلًا فَطِينًا هَذَا لَعَمْرُ اللَّهِ إِسْرَائِينَا

وهذه اللغة لغة سليم وخرَّج عليها ما قرئ في الشواذ من فتح همزة «إن» بعد القول لإجرائهم القول مجرى الظن مطلقًا وذلك في قوله تعالى: ﴿ وَإِذَا قِيلَ إِنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ وَالسَّاعَةَ لَا رَيْبَ فِيهَا ﴾ [الجنات: ٣٢]، وقوله تعالى: ﴿ وَلَقَدْ قَالَ لَهُمْ هَارُونُ مِنْ قَبْلُ يَنْقُومِ إِنَّمَا فَتِنْتُمْ بِهِ ۗ وَإِنَّ رَبَّكُمُ الرَّحْمَنُ فَاتَّبِعُونِي ﴾ [طه: ٩٠].

(١) أثر السياق من (ص ٢٧٤ إلى ص ٢٧٩).